الدكتور / [illegible]
أستاذ الاقتصاد السياسي
عميد كلية التجارة
جامعة قناة السويس

التحليل الإقتصادى الكلى

١٩٩٨

الناشر
مكتبة الجلاء الحديثة
ببور سعيد

اهداءات ٢٠٠٤

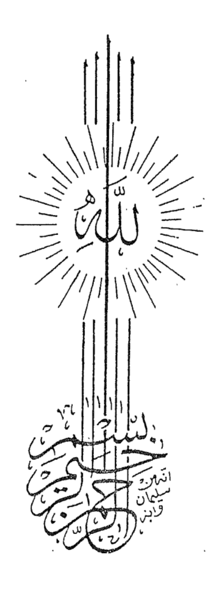
أ.د / رمزى زكى
القاهرة

الدكتور / سعيد الخضرى
إستاذ الاقتصاد السياسى
عميد كلية التجارة
جامعة قناة السويس

التحليل الإقتصادى الكلى

١٩٩٨

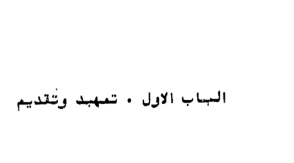
الناشر
مكتبة الجلاء الحديثة
ببور سعيد



قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم



الباب الاول . تمهيد وتقديم

آثرنا على خلاف عادة جميع الاقتصاديين فى مصر،وكذلك فى العالم العربى وربما العالم الثالث كله ، ان نضع الامور فى نصابها الصحيح ، وان ننسب النظرية الاقتصادية التى يقتصر عليها وحدها تدريس علم الاقتصاد فىجميع الجامعات والمعاهد العلمية فىالعالم الثالث الى أصحابها ،والذين قاموا بابتداعها علما وتطبيقا فى مجتمعاتهم لأول مرة فى العالم الغربى ،والذين نقلوها الينا وقاموا بادارة اقتصادياتنا العربية على هداها فى فترة استعمار دول العالم الغربى لدول العالم العربى وبقية دول العالم المتخلف .

هذه النظرية التى استخدمت ادواتها فى تسهيل استنزاف موارد العالم الثالث سابقا ،والتى كان ثمن تطبيقها هو التخلف الذى ترسف فيه دول هذا العالم حتى الان ،والتى ثبت اخيرا انه لايمكن الاعتماد عليها فى تنمية المجتمعات المتخلفة او تطوير اقتصادياتها لتخرج من التخلف الى التقدم بتطبيقها او بتطبيق نظرية التنمية الغربية القائمة على قواعد هذه النظرية الاقتصادية الغربية .

ولقد اثبت التطبيق العملى لهذه النظرية تاريخيا قصورها عن حل المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع الانسانى ،وانها عاجزه عن الوفاء باقل متطلبات الانسان الضرورية المادية (مثل ضمان ضروريات الحياه للكافة) أو المعنوية (مثل توفير فرصة عمل لكل ليحقق من خلالها ذاته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ...الخ) ،وهو ما اظهره واكده الكساد العالمى الكبير ابتداء من عام ١٩٢٩ حتى الحرب العالمية الثانية ،والذي كان من نتيجته سقوط التحليل الاقتصادى الكلاسيكى والاقبال على تطبيق التحليل الاقتصادى الكينزى .

الا أن التطبيق العملى مرة اخرى اثبت فشل الكينزية فيما سبق ان فشلت فى تحقيقه النظرية الكلاسيكية ،بل لقد تعمقت البطالة وزادت نسبتها وكذلك ارتفعت معدلات التضخم المستمر فى العالم المتقدم وكذلك فى الدول المتخلفة المطبقة للكينزية . بل ولقد اضطرت دول العالم الراسمالى المتقدم نتيجة للكينزيه ان تكون اكثر عدوانية على بقية دول العالم وخاصة دول العالم الثالث لتفرض على دولة مسارا اقتصاديا يعمق تبعيتها اليه ويربط اقتصادياتها باقتصادياته لكى تستطيع ان تحل او تخفف من مشاكلها على حساب هذا العالم الثالث . فكان نقل التضخم الى العالم الثالث ،وحل مشكلة البطالة عن طريق رفع مستوى الطلب الفعال ابتداء من طلب العالم المتخلف الحتمى المجبر عليه سواء على السلع الاستهلاكية او الانتاجية او الاسلحة ومعدات الحرب والتى تصاغ التنقفات بين دول العالم الثالث لتصبح حروب تفنى فيها هذه الاسلحة ليتجدد الطلب عليها من فترة لأخرى . ولعل ازمة العالم الثالث الاولى حاليا ،والخانقة لهذا العالم - ازمة الديون الخارجية - انما هى تعبير عن هذا المسار الخرب الذى سارت ومازالت تسير فيه دول العالم الثالث جميعا فى ظل الفكر الاقتصادى الغربى سواء فى النمو او التنمية الذى يقوم اساسا على النظرية الاقتصادية الغربية .

ومع كل ذلك فان النظرية الاقتصادية الغربية مازالت هى المتصدرة للفكر الاقتصادى والوحيدة التى يتم تدريسها فى جامعات ومعاهد العالم الثالث حتى الان دون بديل اخر وذلك تأسيا بالعالم الغربى المتقدم ،رغم الفروق الهامة والجذرية بين طبيعة الحياه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والفلسفية فى الشمال الغربى المتقدم وذلك الجنوب المتخلف . ولعل ذلك من اهم العوامل التى تقطع السبيل على امكانية تبلور نظرية اقتصادية اخرى تنبع من العالم الثالث ،ابتداء

من ظروفه المادية والمعنوية لتحل محل النظرية الغربية فى ادارة اقتصاديات هذا العالم وتقوده الى حلمشاكله التى تتفاقم وتتعمق كلما زاد الاقبال على تطبيق النظرية الاقتصادية الغربية وحدها فى دول هذا العالم الثالث .

وللنظرية الاقتصادية الغربية فروع متعددة لاتقتصر على التحليل الاقتصادى الجزئى ،والتحليل الاقتصادى الكلى بل تشمل نظريات النقود والائتمان ،والماليه العامة والتجارة الخارجية ،والتنمية الاقتصادية . ولقد اثرنا أن نوضح ان كل ما تتم دراسته فى مجال النظرية الاقتصادية ليس لنا فيه من فضل كاساتذة للجامعات والمعاهد المتخصصة الا فضل الحفظ والنقل والشرح ،وان طريقة الشرح على المتون كطريقة للتعليم فى كل فروع العلوم الاجتماعية قد تم نبذها تماما كطريقة بائدة ومتخلفةلنقل المعرفة ،الا انها مازالت الوحيدة المستخدمة حتى الان فى مجال التعليم فى علم الاقتصاد فى العالم المتخلف . ومع ذلك فان هناك الكثير من المحاولات الجادة لتقديم البديل الاكثر ملائمة لظروف دول العالم المتخلف وخاصة فى دول العالم العربى والاسلامى ،الا ان هذه المحاولات لم تستطع حتى الان ان تحل محل النظرية الاقتصادية الغربية لاسباب متعددة ،أهمها التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية .

ومع ذلك فان دراسة النظرية الاقتصادية الغربية ليس عديم الفائدة فهو يعتبر دراسة لاول صياغة علمية مدرسية للفكر الانسانى حول النشاط الاقتصادى للفرد والمجتمع ،وهو يمنح فرصة للمبتدىء فى علم الاقتصاد وكذلك للمتخصصين فى التعرف على احد المناهج الانسانية فى علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية المعالجة العلمية لهذه المشاكل من منظور المجتمع الاوربى الغربى . وهو لا يمنع من ان يكون لكل مجتمع اسلوبه العلمى فى ادارة النشاط الاقتصادي اومعالجة مشاكله ،الا انه

فى هذه الحالة لن يكون غربى الاصل والنشأة ، او غربى المعالجة والتصرف ،وهذا ما نبغيه من فصل الفكر الاقتصادى الغربى عامه بكل نظرياته ليظل غربيا ،وحتى لايدعى عليه بانه وطنى أو يظهر وكأنه وطنى لانه مكتوب بالعربية او يدرس بها وليظهر الى جانبه البديل الوطنى بكل مقومات الوطنيه التى يفقدها التحليل الاقتصادى المدرس فى كل الجامعات حاليا .

ولعل اهم ما يعرفنا بالنظرية الاقتصادية الغربية او ما يعتبر مدخلا اليها هو التحليل الاقتصادى الجزئى،والتحليل الاقتصادى الكلى ،والذى نفرد المؤلف الحال لايضاح الجزء الاخير منها .

......

التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى .

يعتبر التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى من أهم مكونات النظرية الاقتصادية الغربية ، اذيكونان القاعدة الفكرية الاساسية للانطلاق الى التعرف على باقى مكونات هذه النظرية ،مثل الاقتصاد النقدى والمصرفى واقتصاديات العلاقات الاقتصادية الخارجية ،واقتصاديات المالية العامة ... وكذلك لايمكن فهم الواقع والوقائع الاقتصادية فى المجتمعات التى تدار على أساس هذه النظرية الا بفهم نوعى التحليل الجزئى والكلى ،اذ يعتبران الاساس الفكرى لهذا الفهم . وهذان النوعان من التحليل ليسا شيئان مختلفان بقدر ماهما شيئان متجانسان يخدم كلاهما الآخر فى عملية التحليل الاقتصادى ،وفى الوصول الى الاسلوب الامثل لتحقيق الاهداف الاقتصادية .

التحليل الاقتصادى الجزئى ، هو تلك الدراسة الاقتصادية التى تهتم بسلوك الجزئيات من النشاط الاقتصادى او الوحدات الاقتصادية ،ولذلك يسمى عند البعض بالتحليل الاقتصادى الوحدى ، Macroeconomic "[1] . وهذا النوع من التحليل يهتم بكل ما يتعلق بآحاد النظام الاقتصادى ،سواء على مستوى الفرد الطبيعى أو الفرد المعنوى من ناحية كونهما وحدات تسلك سلوكا اقتصاديا يؤثر فى النشاط الاقتصادى السائد فى المجتمع الذى يحويهما . ولذلك فانه كما يهتم بدخل الفرد ،يهتم بدخل الوحدة الانتاجية (أرباحها) ،وكما يهتم بسلوك الفرد وكيفية توزيع دخله على السلع المتاحة كى يحقق أقصى أشباع ممكن ،فانه يهتم بالوحدة الانتاجية وكيفية توزيع نفقاتها على عوامل الانتاج لتحقق أقصى أرباح ممكنه .

وهكذا فان الاقتصاد الجزئى يدرس الاحداث الفردية والمجموعات الفردية مثل الدخل الفردى والطلب الفردى ،والعرض الفردى ،والاستهلاك والادخار الفردى ،أثمان السلع والخدمات والاجور ودخول عناصر الانتاج ،والصناعات الفردية ونفقات كل صناعة وايرادات كل صناعة .

أما التحليل الاقتصادى الكلى ، فانه يهتم بدراسة المجاميع ،والمتوسطات التى تشمل الاقتصاد القومى ،مثل الدخل القومى والاستهلاك القومى ،والاستثمار القومى ،والطلب الكلى والعرض الكلى ،وكذلك يهتم بالمستوى العام للاسعار والمستوى العام للاجور ،وهيكل التكاليف ،اى انه اقتصاد جمعى " Aggregative Economic " يفحص العلاقات بين المجاميع المختلفة ويدرس محدداتها واسباب تقلبها . فهو يبحث الشئون الاقتصادية الكبرى والابعاد الكليه للحياة الاقتصادية ، اذ يقيم الاداء الكلى للحياة الاقتصادية بعيد عن الاجزاء المنفردة سواء متصلة ببعضها أومنفصلة ،وكما يقول الاستاذ أكلى " Ackley " انه يدرس خصائص الغابة مستقلا عن الاشجار المكونة لها وبصرف النظر عن كل شجرة منها على حدة ".

ويعرف الاقتصاد الكلى ،بأنه نظرية للدخل والعمالة فهو يهتم بمشاكل البطالة ،والتقلبات الاقتصادية والتضخم والانكماش والتجارة الدولية والنمو الاقتصادى . ويدرس أسباب البطالة ومحددات العمالة . وبالنسبة لدوائر الاعمال يهتم بدراسة أثر الاستثمار على الناتج الكلى ،والدخل الكلى والعماله الكلية . وفى المجال النقدى يدرس أثر حجم النقود الكلية على المستوى العام للاسعار . وفى التجاره الدولية يدرس مشاكل ميزان المدفوعات والمعونات الخارجية من وجهة نظر التحليل الاقتصادى الكلى . بالاضافه الى أن الاقتصاد

الكلى يناقش المشاكل المحددة للدخل القومى فى كل بلـــد واسباب تقلباته . واخيرا يدرس العوامل المسببة والمعوقـــة للنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة ،والدافعة للتنمية فـــى البلاد المتخلفة .

وكل من التحليل الاقتصادى الكلى والجزئى يهتم بالمجاميع ولكن التحليل الاقتصادى الجزئى يرتبط بالمواطنين ســـواء أفراد طبيعية أو أفراد معنوية كالمنشآت الفردية والصناعـات الفردية او مجموعاتها . فالصناعـــة فى مفهوم التحليل الجزئى هى مجموع الوحدات والمنشآت العاملة فى صناعة معينة ،مثل صناعة الاحذية مثلا ، او صناعة الصلب . أما مفهوم الصناعة فى التحليل الكلى فانه مجموع الصناعات جميعا فى كل المجالات الانتاجيـة الصناعية على مستوى الاقتصاد القومى ،وعلى ذلك فان المجموعات المرتبطة بالافراد والمواطنين والمشروعات انما تعتبـــر مجموعات داخل اطار التحليل الاقتصادى الجزئى ،واذا كانـــت المجموعات مرتبطة بالاقتصاد القومى ككل فانها تقع داخـــل التحليل الاقتصادى الكلى .

العلاقة بين التحليل الاقتصادى الجزئى والكلى، علاقـــة وطيدة للغاية ،فاذا كان الاقتصاد الكلى يشرح ويفســر اداء الاقتصاد القومى ككل ،فان هذا الاداء يعتمد بالدرجة الاولـى على أداء الافراد والمشروعات لوظائفهم الاقتصادية .والاقتصـاد الجزئى فى معالجته لحجم انتاجه ،وحجم عناصر الانتاج التـــى يقوم بتشغيلها،وحجم النفقات التى ينفقها، انما يفتـرض أن مستوى الناتج القومى والتوظف الكلى والانفاق القومـــــى والمستوى العام للأسعار من الثوابت المعطاه ،وهم التـــــى يعتبرها الاقتصاد الكلى من المتغيرات التى يدرس كيفيــــة التأثير فيها بالتغيير .

وهذا الفصل ليس فصلا قاطعا بين نوعى التحليل الاقتصادى بقدر ماهو فصل لتأصيل كل من نوعى الدراسة ،ولكن الواقـع

الفعلى للدراسة الأقتصادية ليست بهذا التحديد ،فقد يستلـزم دراسة أحد موضوعات التحليل الاقتصادى الكلى تتبع المتغيرات التى تؤثر عليه فى مجال التحليل الاقتصادى الجزئى ، اوالكلى، فدراسة الرفاهية الاقتصادية يستلزم الاخذ فى الاعتبار كل من الجوانب الاقتصادية الكلية والجزئية معا .

تطور التحليل الاقتصادى الكلى

ترجع بداية التحليل الاقتصادى الكلى الى رائد المدرسة الطبيعية فرانسوا كينيه ،وهى المدرسة الاقتصادية التى سادت فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. ولقد وضع كينيه الجدول الاقتصادى ، الذى وضح فيه كيفية تداول الثروة بين طبقات المجتمع الثلاث (الفلاحين ،والملاك العقاريين والطبقة العقيمه) ،واوضح كيف ان الانتاج يخلق الدخل وكذلك اوضح التدفق الدائرى للدخل الكلى والانفاق الكلى.

ويأتى بعد ذلك الاقتصاديين الكلاسيك مثل وليم بتى وآدم سميث وريكادو ،وغيرهم ،وهؤلاء الكتاب لم يهتموا بالاقتصاد الكلى ،بل كان اهتمامهم بالاقتصاد الجزئى ، الا أن الصياغات الكلية التى نسبت اليهم كانت من استنتاجات وصل اليها اقتصاديين لاحقين لهم. أما الكتابات الاقتصادية النيوكلاسيكية التالية للفكر الاقتصادى الكلاسيكى ،مثل كتابات كارل منجر ،وجيوفنز ، والفريد مارشال ،وفلراس وباريتو ، فلقدكانت تحليلا جزئيا فى الغالب سيطر على الفكر الاقتصادى لاكثر من مائة عام (١٨٣٠ - ١٩٣٠) ،ثم ياتى بعد ذلك كينز الذى يعتبر أول من أوجد فعلا اصول التحليل الاقتصادى الكلى ،بعد أن قدم نظريته فى التشغيل والنقود والفائدة عام ١٩٣٦ ،لتكون الاساس المنهجى والعلمى لطريقة تحليل جديدة غيرت من معالم علم الاقتصاد .



الباب الثاني ـ النظرية الكلاسيكية

الاقتصاديين الكلاسيك ،تسمية اطلقها ماركس على الاقتصاديين الذين يتبعون منهج ريكاردو ،سواء كانوا سابقين عليه مثل آدم سميث أو لاحقين له مثل جون ستيوارت ميل. وهؤلاء الكتاب كونوا مدرسة اقتصادية ذات سمات محددة ،وفلسفة خاصة تحكمه الفكر الاقتصادى لهذه المدرسة ،وكذلك تحكم الاداء الاقتصادى للمجتمع المطبق لها.

وفى الواقع ان بداية تكوين النظرية الكلاسيكية (التقليدية) تاريخيا كان على يد العالم الانجليزى وليام بتى " William Pety " (١٦٢٣ - ١٦٨٧)،وكذلك على يد العالم الفرنسى فرانسواه كينيه" Francois Quesnay " (رائد المدرسة الطبيعية) .الا ان نهايتها لايمكن ان يحدد لها تاريخ معين ،ذلك ان النظرية الكلاسيكية سيطرت على الفكر الاقتصادى حتى ظهور المدرسة الاقتصاية الاشتراكية بقيادة كارل ماركس (Karl Marx) والتى كانت مناقضة تماما للفكر الاقتصادى الكلاسيكى وناقده له بعنف بالغ وشديد سواء على مستوى النظريات والافكارالمكونه له او على مستوى التطبيق العملى لهذه النظرية ،وما ادى اليه هذا التطبيق من بناء لنظام اقتصادى هو النظام الرأسمالى ومن ثم كان رد فعل هذا النقد المرير ان ظهرت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لتواجه ما قدمه ماركس من فكر اقتصادى جديد ،ولترد عليه وتحاصره بكل الوسائل . ورغم أن البعض من الاقتصاديين يظن ان نهاية التحليل الاقتصادى الكلاسيكى قد حدث بظهور النظرية الكينزية على يد كينز عام ١٩٣٦،وبما تبعها من كتابات لتلاميذه والمؤيدين لافكاره، الا أن مقومات الفكر الكلاسيكى هى نفس مقومات الفكر الكينزى ولم يخرج كينز على مسلمات الكلاسيك الا فى التوازن التلقائى الذى وافق على أن تتدخل الدولة لاقامته فقط [1].

---

١) انظر فى تفصيلات ذلك فى الدراسة التالية :
- دكتور سعيد الخضرى ،أزمة التشغيل والعماله فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى (من الكلاسيك الى كينز)دارالنهضة العربية ، القاهرة ،عام ١٩٨٩.

ومن الطبيعى أن تبدأ دراسة التحليل الاقتصادى الكلـــى بدراسة النظرية الكلاسيكية ، اذ تشكل الاساس الفكرى والايديولوجى لما يتلوها من النظريات النيوكلاسيكية او النظرية الكينزينــة او الفكر الاقتصادى الجديد لما يسمى بمدرسة شيكاغـــو أو النقديين ، التى ترتد الى الاصول القديمة للكلاسيك. وكذلـــك لابد من تفهم النظرية الكلاسيكية فى التحليل الكلى لانهـــا بالذات هى الاساس الذي بنى عليه كينز تحليله الكلى المتكامل بدأ من هدم كثير من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكيــة بعد أن اعتبر كلاهما شىء واحد ،ورغم اعترافه بغالبيــة الاصول المنهجية والمسلمات الفكرية التى بنيت عليها كل مـن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كما سوف نرى (باستثنـاء فكرة التوازن التلقائى).

وعلى ذلك فان الدراسة فى هذا الباب سوف تنقسم الى :

١ — الفصل الاول — الاصول المنهجية والمسلمات الفكريــة للنظرية الكلاسيكية.

٢ — الفصل الثانى — نظرية الطلب الكلى عند الكلاسيك.

٣ — الفصل الثالث — نظرية العمالة عند الكلاسيك .

٤ — الفصل الرابع — نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك .

٥ — الفصل الخامس — تقييم النظرية الكلاسيكية .

الفصل الاول - الاصول المنهجية والمسلمات الفكرية للنظرية الكلاسيكية .

ان الفضل الاكبر لبناء الهيكل الفكرى للنظرية الكلاسيكية فى شكل مسلمات عرفت بها هذه النظرية ،ومازالت متداولة فى الفكر الاقتصادى السائد حتى الان ، انما يرجع الى كل من ريكاردو وآدم سميث ،وهى فى الواقع تشمل الاسس التى يقوم عليها النظام الرأسمالى .

أولا - الحرية

وجوهرها هى حرية الانسان فى كل تصرفاته الاقتصادية ودون تدخل من الدولة ،حرية الانتاج والاستهلاك والعمل ،وحرية الملكية والبيع والشراء والتعاقد. ويرجع الاندفاع الى تأصيل فكرة الحرية الى أهم فلاسفة ذلك العصر مثل دافيدهيوم وجون لوك ،والتى كانت ردا وتخليصا للمجتمع من تسلط الحكم المطلق الذى مارسه الملوك بدعوى الحق الالهى المقدس ،وكذلك للتخلص من فساد الحكومات وعدم كفاءتها فى القرن الثامن عشر .

وابتداء من الحرية فان الانسان يصبح كائنا رشيدا يبحث عن اعظم المنافع كمستهلك ،واعلى الأرباح كمنتج ،عن طريق الحساب الاقتصادى الذى يقوم به ليختار افضل اسلوب لتوزيع دخله بين الاستهلاك والادخار،وافضل توزيع للجزء من دخله الموجه الى الاستهلاك على السلع الاستهلاكية ،ومن ثم يعظم منفعته الى اقصى حد كمستهلك. وكذلك يقوم ايضا عن طريق الحساب الاقتصادى بتوزيع نفقاته على عوامل الانتاج ليعظم منفعته بتعظيم الربح الذى يعود عليه من التاليف بين عناصر الانتاج كمنتج أومنظم .

ومن البديهى أنه اذا كان حصاد الحرية بالنسبة للفرد هو تعظيم منفعته الى اقصى حد سواء كمستهلك او كمنتج ،فان المجتمع سوف يحقق أيضا اقصى منفعة واقصى سعادة ممكنه ، اذ ان سعادة المجتمع ماهى الا مجموع سعادات الافراد .

ثانيا - القانون الطبيعى واليد الخفية

ويرى آدم سميث أن الحركة اليومية للانسان داخل هذا الكون للبحث عن اشباع حاجاته وتحقيق رغباته ،هذه الحركة ليست ارادية ولكن يحكمها قانون طبيعى قاهر لكافة القوى وخاصة الانسان ،ولابد للانسان ان يسلم لهذا القانون عملية ادارة الحياة الاقتصادية مختارا بدلا من أن يفطر الى هذا التسليم جبرا . وفى ذلك يقول آدم سميث " انه برغم ان كل الافراد يبحثون عن مصالحهم او مصالح الطبقة التى ينتمون اليها ،وكذلك رغم تناقض الافراد وتناقض الطبقات فانهم جميعا يعملون من خلال القوانين الطبيعية أو العناية الالهية،والتى سماها آدم سميث باليد الخفية التى تقود ما يظهر امامنا من أحداث فى شكل تناقضات الى مسيره للخير او الى توافق خيرى .وهذه اليد الخفية ليست من تصميم احد ولكن يوجها نظام العمل الذى ينبع من القوانين الطبيعية " [1] ويصل آدم سميث الى أبعد من ذلك عندما يقول " ان الانسان تقوده اليد الخفية ليحقق نتائج لم تكن موجودة فى وعيه ولم تكن جزء من ارادته [2] . وفى موضوع آخر يقول" حسنا ان الطبيعة تفرض علينا هذا السلوك ،وهذا الوهم الخاطىء الخادع الذى يوجد ويستمر فى كل حياة الانسان. هو الذى دفعه فى البداية لزراعة الارض وبناء المساكن ولايجاد المدن والثروات عموما،وليخترع ويحسن كل العلوم والفنون التى مكنته من رفع مستوى وقدر الحياة

---

1. A.Skinner," Introduction to wealth of Nation", Penguin, 1970, sec.2.
2. Ibid., p. 40.

الانسانية وتنميقها وزخرفتها" (١).

وهكذا فاى الناس عند آدم سميث منقادين بواسطة اليد الخفية الى العمل الاجتماعى الافضل والى انجاز كل تطور الى المدينة الافضل دون قصد من ارادتهم او حركتهم الذاتية. ويتابع آدم سميث ليعطى ما أسماه باليد الخفية سمه اخلاقية ساميه وليربطها بقدره الله تعالى وحكمته فيقول ' عندما تقودنا مبادئ القانون الطبيعى الى الوصول الى هذه النتائج التى هى نعمة ونور مهداه الينا ،ونكون جديرين به .. فذلك يصور حكمة الانسان هى فى الحقيقة حكمه الله " (٢).

ثالثا - المنافسة الكاملة

لعل الاطار الذى تصوره الكلاسيك الذى يمكن أن تتحقق من خلاله الحرية الكاملة دون اى عوائق ، هو المنافسه الكاملة التى تنطوى على عدة شروط منها اساسا : ذرية البائعين والمشترين ، اى كبر عددهم بحيث يكون نصيب كل منهم ضئيلا للغاية لدرجة انه لايستطيع أن يؤثر فى الثمن السائد للسلعة وكذلك تجانس السلعة المنتجة تجانسا مطلقا ،ثم توافر المعلومات كاملة عن كل ظروف السوق والتبادل والاثمان لكل البائعين والمشترين ،وكذلك حرية الدخول الى السوق وحرية الخروج منها دون اى عوائق . واخيرا ،حرية انتقال عناصر الانتاج بين الانشطة الانتاجية دون اى عوائق ايضا.

---

1 Ibid., p. 23.

2. Ibid., p.26 - 27.

- يلاحظ ان فكرة القانون الطبيعى انتقلت من مجال العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية فى الوقت الذى ظهرت فيه قوانين نيوتن فى انجلترا (١٦٤٢- ١٧٢٧) ،ولافوازيه فى فرنسا (١٧٤٣ - ١٧٩٤) ،وهذه الفترة سميت بعصر نيوتن .ولقد استخدمت فكرة القانون الطبيعى فى مجال العلوم الاجتماعية لاحداث تحولات فكرية عن القيم الفكرية السابقة ،فقد استخدمت فى الاقتصاد لابعاد الحكومة والتخلص من تدخلها فى العهد

وتبعا لشروط المنافسة الكاملة ،يسود ثمن واحد للسلعة محل النظر ،ذلك الثمن الذى يتساوى مع النفقة المتوسطة ،والذى سوف يكون أقل ثمن يمكن البيع به ،ومن ثم تكون المنافسة الكاملة مفضية الى تحقيق مصلحة المستهلك فى تخفيض الثمن الى اقصى ما يمكن بتخفيض النفقات الى أقل ما يمكن وهو مالا يستطيع ان يقوم به الا المنتجون الاكفاء فقط . أما الاقل كفاءة التى تزيد نفقات انتاجهم فانهم يخرجون من السوق لان ثمن انتاجهم من السلعة سوف يرتفع ولن يقبل على الشراء منهم أحد (1).

رابعا - ميكانيكية جهاز الثمن

ويرى الفكر الكلاسيكى ان ميكانيكية جهاز الثمن انما هى أفضل الأساليب الموجهة للنشاط الانتاجى والتى تقود الى اكفئ تخصيص للموارد ،وكذلك المحقق لسيادة المستهلك. فاذا مازاد امثال الافراد على سلعة ،وزاد الطلب عليها بالتالى فان ثمنها يرتفع بأعلى من ثمن التوازن وهو ما يعنى زيادة أرباح المنتجين لهذه السلعة. وزيادة معدل ارباح المنتجين لهذه السلعة يدفع بعوامل الانتاج الى الانتقال الى مجال انتاج هذه السلعة (فى ظل افتراض الكلاسيك سهولة انتقال عوامل الانتاج) ،وهكذا يزيد عرض السلعة المنتجة مما يؤدى

= السابق - التجاريين - وكذلك فى السياسة استخدمت لاسقاط فكرة الحق الالهى المقدس التى كانت تعطى الملوك سلطات مطلقة على الشعوب ابتداء من هذا الحق المقدس الممنوح لهم ،ومن ثم فان رئيس الدولة او الملك لم يعد مطلق الحرية فى فعل اى شئ اوعمل ،بل اقتصرت مهمته على الكشف عن القوانين الطبيعية واصدار التشريعات التى تحكم الواقع فى اطار هذه القوانين. وهؤلاء الملوك والرؤساء فى كشفهم عن هذه القوانين الطبيعية إنما يستلهمون العقل ويلتزمون الراى العام ،وهو ما جعل الراى العام رقيبا على سلطة الحكام فى ابتداء التشريعات من القانون الطبيعى ،ومن ثم ضعفت سلطاتهم المطلقة لحساب جموع الشعب.
=

الى انخفاض ثمنها الى ثمن التوازن . اما اذا اعرض الافراد عن استهلاك سلعة ،فا" الطلب عليها ينخفض ،بما يخفض ثمنها ويخفض الارباح التى يحصل عليها المنتجين. وهو مايؤدى الى خروج بعض المنتجين للسلعة بنقل عوامل الانتاج الى مجال انتاجى آخر ،مما يخفض عرض السلعة ويرفع ثمنها الى ثمن التوازن .

وهكذا فان جهاز الثمن انما يعكس رغبات الافراد،ويدفع الى تخصيص الموارد لمجالات الانتاج التى يرغب فيها الافراد وهكذا فان تخصيص الموارد تبعا لجهاز الثمن يكون اكثر كفاءة باستجابته لتفضيلات الافراد. وكذلك فان سيادة المستهلك تصبح واضحة فى هذه الحالة اذ تتوجه الموارد الى مجالات الانتاج التى يرغب فيها.

....

= ـانظرفى نقد ميتافيزيقية القانون الطبيعى من وجهة نظر الفكر الاسلامى مايلى :

ـ دكتور سعيد الخضرى ،الفكر الاقتصادى الغربى فى المنظور، نظرة انتقادية من العالم الاسلامى،دار النهضة العربية ،القاهرة ،عام ١٩٨٩م .

١) انظر فى نقد فكرة المنافسة الكاملة المؤلف التالى :

ـ دكتور محمد رضا العدل، الاقتصاد الكلى، غير مبين جهة النشر عام ١٩٨٣ ،ص ٤٢ـ ٤٥ .

الفصل الثانى - نظرية الطلب الكلى

لعل أفضل من يوضح هذه النظرية الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى فيما عرف عنه باسم قانون المنافذ. ويرى ساى أن الواقع الاقتصادى يقوم على أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وان المنتجات تشترى المنتجات، وان النقود ماهى الا وسيط فقط للمبادلة وليس لها اى دور او تاثير على النشاط الاقتصادى أو عملية الانتاج، فهى عربة لنقل القيم وليس لها اى دور فى خلق هذه القيم الاقتصادية او التاثير فيها. فالمزارع يشترى بانتاجه الزراعى المنسوجات، ومالم ينتج شيئا لن يشترى شيئا أما المنتجات التى يتم تصريفها (بيعها) ، فذلك ليس لعدم توافر النقود، اذ أن ذلك يجعل الوسيلة سببا ، وهو خطأ ، انما لم يتم تصرفيها لانه لاتوجد المنتجات الاخرى التى تتبادل بها. ونتيجة لذلك فقد انتهى ساى الى هذه الحقائق.

١ - أن زيادة الانتاج تؤدى الى زيادة الانتاج (اتساع المنافذ) بما يساوى زيادة الانتاج الاول.

٢ - ان ازدهار صناعة يؤدى الى ازدهار صناعة اخرى وازدهار اقليم يؤدى الى ازدهار اقليم آخر.

٣ - ان استيراد السلع المنتجة فى الخارج (واردات) يؤدى الى زيادة صادرات السلع الوطنية ، اذ تشترى السلع الوطنية السلع الاجنبية.

ولقد انتهى ساى من قانون المنافد السابق الى حقائق ومسلمات سلم بها الفكر الكلاسيكى وهى :

أولا - التوازن الكلى الدائم

اذا كانت المنتجات تتبادل بالمنتجات فان معنى ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوى له ،ولا يعدو الطلب ان يكون نتاج وجود العرض عند كل مستوى من مستويات التشغيل ،وانه لابد يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى ،ومن ثم يتساوى ثمن العرض الكلى مع ثمن الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات التشغيل . وبذلك انتهى الكلاسيك الى أن الطلب مفعول العرض ويساويه دائما،وهو ما يعنى التوازن الدائم المستمر للاقتصاد القومى ،ويعنى كذلك عدم وجود اى اختلال للتوازن بزيادة العرض الكلى على الطلب الكلى (ازمة افراط انتاج) أو زيادة الطلب الكلى على العرض الكلى (ازمة نقص انتاج).

الا أن الكلاسيك مع ذلك سلموا الى امكانية حدوث زيادة فى انتاج بعض السلع افراط انتاج سلعة ،ومن ثم انخفاض ثمنها ،وكذلك نقص انتاج سلعة ،ومن ثم ارتفاع ثمنها .الا انهم اعتبروا ان هذه حالات استثنائية ،يختل فيها التوازن الجزئى لسوق سلعة او اخرى وفسروا ذلك الاختلال بعوامل خارجة عن التحليل الاقتصادى ،مثل وجود كوارث طبيعية اودت بمحصول زراعى ،او وجود حرب ،او ظروف سياسية ...الخ .وميكانيكية حركة الاثمان سوف تؤدى الى القضاء على هذه الحالة بحيث يعود التوازن الى الاسواق الجزئية الخاصة بالسلع ،حيث تنتقل الاستثمارات الى مجال انتاج السلعة التى ارتفع ثمنها لنقص عرضها ليزيد هذا العرض وينخفض ثمنها ،والعكس بالنسبة للسلعة التى انخفض ثمنها لزيادة عرضها ،حيث تنسحب منها عوامل الانتاج والاستثمارات ليقل انتاجها ويرتفع ثمنها .

وهكذا فان الكلاسيك يعتقدون ان التوازن الكلى يظل موجودا بصفة مستمرة على الرغم من وجود الاختلالات الجزئية فى اسواق معينة ،حيث تعتبر عارضة مؤقتة وتنتهى فى الفترة

الطويلة . وبذلك يستحيل من وجهة نظر الكلاسيك تصور ازمـــة افراط إنتاج او نقص انتاج ، او حدوث دورة اقتصادية تستنـد فى صعودها او هبوطها الى عوامل داخل النظام الاقتصادى .

ثانيا - حجم التشغيل يعتمد على الموارد :

ذلك أنه طالما ان العرض يجد الطلب المساوى له ، فـان عملية التشغيل لايدفعها الطلب ، ولا يتسبب فى زيادة مستـوى التشغيل زيادة مستوى الطلب ، او العكس لايتسبب فى نقص مستوى التشغيل نقص مستوى الطلب ، فالطب تابع للعرض ، و العرض سـوف يتوقف اذن على وفرة الموارد الطبيعية ، والقوى العاملـة مستوى كفاءتها الانتاجية ، وعلى حجم المدخرات .

.....

ثالثا - التوازن الكلى ليس تجميعا للتوازنات الجزئية

فاذا كان هناك توازن دائم بين الطلب الكلى والعرض الكلى ،وكذلك يحتمل أن يكون هناك عدم توازن جزئى فى أسواق بعض السلع . فان ذلك يعنى أن التوازن الكلى ليس نتيجة لجمع التوازنات الجزئية . ولكن كيف يمكن أن يكون ذلك ،وهو ما يعتبر مخالف للمنطق البسيط ؟ ففى الواقع ان هذا التفسير انما يرجع الى نظرة الكلاسيك الى النقود ، التى لا تعدو أن تكون وسيلة للمبادلة فقط ،فالمنتجات تشترى المنتجات ، والنقود لا تطلب الا لتحقيق هذا التبادل فقط. وهو ما يعنى أيضا انه لايوجد اكتناز للنقود ،وكل النقود يتم انفاقها . وهذا التوجه الكلاسيكى يعنى ان التوازن الكلى يترتب على طبيعة النقود ،لا على مجموع التوازنات الجزئية (١)

رابعا - ان التحليل الكلاسيكى تحليل ساكن يسقط عامل الزمن :

فالتحليل الكلاسيكى ينصرف الى ان اى تغير فى احد العوامل الاقتصادية يؤدى دون ابطاء (اى دون مرور زمن يذكر) الى تغيرات فى العوامل الاقتصادية الاخرى. وهكذا يركز التحليل الكلاسيكى على الوقت الحالى ،ويسقط عنصر الزمن من التحليل ،وما يحدث من اثار ،وبذلك يسقط عنصر التوقعات ولا يأخذها فى الاعتبار . ومن ثم يصبح تحليلا استاتيكيا ساكنا غير واقعى .

خامسا - استبعاد أثر النقود

فالنظر الى حياد النقود فى التحليل الكلاسيكى ،ومن ثم التسليم بانها ليس لها اى دور فى عملية الانتاج،وجعل

---

١) دكتور رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ،مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذه فى النمو ،دار النهضة العربيه ، القاهرة عام ١٩٨٠ ،ص ١٤ - ١٥ .

الدور كاملا يتوقف فقط على عوامل الانتاج ، اضطر الكلاسيك الى أن يقوموا بفصل التحليل الاقتصادى الى مجالين منفصلين تحليل عينى ،وتحليل نقدى " وفى القطاع العينى تتحدد قيمة المتغيرات بشكل مادى ، أما القطاع النقدى فان المتغيرات تتحدد فيه بشكل نقدى . وعلى الرغم من أى التغيرات فى القطاع العينى الحقيقى تؤثر فى التغيرات فى القطاع النقدى فان العكس لايحدث فالتغيرات فى القطاع النقدى لاتحدث اى اثار على القطاع العينى الحقيقى . وهو ما يسمى بالفصام الكلاسيكى. ويرى الكلاسيك انه لن تتغير طبيعة الاشياء بالانتقال من التحليل العينى الحقيقى الى التحليل النقدى او العكس فذلك لن يغير من النتائج التى نصل اليها .

سادسا ـ العرض يخلق الطلب

وتعتمد مقولة ان العرض يخلق الطلب المساوى له عند كل مستوى من مستويات التشغيل على ان الدخل ينفق بالكامل والجزء الذى لاينفق على الاستهلاك ينفق على الاستثمار. وهذا يستتبع ان يتم تحويل كل ادخار الى استثمار(شراء أدوات ، الانتاج) ،وذلك نتيجة لاثر سعر الفائدة ، اذ لايمكن لاى شخص عاقل رشيد اقتصاديا (وهى صفات مسلم بوجودها عند الانسان ابتداء من فكرة النفعية لبنتام) أن لايقبل دخلا على مدخراته ويفضل اكتنازها . وهكذا فان كل عرض يخلق طلبا مساوى له ،وكل دخل لابد ان ينفق ،وما يدخر من الدخل يتحول الى استثمار وهكذا فان الحياه الاقتصادية انما تعتمد على العرض فقط وهو الذى يتحكم فى الحياة الاقتصادية .

سابعا ـ العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل

وهى نتيجة منطقية للمسلمة السابقة ،فما دام كل عرض وكل انتاج يجد طلبا عليه مساوى له ،فليس هناك اى مشكلة

امام المنتجين الذين سوف يتنافسون فى استخدام عوامل الانتاج المختلفة لزيادة الانتاج ،وكل زيادة فى الانتاج (زيادة العرض) تجد طلبا جديدا اضافيا مساوى لها . وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع المنتجين من زيادة التشغيل والانتاج حتى يتم تشغيل كل الموارد الانتاجية المتاحة ، اى الوصول الى التشغيل الكامل .

وهكذا يقوم المنتجين بتشغيل عوامل الانتاج حتى تتساوى انتاجيتها الحدية مع نفقتها الحدية ،ولن يكون هناك من عائق الا ضمان وجود المنافسة الكاملة التى تسمح بزيادة حجم الانتاج تلقائيا ،وتسمح بتساوى الانتاجية الحدية للعنصر الانتاجى مع المكافأة التى يمنحها المنتج له دون أى تأثير من الحكومة او نقابات العمال ،او وجود عناصر احتكارية ومن ثم لن يبقى الا الربح دافعا للمنظمين الى الوصول الى التشغيل الكامل .

....

الفصل الثالث ـ نظرية العمالة

تعتقد النظرية الكلاسيكية ان التوظف الكامل هو الحالة العادية التى يكون عليها الاقتصاد القومى عندما يصل الى التوازن ،وذلك بشرط عدم تدخل الدولة او نقابات العمال فى الحياة الاقتصادية ، اى عندما تسود المنافسة الكاملة . وكذلك تعتقد بأن هناك علاقة عكسية بين مستوى الاجور ومستوى التشغيل والتوظف ، فكلما انخفض مستوى الاجور كلما ارتفع مستوى التوظف والعكس صحيح . وهكذا أكدت نظرية بيجو أن خفض مستوى الاجور يجعل النشاط الصناعى اكثر ربحية ،وهو ما يدفع الى زيادة اقبال أرباب الاعمال والرأسماليين على توظيف مزيد من العماله . فطالما ان هناك بطالة فان الاجور لابد أن تنخفض وتزيد الارباح ،ونتيجة لزيادة الارباح يزيد حجم التوظف حتى يتم تشغيل كل العمال العاطلين ،ومن ثم نحصل على التوازن ويتحقق التشغيل الكامل .

وعلى ذلك فان الاقتصاديين الكلاسيك لايعترفون بوجود البطاله الاجبارية ، وان كانوا يعترفون بامكانية حدوث البطالة الاحتكاكية (او التكنولوجية) والبطاله الاختيارية .

البطالة الاجبارية . هى الحالة التى يكون فيها العامل راغبا فى العمل وقادرا عليه ،وكذلك قابلا لتقديم عمله وجهده فى مقابل الحصول على مستوى الاجر السائد للعمل فى المجتمع ،ولكنه مع ذلك لايجد فرصة عمل .

اما البطالة الاحتكاكية (التكنولوجية) ،وهى البطالة التى تنشأ نتيجة للتغير فى الفنون الانتاجية ،وادوات الانتاج بحيث يتم الاستغناء عن بعض العماله التى لاتتناسب كفاءتها

الانتاجية مع الفنون الانتاجية الاحدث ،وبذلك يزداد حجم البطالة ،وكذلك تدخل البطالة الموسمية ضمن هذا النوع من البطالة.

والبطالة الاختيارية ،هى البطالة التى يفضلها العمال عندما ينخفض مستوى الاجور عن ذلك المستوى الذى يرغبون فيه اذ يفضلون البطالة عن العمل باجر أقل ،ومن ثم فان هذه البطالة تتم باختيار العمال وبارادتهم وليس رغما عنها.

ويرى الكلاسيك ان التشغيل لعنصر العمل تحكمه قاعدتين أساسيتين هما :

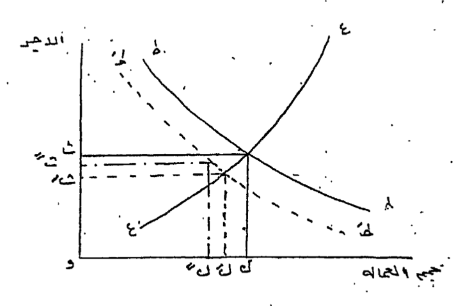
١ - الاجر لابد أن يساوى الانتاجية الحدية للعمل : من ناحية الرأسمالى صاحب العمل ، لايمكن أن يُقدم على تشغيل عامل اضافى الا اذا كانت انتاجيته الحدية مساوية للاجر المدفوع له ،اى أن قيمة الانتاج الذى يضيفه هذا العامل الاخير تساوى على الاقل الأجر المدفوع له. او بمفهوم آخر (القيمة المضاعه) بأن تتعادل القيمة المضاعه اذا ما استغنينا عن هذا العامل مع الاجر الذى كان يدفع له. فاذا كان لدينا عشر عمال يقومون بانتاج ١٠٠٠ وحده من سلعة وقمنا بتشغيل عامل اضافى ،ليزيد الانتاج الى ١٠٨٠ وحدة فان الانتاجية الحدية فى هذه الحاله تعادل ٨٠ وحدة من السلعة ،فاذا كان ثمن الوحدة من السلعة وحدة نقدية(جنيه) فان قيمة الانتاجية الحدية للعامل تعادل ٨٠ جنيه ،وبذلك فان اجره سوف يكون ٨٠ جنيها لا اكثر ولا اقل.

٢ - منفعة الاجر لابد أن تساوى المشقة الحدية للعمل :

ومنفعة الاجر انما تنصرف الى كمية السلع والخدمات التى يستطيع الاجر شرائها (اى الاجر الحقيقى) اما المشقة

الحدية للعمل ،فهى كل العوامل التى يتحملها العامل ليقوم ببذل الجهد المطلوب لاداء العمل . ويرى الكلاسيك أن العامل لن يقبل على العمل الا اذا كانت المشقة الحدية للعمل تساوى على الاقل الاجر الحقيقى الذى يحصل عليه من العمل اما اذا كانت منفعة الأجر النقدى الذى يحصل عليه أقل من المشقة الحدية للعمل فان العامل يفضل البطالة على العمل .

وبطبيعة الحال يفترض الكلاسيك ان القاعدة الاولى تعطينا منحنى الطلب على العمل ،والثانية تعطينا منحنى عرض العمل ،وذلك فى ظل عدم تدخل الحكومة او نقابات العمال لفرض مستوى من الاجر اعلى من المستوى التوازنى الذى يحدده التقاء منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل على النحو الذى يوضحه الرسم التالى (شكل رقم ١) .



ومن الواضح انه بتطبيق المقولتين السابقتين وحسب قوى عرض العمل والطلب على العمل فى سوق المنافسة الكاملة يتحدد مستوى الاجر التوازنى و ث وتتحدد كمية التوظف التوازنية ،اى حجم العمالة المشغلة وهى و ك . فاذا ما

انخفض حجم الطلب على العمل تبعا لتغير ظروف الطلب على القوى العاملة ايا كانت اسبابه ،فان منحنى الطلب على العمل يتراجع الى الخلف مقتربا من نقطة الاصل ليتقاطع مع منحنى عرض العمل ليحدد ثمن توازن جديد للعمل أقل ، اى يتحدد أجر توازنى جديد أقل هو و ث َ ، وتتناقص الكمية التوازنية للتوظف الى و ك َ وهى أقل .

وفى هذه الحالة يرى الكلاسيك ان هذه البطاله بطالة اختيارية وليست بطالة اجبارية ،ذلك ان العمال لايقبلون العمل عند اجر اقل (بعد انخفاض مستوى الاجر التوازنى) بل يفضلون البطالة على العمل باجر اقل ،بل اكثر من ذلك فان الكلاسيك يرون ان تدخل الدولة او نقابات العمال لفرض مستوى من الاجر اعلى من المستوى التوازنى للاجر ،فان ذلك سوف يتسبب فى نقصان حجم التشغيل وزيادة حجم البطاله . وذلك لان الرأسماليين سوف يخفضون حجم العمالة عما كانت عليه بحيث لا تحصل الا على القدر المخصص للانفاق على العمل فقط من نفقات الانتاج. وتبعا للرسم السابق (شكل رقم ١) نجد انه عندما تفرض الحكومة او نقابات العمال مستوى من الاجر و ث ً اعلى من الاجر التوازنى فان حجم العماله يتناقص اكثر الى و ك ً ،وهو حجم اقل من الحجم السابق ،والسبب فيه تدخل الحكومة او نقابات العمال التحكمى فى الحياه الاقتصادية برفع مستوى الاجور تحكميا ،او تحديد حدا ادنى للاجور.

ويرى الكلاسيك ان قبول العمال للعمل عند اجر أقل سوف يؤدى الى زيادة أرباح الرأسمالى صاحب المشروع ،وهذه الارباح المتزايده سوف تتراكم ليعاد استثمارها فى مشروعات انتاجية جديدة تطلب مزيدا من العمال بما يؤدى الى تشغيل العمال الذين هم فى حالة بطالة ،ومن ثم يعم التشغيل الكامل ولهذا نجد ان الكلاسيك يقررون مبدأ عاما هو انه فى حالة

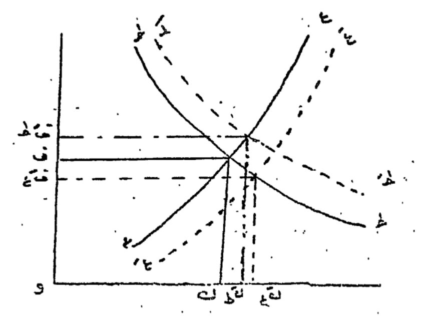
وجود البطالة العامة او الافراط فى الانتاج ،فان الحل الامثل هو تخفيض المستوى العام للاجور ،ذلك انهم افترضوا ثبـــــات الطلب الكلى .

......

الفصل الرابع - نظرية الادخار والاستثمار.

يرى الاقتصاديين الكلاسيك أن سعر الفائدة ثمن الادخار وتأجيل الاستهلاك ، وهذا الثمن (سعر الفائدة) مثل ثمن أى سلعة. ولذلك فلقد افترضوا علاقة موجبة بين حجم الادخار وسعر الفائدة ، اى انه اذا زاد عرض الادخار فان ذلك يؤدى الى نقصان مستوى سعر الفائدة ،واذا انخفض عرض الادخار أدى الى ارتفاع مستوى سعر الفائدة . وكذلك نجدهم يفترضون أيضا علاقة سلبية بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة ،فاذا ارتفع سعر الفائدة نقص الطلب على الاستثمار،واذا انخفض سعر الفائدة زاد الطلب على الاستثمار .

وهكذا نجد تلاعب قوى العرض والطلب على كل من الادخار والاستثمار تنتهى الى سعر فائدة توازنى يساوى بين الادخار والاستثمار على النحو الموضح فى الرسم التالى (شكل رقم ٢)



(شكل رقم ٢)

ويوضح الرسم ان تلاعب قوى الطلب والعرض تساوى بين حجم الادخار والاستثمار ليكون سعر الفائدة التوازنى و ف وحجم الادخار والاستثمار هو و ك ،فاذا زاد الادخار وانتقل منحنى عرض الادخار للخلف الى عَ عَ مع ثبات الطلب على الاستثمار ،فان سعر الفائدة ينخفض الى و فَ ع ،ويصبح حجم الادخار والاستثمار و كَ ع .اما اذا افترضنا العكس بان انخفض حجم الادخار لينتقل من عَ عَ الى ع ع مع ثبات حجم الاستثمار فان سعر الفائدة سوف يرتفع من و فَ ع الى و ف ويقل حجم الادخار والاستثمار الى و ك وكذلك نفس الحال بالنسبة للاستثمار مع افتراض ثبات عرض الادخار ،بان زاد حجم الاستثمار بما يؤدى الى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار الى الامام طَ طَ مع ثبات منحنى الادخار ع ع فان سعر الفائدة يرتفع الى و فَ ط ،ويصبح حجم الادخار والاستثمار و ك ط ،والعكس صحيح ،فانخفاض الطلب على الاستثمار مع ثبات الادخار يؤدى الى انخفاض سعر الفائدة من و ف ط الى و ف ،وينقص حجم الادخار والاستثمار الى و ك .

وهكذا فان حركات سعر الفائدة تضمن التساوى بين الادخار والاستثمار ،وكذلك يحقق افتراض الكلاسيك عدم الاكتناز اذ ان كل مالاينفق على الاستهلاك ينفق على الاستثمار. وبذلك استبعد الكلاسيك عنصر الزمن من التحليل الاقتصادى واستبعدوا التوقعات ، واعتبروا النقود وسيط للمبادلة فقط ،وليس لاختزان القيم الاقتصادية أو للاكتناز.

وكذلك فان افتراض الكلاسيك التساوى بين الادخار والاستثمار دائما ، انما يعنى ان الجهاز المصرفى لايستطيع خلق الائمان ، اذ ان حجم الادخار هو حجم الاستثمار،ولا مجال لزيادة حجم الاخير على حجم الاول. ولعل ما دفع الكلاسيك الى ذلك هو افتراضهم ثبات حجم الدخل القومى ،فكل من منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار انما يتغيران بالاستقلال عن بعضهما البعض ،وليس بينهما اى رابطة الا سعر الفائدة الذى يتحدد بتغير كل منهما بالنسبة للاخر.

الفصل الخامس - تقييم النظرية الكلاسيكية .

التحليل الاقتصادى الكلاسيكى اهتم بالدرجة الاولى بالعرض المنطقى المنمق ، اكثر من الاهتمام بالدراسة العلمية المجردة للواقع الاقتصادى المعاش ،للوصول الى العلاقات الحقيقية بين المتغيرات الاقتصادية ،والمؤثرات الفعلية فى النشاط الاقتصادى . فاثروا أن يصيغوا نظريات غاية فى الاحكام والدقة وان كانت مخالفة للواقع ، ولكن تعبر عن ما يتصوره الكلاسيك فى ابراجهم العاليه البعيدة عن المسار الفعلى للنشاط الاقتصادى فى مجتمعاتهم،ولذلك جاءت فى شكل نظريات اقتصادية يغلب عليها طابع التبرير الايديولوجى المصلحى ،وليس التحليل العلمى المنطقى الواقعى ،وتغص بالمسلمات والمنطلقات الفكرية التى يعتبرها الكلاسيك شيء واقعى مسلم به ،وهى مسلمات ليس لها وجود فى الواقع أو فى الحقيقة الا فى تصورات الكلاسيك المصلحية فى تحيزهم للطبقة الرأسمالية الناشئة (فى هذه الفترة التاريخية) فى مواجهة باقى طبقات المجتمع الاوربى.

ولذلك لم يكن غريبا أن نجد النظريات الكلاسيكية الاقتصادية تغص بالتناقضات والاخطاء العلمية ، التى كان الكلاسيك لايجدون لها مبررا ،ولذلك كانوا يبتدعون لها مبررات من خارج التحليل الاقتصادى كما سوف نرى حالا . وكذلك كان شيئا طبيعيا ان تتسم كل النظريات الكلاسيكية بالفشل الكامل فى تفسير الكساد العالمى الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩ ليستمر سنوات ،وكذلك بالفشل الذريع فى معالجة هذا الكساد او الخروج منه ،رغم فداحة ما اصاب البشرية خلال سنواته العجاف ،ثم أخيرا بعدم القدرة على الصمود امام التحليل الاقتصادى الكينزى ابتداء من عام ١٩٣٩ تاريخ نشر رسالة كينز عن

النقود والفائدة والتشغيل ، التى بدأت بهدم النظريات الكلاسيكية واحدة بعد الاخرى ، لتنتقل النظرية الكلاسيكية من مركز الصدارة فى التحليل الاقتصادى الى متحف التاريخ الاقتصادى. (1) .

أولا — نقد المقومات الفكرية للنظرية

تقوم النظرية على الفلسفة الفردية النفعية ، وان الانسان رشيد اقتصاديا بطبعه ، ويسعى فى كل الاحوال لتحقيق مصلحته ، وان تحقيق المصالح الفردية يحقق المصالح الجماعية ولذلك فالدولة لابد ان تترك المجال الاقتصادى للأفراد يتصرفون اقتصاديا بكامل الحرية . ونسيت النظرية الكلاسيكية ان المجتمع يتكون من طبقات متعددة ، وليس طبقة الرأسماليين اصحاب المشروعات ، فقط ، وان المصالح قد تتضارب سواء فى المجال الفردى ، او بين المجال الفردى والمجال الجماعى ، ومن ثم لابد من دور تقوم به الدولة لموازنة المصالح لكل الطبقات والفئات ، ولموازنة المصالح الفردية بالمصالح الجماعية وهو الدور الذى اوجب كينز على الدوله القيام به .

افترضت النظرية الكلاسيكية عالما استاتيكيا يقوم على المنافسة الكامله ، ليس لها وجود فى الواقع الا فى ذهن الاقتصاديين الكلاسيك ، وهو نوع من التجريد حاولت نقله من مجال العلوم الطبيعية الى مجال العلوم الانسانية والاجتماعية وهذا التجريد الذى تبناه الكلاسيك انما اسقط كثير من الجوانب الواقعية والجوانب الحقيقية للحياة الاقتصادية ، ومن ثم كان التحليل الكلاسيكى بعيدا عن الحقيقة وليس ممثلا لها وافتقد اى قدرة على وصف الواقع بدقة وبالتالى عجز عن معالجة مشاكله .

والمثال الواضح لهذا التجريد غير الواقعى هو افتراض سيادة المنافسة الكاملة بشروطها المعروفة ، التى يصعب

وجودها فى أى مجتمع من المجتمعات ،ولم يحدث ان كانت موجودة بالشكل الذى عرضه الكلاسيك ، اذا العوامل الاحتكارية لم تتخلف عن اى سوق سابقة اولاحقه . الا اى الكلاسيك تصوروا ان هذه المنافسة الكاملة هى النظام المثالى الذى يجب أن يسود ،لكى يسمح بالحرية الفردية ،وتحقيق المصالح الخاصة وبما يمكن ان تضمنه المنافسة من توازن اقتصادى واجتماعى بما لا تسمح به المنافسة الكاملة من وجود اى عناصر احتكارية او تنظيمات جماعية تكتليه اقتصادية او مهنية اوغيرها . ولكن الواقع العملى اثبت ان مبدا المنافسة الكاملة ادى الى الاحتكار وابتلاع القوى الاقتصادية القوية للقوى الاقتصادية الضعيفة ،وهو ما جعل المجتمعات تتسم باختلال التوازن الاقتصادى والاجتماعى ،ومن ثم سيادة الصراع بكل انواعه .

قدم الكلاسيك نظرياتهم الاقتصادية فى اطار مايسمى بالقانون الطبيعى كشئ ميتافيزيقى واجبالاتباع ،وكذلك قدموا فكرة اليد الخفية التى تحققالتوافق الاجتماعى بين المصالح الخاصة والعامة ،وتقود الافراد الى فعل الخير دائما ، بحيث تنتهى الى تحقيق الرفاهية. الاجتماعية بتطبيق القوانين والنظرياتالاقتصادية الكلاسيكية . وهذه المقولات ليس لها اى اساس علمى ،وليس لها وجود فى الواقع الا فى تصور الكلاسيك ،والتى تستخدم لاقناع الافراد بصحة النظريات الكلاسيكية . ولقد اثبت الواقع التاريخى أن كل النظريات الكلاسيكية تحتوى على اخطاء منهجية وعلمية لايمكن أن تؤدى الى رفاهية الانسان او المجتمعات المطبقة لها كما يقول كينز .

ثانيا ـ نقد نظرية الطلب الكلى

تقوم النظرية على فرض التشغيل الكامل فى كل وقت وعلى عدم الاكتناز ،ومن ثم فان كل الدخول تنفق فى الاستهلاك

أو فى الاستثمار ومن ثم فالعرض لابد ان يجد الطلب المساوى له .

وفى الواقع ان كل الدخل لاينفق ،وان هناك جزء من الدخل لايتم انفاقه بل يكتنز ، اى لاينفق على الاستهلاك أو على الاستثمار ،وهو ما يؤدى الى قصور الطلب عن مساواه العرض ويؤدى الى افراط الانتاج اى زيادة المعروض من السلع عن المطلوب منها .

واذا نظرنا الى حجم الانتاج الكلى فى اى مجتمع ،نجد انه يعتمد على نوعين من العوامل الهامة .أولها: توافر قوى الانتاج بالمعنى العريض لها،وهى تشمل حجم السكان ،وحجم أدوات الانتاج (راس المال المادى) ،ودرجة خصوبة الارض والتكنولوجيا . أما الثانى : فهو الطلب على المنتجات ،وهو يعتمد أساسا على اسلوب توزيع الدخل ،وملكية الارض ،والتجارة الداخلية والخارجية .

فاذا ماكانت قوى الانتاج موجودة فانه لن يتحقق الانتاج الا بوجود طلب على هذه القوى لتستخدم فى عملية الانتاج ، اما اذا لم يوجد عليها طلبا فان عملية الانتاج لن تتم . ويضرب مثالا على ذلك مالتس بالنسبة لزيادة السكان. فوجود الطبقات العاملة ،وكذلك رغبتها القوية فى الحصول على السلع والخدمات لايمكن أن يقدم شيئا لعملية الانتاج، اذ لابد أن يوجد اولا طلب على قوة العمل يحصل منه العامل على دخل يطلب على أساسه السلع المنتجة ،ومالم يوجد طلب على قوة العمل ،فان مجرد وجودها اوزيادتها لن يحول دون انخفاض الطلب اللازم لتشغيل قوى الانتاج .

- ومن ثم نجد أن مالتس انتهى الى ان مستوى الانتاج يتوقف على مستوى الطلب الكلى ،وان مستوى الانتاج القومى يتحدد بمستواه ،وان انخفاض (مستوى الطلب الكلى) ،يؤدى الى نقص مستوى التشغيل والانتاج ،وارتفاع مستواه يؤدى الى ارتفاع مستوى التشغيل والانتاج ،وانه من المتصور حدوث ازمة افراط انتاج عند انخفاض الطلب الكلى .

وأكثر من ذلك فان مالتس يرى انه بالنسبة لطبقة الملاك العقاريين والرأسماليين ،فهم لايستهلكون كل دخولهم (ارباحهم) ، اذ ان ميلهم للاستهلاك اقل من ميلهم الى الانتاج وكذلك فان العمال لايملكون القدرة على استهلاك كل ماينتجون اذ أن استهلاك كل ما ينتجون يعنى انعدام ربح الرأسماليين وهكذا فان طلب الرأسماليون والملاك لايكفى للوصول الى التشغيل الكامل ،وكذلك طلب العمال ايهما لايكفى للوصول الى التشغيل الكامل (ذلك أن مالتس يسلم بان ما ينتجه العمال لايحصلون عليه بل لابد ان يحصل الراسماليون على جزء منه والا فانهم لن يقبلوا تشغيل هذه العمالة) . ومن ذلك استنتج مالتس ان سبب انخفاض استهلاك العمال عن انتاجهم انما يعود الى ضرورة قيام الربح الذى يحصل عليه الرأسمالى والضرورى لتشغيلهم .

وأكثر من ذلك فان مالتس يرى انه بالنسبة لطبقة الملاك العقاريين والرأسماليين ،فهم لايستهلكون كل دخولهم (أرباحهم). اذ أن ميلهم للاستهلاك اقل من ميلهم للانتاج ومن ثم فهم يقبلون على الادخار من دخولهم لكى يعيدوا استثمارها فى زيادة الانتاج ،وعلى ذلك فهم يملكون القدرة على الاستهلاك ولكن لايرغبون فيه . أما بالنسبة للعمال فانهم ايضا لايستهلكون كل ما ينتجون ،ذلك أن جزء مما ينتجونه

يذهب الى الرأسماليين فى شكل فائض للقيمة تكون أرباح الرأسماليين ،وفى التى تشكل الحافز لدى الرأسماليون لتشغيل العمال، وهكذا فان طلب الرأسماليون والملاك العقاريون لايكفى للوصول الى التشغيل الكامل ،وكذلك طلب العمال لايكفى أيضا، ومن ثم فان نقص الطلب الكلى على المنتجات هو الوضع العادى والسائد.

وبذلك فان مقولة الكلاسيك بان العرض يخلق الطلب المساوى له دائما مقوله غير صحيحة ،وان الاكثر اهمية فى تحقيق التشغيل الطلب الكلى وليس العرض الكلى .

ثالثا ـ نقد نظرية العمالة

يتركز انتقاد النظرية حول رفض الكلاسيك لوجود البطالة الاجبارية بالمفهوم السابق . فالعمال يعلمون جيدا أن الاجور النقدية التى يحصلون عليها قد تنخفض قيمتها الحقيقية بفعل التضخم وارتفاع الاسعار وزيادة نفقات المعيشة ويحاولون مقاومة تخفيض اجورهم النقدية ،الا انه لايمكن أن يرفض العامل العمل باجر أقل اذا ما كان البديل هو البطالة وفقدان الدخل كاملاء ولا يعقل أن يرفض اكثر من ثلث القوى العاملة فى الولايات المتحدة العمل عند اجر نقدى أقل فى الكساد الكبير ،او لان المشقة الحدية للعمل اكبر من الاجر الذى يحصل عليه العامل ،وان تتضامن ثلث القوى العاملة لرفض العمل وتفضيل البطاله لان الاجور النقدية انخفضت عما كانت عليه . ولذلك نجد كينز يقول ان العمال بطبعهم اقتصاديين معقولين عن الاقتصاديين الكلاسيك ".

أما ما افترضه الكلاسيك من أن تخفيض الاجور يؤدى الى زيادة معدل الارباح ،ومن ثم تزايد الارباح المتراكمة واستثمارها يستوعب مزيدا من العماله ،ويتحقق التشغيل الكامل لكل العمال، فهو غير صحيح ولايمكن تحقيقه . وخطأ

الكلاسيك فى هذه الجزئية انما يرجع الى خطأ منهجى فى التفكير الكلاسيكى ،فلقد تصور الكلاسيك أن ما يحدث فى المنظمة الواحدة او المشروع الواحد يمكن أن ينطبق على كل الاقتصاد القومى، وان تخفيض اجور العمال فى كل المشروعات يؤدى الى نفس النتيجة التى تحدث عند تخفيض اجور مشروع واحد ،اى ارتفاع معدل الارباح، الا أن الواقع ان تخفيض الاجور بشكل عام فى كل المشروعات يؤدى الى انخفاض القوة الشرائية بمقدار تخفيض الاجور،ومن ثم تخفيض الطلب الكلى بما لايساوى العرض الكلى ،ومن ثم يتراكم الانتاج(العرض الكلى) دون ان يتم شراؤه بالكامل ، وهو ما يدفع المنتجين الى تخفيض الانتاج وبالتالى تخفيض مستوى التشغيل،ولقد كان خطأ الكلاسيك هو اعتبارهم الاجور نفقة انتاج فقط ،ولم يفطنوا الى انها احد محددات الطلب الاستهلاكى ،وان تخفيضها يخفض الطلب الكلى بما يؤدى الى وجود عرض ليس عليه طلب اى وجود ازمة افراط انتاج ، وهكذا تنهار نظرية الطلب الكلى عند الكلاسيك تبعا لانهيار فكرة ان العرض يخلق الطلب المساوى له ،ومن ثم يمكن ان تكون هناك أزمة افراط انتاج.

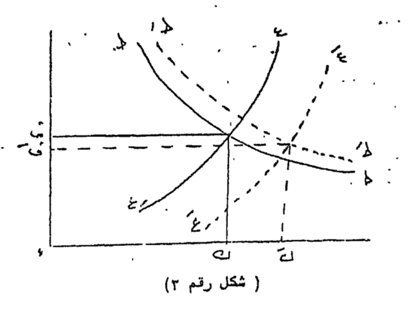
رابعا ـ نقد نظرية الادخار والاستثمار

افترض الكلاسيك أن الفائدة ثمن تأجيل الاستهلاك،وان هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الادخار أى كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد عرض الادخار والعكس صحيح ،وان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار،فكلما ارتفع سعر الفائدة قل الطلب على الاستثمار،والعكس صحيح. ومن ذلك استنتج الكلاسيك انه لايمكن ان يكون هناك اكتناز ،وان كل ادخار يتحول الى استثمار تحت اثر سعر الفائدة.

وخطأ الكلاسيك فى ذلك مزدوج ،فاولا ،ليس سعر الفائدة ثمنا للادخار ، او ثمنا لتاجيل الاستهلاك ،وان سعر الفائدة

لايؤثر مباشرة فى حجم الادخار بالزيادة او النقص لأن الادخار مرتبط بحجم الدخل وليس بسعر الفائدة ،فالفقير المدقع الذى لايكاد دخله يكفى ضروريات حياته لن يدخر ،حتى ولو ارتفع سعر الفائدة الى ١٠٠٪ ،وكذلك الغنى المترف الذى يصل دخله الى اضعاف اضعاف تكلفة معيشته المترفة ،لابد أن يدخر حتى ولو كان سعر الفائدة صفر .

أما الخطأ الثانى ان الكلاسيك لم يستطيعوا أن يتجاوزوا دور الميكانزم الضيق لزيادة الطلب على الاستثمار عندما ينخفض سعر الفائدة ،ومن ثم لم ينظر الكلاسيك الى اثر زيادة الاستثمار على الدخل ،ومن ثم اثر التغير فى الدخل نتيجة لزيادة الاستثمار على عرض الادخار . فاذا ارتفع حجم الاستثمار فمن المتوقع زيادة حجم الدخل القومى مما سوف يؤدى الى زيادة الادخار (فى حالة ثبات العوامل الاخرى المؤثره على زيادة الاستهلاك) ،ومن ثم فان سعر الفائدة قد ينخفض ولايرتفع كما يرى الكلاسيك ان ارتفاع الطلب على الاستثمار سوف يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة . ولذلك يعلق كينز على ذلك بقوله أن الكلاسيك لا يستطيعون ان يجيبوا على ذلك ،اى على المستوى الذى سوف يكون عليه سعر الفائدة عند زيادة الطلب على الاستثمار ،كما هو موضح فى الرسم التالى (شكل رقم ٣) .



(شكل رقم ٣)

فكما هو واضح من الرسم (شكل رقم ٣) ، ان ارتفـــــاع الطلب على الاستثمار بانتقال منحنى الطلب الى الامام ط َ ط َ فان زيادة الدخل سوف تؤدى الى زيادة حجم الادخار فينتقـــــل منحنى عرض الادخار الى الخلف بعيدا عن نقطة الاصل ،ويتلاقـــى منحنى الطلب على الاستثمار الجديد مع منحنى عرض الادخـــــار الجديد ليحدد سعر الفائدة التوازنى عند المستوى و ث َ ، وهو أقل من المستوى السابق و ث ،وينخفض سعر الفائـــــدة ولا يرتفع كما تصور الكلاسيك .

....

الباب الثالث - نظرية الدخل القومى .

تحتل نظرية الدخل القومى مركز الصداره فى التحليل الاقتصادى الكلى ، ذلك أن كل مايهتم به التحليل الكلى من موضوعات يرتبط بصفه مباشرة بالدخل القومى ويؤثر فيه ،بل يمكن القول ان التحليل الكلى ماهو الا تحليل للدخل القومى لفحص مكوناته من استهلاك كلى وادخار كلى ،وتحديد العوامل المؤثرة فى مستوى كل منهما . وكذلك يبحث التحليل الكلى فى تحول الادخار الكلى الى استثمار والعوامل المؤثرة فى مستوى الاخير . كما ينشغل التحليل الكلى بمستوى الدخل القومى ، والعوامل المحددة لهذا المستوى بالارتفاع أو بالانخفاض .

ودراسة الدخل القومى تعتبر حديثة العهد نسبيا اذ لم تأخذ الاهتمام الكافى بها الا بعد ظهور المؤلف الهام لكينز عام ١٩٣٦ فى " النظرية العامة للعماله والفائدة والنقود" والكتابات المختلفة حولها . وهو نفس التاريخ الذى حصل فيه التحليل الكلى على الدفعة القوية والاساس العلمى الذى جعل له اهمية بالغة تفوق اهمية التحليل الاقتصادى الجزئى الذى كان يحتجز اكبر مساحة من الفكر الاقتصادى قبل ظهور النظرية العامة لكينز .

ومستوى الدخل القومى يرتبط بمستوى التشغيل والعمالة ولقد كان الفكر الاقتصادى السابق على كينز يفترض ثبات الدخل القومى ،وكذلك يفترض ان التشغيل الكامل هى السمة العامة التى يتمتع بها الاقتصاد القومى عند التوازن ،وفى ظل سيادة فكرة التوازن التلقائى للاقتصاد القومى (سواء عند الكلاسيك او النيوكلاسيك) فان هذا التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل دائما . الا ان كل هذه الافكار تغيرت تماما بعد كينز اذ اصبح توازن الاقتصادى القومى يتم بصرف النظر عن تحقق التشغيل الكامل ،فهو يحدث مع التشغيل الناقص ومع سيادة البطالة . ولعل ذلك هو ما جعل كينز يخرج

على كل الاقتصاديين السابقين عليه ويرفض مقولة التوازن التلقائى للاقتصاد القومى ،ويقرر - ضرورة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى لتقييم التوازن العام ،وترفع مستوى التشغيل ،وتقلل من حجم البطالة .

وهكذا ظهرت السياسة الاقتصادية بمكوناتها من سياسات اهمها السياسة المالية والسياسة النقدية ،والتى يجب أن تضعها الحكومة وتلتزم بها السلطات الاقتصادية فى الدولة والتى تهدف الى زيادة الدخل القومى ،والى معالجة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد القومى مثل مشكلة البطاله او مشكلة التضخم . . . .

وسوف تبحث نظرية الدخل القومى فى فصول اربعة :

الفصل الاول - الانتاج القومى .

الفصل الثانى - الناتج القومى .

الفصل الثالث - الدخل القومى .

الفصل الرابع - دورة الدخل القومى.

.....

الفصل الأول : الإنتاج القومي

الانتاج القومي ماهو الا قيمة ما اسفرت عنه عملية الانتاج الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات من سلع وخدمات قادرة على اشباع الحاجات الفردية والجماعية لهذا المجتمع او هو قيمة ما انتهى اليه النشاط الانساني في مجتمع من سلع وخدمات صالحة لاشباع الحاجات على اختلاف انواعها داخل المجتمع .

وهكذا فان الانتاج القومي ماهو الا مجموع الانتاج الزراعي بمختلف أنواعه ،والانتاج الحيواني ،والانتاج الصناعي والاستخراجي ... وكذلك مجموع الخدمات التي تم انتاجها مثل خدمات النقل والمواصلات بأنواعها ، الى خدمات التخزين وتوزيع الانتاج ،بالاضافة الى الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاستشارية مثل خدمة المحامي والمحاسب وغيرهما.

ويتحتم لمعرفة حجم الانتاج القومي أن يتم قياس وحداته ،ولا توجد مشكلة في ايجاد وحدة لقياس كل سلعة اذ يمكن قياس حجم الانتاج من القطن بالقنطار ،وحجم الانتاج من الصلب بالطن ،وحجم انتاج المنسوجات بالمتر لكل نوع والسيارات بالسيارة حسب السعة اللترية للمحرك في كل نوع منها ،وهكذا لكل سلعة من السلع المنتجة.

وكذلك بالنسبة للخدمات فانه يمكن قياس حجم الخدمات التي تمت بواسطة وحدات مناسبة مثل حجم البضائع المنقولة بالطن ، او بالمتر المكعب (خدمة النقل) او بالكيلو متر الطولي في نقل الركاب ، او عدد الاستشارات الطبية ، او عدد ليالي المبيت في الفندق ... الخ.

الا أن تقدير الناتج القومى على مستوى المجتمع يتطلب جمع كل ما قام المجتمع بانتاجه من سلع وخدمات ،وهومايقتضى اختيار وحدة للقياس يمكن بها قياس كل هذه المنتجات جميعا، تتجاوز كل الاختلافات بينها من وزن وطول وشكل ... الخ. ولن يحل هذه المشكلة الا عد هذه المنتجات ابتداء من قيمتها السوقية التى يمكن التعبير عنها بالنقود. وهكذا يتم تحديد قيمة كل وحدة من السلع المنتجة والخدمات المقدمة فى المجتمع بالنقود ،ويكون مجموع قيمة انتاج كل سلعة اوخدمة هو حاصل ضرب قيمة الوحدة النقدى فى عدد السلع المنتجة او الخدمات المقدمة فى كل نوع من السلع داخل كل نوع انتاجى ،ويكون حاصل جمع القيم النقدية لهذه المنتجات من السلع والخدمات مساويا لحجم الانتاج القومى .

وهكذا فان الانتاج القومى ماهو الا القيمة النقدية للسلع والخدمات التى انتجها المجتمع خلال فترة زمنية ولتكن عام ،بالاثمان السائدة فى السوق لهذه السلع والخدمات.

وعلى ذلك فان ما يدخل فى حساب الدخل القومى من سلع وخدمات ،هى تلك السلع والخدمات التى يتم تبادلها بالنقود وتتحدد لها ثمن ،ومن ثم اعتبرت بعض الخدمات رغم اهميتها البالغة خدمات غير انتاجية اوغير اقتصادية لاتدخل فى حسابات الدخل القومى . مثال ذلك خدمة ربة البيت فى المنزل ،او خدمة الرجل لنفسه كما لو قام بالكتابه على الاله الكاتبه لابحاثه ومؤلفاته . وليس معنى ذلك عدم اهمية هذه الخدمات ،انما يرجع عدم دخولها فى حسابات الدخل القومى الى صعوبات عملية فى الحساب ،وهو ما جعل كل دول العالم لاتدخلها الى حسابات الدخل القومى . ولكن اذا ما تمت هذه الخدمات بواسطة افراد اخرين يتقاضون اجورا لقاء

القيام بها مثل الطباخ ، او كاتب الاله الكاتبة ،فانهـــا تعتبر خدمات اقتصادية منتجة وتدخل بقيمة (ثمنها) مادفـع لقائها فى حسابات الدخل القومى ،ومن ثم تزيد قيمة الانتـاج القومى بقيمتها. ونفس الحال ينطبق على السلع المنتجةوالتـى تخصص للاستهلاك الذاتى ،مثل القمح الذى لايبعه المنتج الزراعى ويخصصه لاستهلاكه الشخصى ،وكذلك الزهور التى يزرعها الفـرد فى حديقته الخاصة ويزين بها منزله دون ان يبيعها فى السوق وهذه السلع ايضا سلع اقتصادية ذات منفعة،ولكنها لاتدخل فـى حساب الانتاج القومى ، وتنقص قيمته بقيمتها.

....

الفصل الثاني : الناتج القومي

واذا نظرنا الى السلع المكونة للانتاج القومي السابق الحديث عنه فاننا نجد ان الغالبية العظمى من السلع والخدمات التي تم انتاجها ،قد استخدم في عملية انتاجها سلع اخرى اي ان عملية انتاج السلعة او الخدمة قد تم من خلال استهلاك سلعة اخرى استخدمت كمادة أولية لانتاج السلعة او الخدمة الاولى ،وبذلك فانه في الغالب لايتم انتاج سلعة او خدمة الا باستهلاك وافناء سلع اخرى . فاذا نظرنا الى السيارة مثلا نجد انه لانتاجها لابد من استهلاك كمية من الصلب ،وهذا الصلب لايتم انتاجه الا باستهلاك كمية من الحديد ،وكذلك الخبز لايتم انتاجه الا باستهلاك كمية من الدقيق ،والدقيق لايوجد الا باستهلاك كمية من القمح ،وهكذا كل السلع والخدمات غالبا .

فاذا أردنا معرفة حجم الناتج الكلي للاقتصاد القومي لابد ان نتعرف ونحصر الاضافه التي تضيفها كل عملية انتاجية الى السلعة محل عملية الانتاج فقط ،ثم نقوم بجمعها وحدها حتى لايحدث ازدواج وتكرار لعملية حساب نفس القيمة اكثر من مره . فاذا افترضنا ان قيمة الخبز تساوي ١٥٠ جنيه ،وان قيمة الدقيق ١٢٠ جنيه ،وان قيمة القمح ١٠٠ جنيه ،فاذا قمنا بجمع القيم الثلاثة لكان الناتج ١٥٠ + ١٢٠ + ١٠٠ = ٣٧٠جنيه وفي هذه الحاله نكون قد قمنا باضافه قيمة القمح ثلاث مرات مرة كمنتج زراعي ١٠٠ ، ومرة ثانية داخل قيمة الدقيق ١٢٠ جنيه ،اذ أن قيمة الدقيق تحتوي على قيمة القمح ، ثم مرة ثالثة كخبز قيمته ١٥٠ جنيه اذ أن قيمة الخبز تتضمن قيمة الدقيق . ولذلك فانه يجب ان نحسب الاضافه الى قيمة السلعة التي تستخدم كمادة اولية فقط في كل عملية انتاجية، اي نحسب القيمة المضافة نتيجة كل عملية انتاجية . فاذا

كانت قيمة القمح تساوى ١٠٠ جنيه ،فان عملية انتاج الدقيق تستخدم القمح كمادة اولية ،وتضيف الى قيمته بتحويله الى دقيق لتصبح قيمة الاخير ١٢٠ جنيه ، اى اضافت قيمة جديدة تساوى ٢٠ جنيه على القمح، وكذلك عملية انتاج الخبز التى تستخدم الدقيق كمادة اولية قد حولته الى خبز قيمته ١٥٠جنيه اى اضافت الى قيمة الدقيق ٣٠ جنيه . وهكذا عندما نحسب الناتج القومى نقوم بحساب القيم المضافه فيكون ١٠٠ + ٢٠ + ٣٠ = ١٥٠ جنيه وليس ٢٧٠ جنيه .

ونفس الاسلوب يحدث فى حساب قيمة انتاج السيارة ، اذ نحسب قيمة الحديد الخام ،ونضيف اليه ما اضافته عملية تحويله الى صلب ،ثم نضيف اليه قيمة ما اضافته عملية تحويل الصلب الى سيارة . وبذلك فان مجموع القيم المضافة من كل عملية انتاجية على مستوى الاقتصاد القومى يعطينا قيمة الناتج القومى .

ويمكن التوصل الى نفس النتيجة عندما ناخذ بالتفرقة بين السلع والمنتجات الوسيطة ،والسلع والمنتجات النهائية والسلع والمنتجات الوسيطة لاتطلب لذاتها،ولكنها تطلب لتدخل فى انتاج المنتجات النهائية التى يطلبها المجتمع . ولذلك فان ما يحتاجه المجتمع هو المنتجات النهائية القادرة على اشباع حاجات أفراده ،ومن ثم فان حسابات الناتج القومى سوف تتضمن المنتجات النهائية الصالحة لاشباع الحاجات ،وهذا لن يخل بقيمة الناتج القومى اذ ان السلع والخدمات النهائية تتضمن السلع والخدمات الوسيطة. وهذه الطريقة اسهل حسابيا وهى المتبعة دوليا فى قياس الناتج القومى ،وبذلك يمكن القول أن :

الناتج القومى = القيمة المضافة = قيمة المنتجات النهائية

مكونات الناتج القومى

الناتج القومى الذى يتمثل فى السلع والخدمات النهائية التى انتجها المجتمع خلال فترة عام ،هى الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى القومى ،وهو اشباع حاجات افراد المجتمع . وهو ما يعنى استخدام افراد المجتمع لهذه السلع النهائية . وهذا الاستخدام تحكمه طبيعة السلع والخدمات المنتجة وكذلك نوعية الاستخدام . والسلع والخدمات اما ان تكون سلع وخدمات استهلاكية ،او سلع وخدمات انتاجية ،والسلع والخدمات الاستهلاكية هى التى تشبع الحاجات الاستهلاكية الحالية للافراد والتى تفنى وتتلاشى السلعة باستهلاكها ،مثل السلع الغذائية او الاستشارة الطبية الا ان هناك بعض السلع الاستهلاكية المعمرة التى تستهلك على مدى طويل نسبيا تشبع فيه حاجة المستهلك طوال مدة وجودها مثل الثلاجات او السيارات أو التلفزيونات ،وفى جميع الاحوال فان هذه السلع والخدمات تعتبر سلعا استهلاكية لاشباع حاجات المستهلك واما النوع الثانى من السلع والخدمات فهى السلع والخدمات الانتاجية ،وهى التى تستخدم لفترة طويلة من اجل انتاج السلع الاستهلاكية مثل الالات والمعدات او خدمات النقل للمنتجات . ولذلك تسمى هذه السلع والخدمات الانتاجية ،او السلع الاستثمارية تفرقة بينها وبين السلع الاستهلاكية . وهكذا فان مكونات الناتج القومى لا تخرج عن كونها سلعا وخدمات استهلاكية ،او سلعا وخدمات استثمارية ،ومن ثم فان الناتج القومى يتركب من استهلاك واستثمار.

الاستهلاك

والاستهلاك ينقسم الى نوعين : استهلاك خاص ،واستهلاك عام ،والاستهلاك الخاص هو الذى تقوم به الافراد والعائلات

يسمى بالاستهلاك العائلى ،ويضاف اليه نوع من الاستهلاك المشابه تماما ،هو استهلاك الهيئات والمنظمات الخاصه التى لاتهدف الى تحقيق ارباح مثل النوادى الرياضية والاجتماعية والجمعيات الخيرية . ويشمرف هذا النوع من الاستهلاك الى استهلاك السلع اللازمة لاشباع ضروريات الحياه مثل الطعام والشراب والملابس والمساكن ،وكذلك السلع التى تسهل الحياة مثل الادوات المنزلية المعمره من ثلاجات ومواقد طهى وسيارات خاصة ،وكذلك السلع التى تزيد من بهجة الاستمتاع بالحياة ادوات الموسيقى والتليفزيون والكتب وغيرها .

أما الاستهلاك العام فهو الاستهلاك الذى تقوم به السلطات الحكومية ،سواء السلطات المركزية كالوزارات او السلطات المحليه مثل المجالس الشعبية المحلية ،او الهيئات العامة كالجامعات والاجهزة الحكومية والهيئات العامة . وهذا الاستهلاك يتمثل فى استهلاك مستلزمات تسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات العامة ،مثل الادوات الكتابية ،وادوات الدفاع العسكرية ،وادوات الضبط الشرطية ،ومستلزمات خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والترفيهية . وكذلك يضاف الى الاستهلاك العام ما تدفعه الحكومة من معاشات لقدامى الموظفين واعانات اجتماعية للفقراء ،وما تدفعه ايضا لخدمة الدين العام . وهذه المدفوعات ليس القصد منها الحصول على خدمات الافراد الذين يحصلون عليها ،ولكنها تعتبر مدفوعات لاقامة التوازن الاجتماعى ،ومن ثم تسمى مدفوعات تحويليه ،اذ يتم تحويل بعض الدخول الى هذه الفئات لاسباب اجتماعية واقتصادية

والاستهلاك العائلى بالاضافه الى الاستهلاك العام يكونان الاستهلاك الكلى ،او الاستهلاك النهائى ،او الاستهلاك غير الانتاجى ،والذى يعبر عنه بكلمة الاستهلاك مجردة من اى وصف .

الاستثمـــار

والاستثمار ايضا ينقسم الى قسمين ، استثمار داخلـــي واستثمار خارجي. والاستثمار الداخلي هو الذى يتم داخــــل المجتمع ،وهو ينقسم بدوره الى استثمار فى تكوين راس المـال الثابت ،وصافى المخزون السلعى فى اخر العام. اما الاستثمـار الخارجى فهو الاستثمار الذى يتم خارج البلاد ،وهو عبـــارة عن الزيادةفى قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ،ويسمـــى صافىالاستثمار الخارجى .

والاستثمار فى تكوين راس المال الثابت الداخلى يعتبر اهم اقسام الاستثمار جميعا ،وتعبر عنه زيادة الاصــــول الرأسمالية ، أو الاصول الانتاجية الثابته ،مثل الالات والمعدات والتجهيزات الفنية ،والمبان والانشاءات ،ومحطات الطاقـــة والمحركات ،ووسائل النقل والمواصلات من قطارات وعربـــات وسفن وطائرات ،ومكونات راس المال الاجتماعى من طرق وكبـارى وانهار وقناطر وسدود ... الخ ،وكل ما يستخدم فى عمليـــات الانتاج او يقدم خدمة لتسهيل هذه العمليات .

أما صافى المخزون السلعى فى آخر العام ،فانه ينصـرف الى تلك السلع التى تم انتاجها خلال العام ،والتى لم يتـم استهلاكها سواء كانت مواد اولية او نصف مصنوعة او تامـــة الصنع . ويعبر عنها زيادة الرصيد من المخزون اخر العـــام عن رصيدالمخزون اول العام. والفارق بين الاصول الانتاجيـــة المكونة لراس المال الثابت وصافى المخزون اخر العــــام، أن الاخير عبارة عن سلع سوف يتم استهلاكها فىالعام القادم سواء كانت سلعا استهلاكية نهائية مثل المعلبات من المواد الغذائيـة او سلع وسيطة مثل خيوط الغزل القطنية ، او منتجات تعتبــر

مواد أولية مثل القطن الخام ،وبذلك فهى سوف تنتهى وتفنى فى الفترة القادمة (العام القادم) ،وذلك بعكس الاصول الانتاجية (راس المال الثابت) الذى يستمر استخدامه فى عملية الانتاج لفترة أطول .

ويلاحظ ان الاستثمار ينقسم هو الاخر الى استثمار خاص واستثمار عام ،ويكون الاستثمار خاصا اذا قامت به الافراد والمشروعات الانتاجية الخاصه ،ويكون الاستثمار عاما اذا ما قامت به الدوله او السلطات العامة او المشروعات الانتاجية التى تمتلكها الدولة .

أما الاستثمار الخارجى فهو مقدار الفرق بين قيمة الصادرات التى يقوم بها الاقتصاد القومى وقيمة الواردات خلال نفس الفترة (عام)،سواء كانت الصادرات او الواردات من السلع الاستهلاكية او السلع الانتاجية ،او من الخدمات بنوعيها (مثل خدمات التامين او النقل او السياحة ....الخ) وقد لايكون الاستثمار الخارجى فى كل الاحوال ايجابيا - أى ليس فى كل الاحوال تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات - بل يمكن ان يكون سلبيا بزيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ويجب ملاحظة ان الصافى الايجابى للاستثمار الخارجى يعتبر اضافة غير مباشرة للثروة القومية ،اذ يسمح بان يحصل المجتمع على حقوق له فى الخارج فى شكل عملات اواوراق مالية اجنبية ،او اصول انتاجية ثابته كما لو استخدم فى شراء مشروعات انتاجية او خدمية فى الخارج.

وكما ان الاستثمار الخارجى قد يكون سلبيا بزيادة قيمة الواردات على الصادرات فان صافى المخزون قد يكون هو الاخر سلبيا فى اخر العام وليس ايجابيا ،حيث نجد رصيد قيمة المخزون

فى آخر العام أقل مما كان عليه فى أول العام ،وكلاهما يعنى أن المجتمع قد استثمر واستهلك هذا العام مالم يقوم نتاجه ،وان هناك كمية من الاستثمارات فى راس المال الثابت من انتاج المجتمعات الاخرى ،وكذلك هناك كمية من الاستهلاك قادمه من انتاج مجتمعات خارجية ،وفى هذه الحالة يتعين طرح قيمة الاستثمار السلبى الصافى الخارجى وصافى المخزون السلبى من قيمة تكوين راس المال الثابت ومن قيمة الاستهلاك حتى نصل الى حقيقة الناتج القومى خلال هذا العام. وهكذا تنتهى الى أن الناتج القومى يتطابق مع الاستهلاك بالاضافة الى الاستثمار اذ أن كل منهما يعبر عن شئ واحد ،ونعبر عن ذلك :

الناتج القومى ≡ الاستهلاك + الاستثمار

حيث أن (≡) تعنى تطابق كلاهما.

الناتج القومى الاجمالى والصافى

يتم حساب الناتج القومى على النحو السابق ويسمى بالناتج القومى الاجمالى . ذلك انه يتم اضافة كل زيادة فى حجم رأس المال الثابت خلال العام محل القياس . الا انه يلاحظ انه خلال هذا العام تم تشغيل راس المال الثابت السابق تكوينه من الاعوام السابقة. وتشغيل راس المال الثابت خلال العام يؤدى الى نقص قيمته بالاستهلاك والبلى نتيجة استخدامه فى عملية الانتاج خلال العام. وراس المال الثابت يستمر لفترة طويلة نسبيا مستخدما فى عملية الانتاج رغم تناقص قيمته نتيجة للاستهلاك على النحو السابق ، الا انه قد يحدث أن يتم الاستغناء عنه فى عملية الانتاج رغم انه قادر على الاستمرار فى الانتاج. وذلك يحدث عندما تظهر نوعيات جديدة من الالات والمعدات تقوم بنفس عمليات الانتاج ولكن بطريقة افضل فتخفض تكاليف الانتاج الى حد كبير وتحسن جودة

المنتج الى مستوى اعلى ،مما يجعل استمرار استخدامـه رأس المال السابق اكثر تكلفة ويستدعى استبداله بالانواع الجديدة الموفرة للتكاليف ،وهكذا يقال ان رأس المال الثابت تقادم. والتقادم بذلك يختلف عن الاستهلاك العادى السابق الاشارة اليه ،الا أنه قد يحدث فقد آخر لرأس المال الثابت مثل ما تسببه الكوارث الطبيعية او الحرائق او الحروب من فقد وتضييع لراس المال ،وهو ايضا يعتبر نوع من استهلاك رأس المال الثابت .

واذا أردنا ان نعرف الاضافه الحقيقية لراس المال الثابت خلال فترة عام فاننا لابد ان نطرح من قيمة راس المال الثابت السابق حسابها (رصيد راس المال الثابت مضافا اليه ما تم تكوينه من راس مال ثابت جديد خلال العام) قيمة استهلاك راس المال الثابت سواء نتيجة استخدامه فى عملية الانتاج او نتيجة تقادمه او نتيجة فقده نتيجة للكوارث،وبذلك يكون لدينا قيمتين لراس المال الثابت ،الاولى ،القيمة الاجمالية لراس المال الثابت ،والثانية : القيمة الصافية لراس المال الثابت ، والقيمة الثانية ماهى الا القيمة الاجمالية مطروحا منها قيمة استهلاك راس المال،وعلى ذلك فان الاستثمار سوف يكون هو الاخر استثمارا اجماليا او صافيا على النحو التالى :

الاستثمار الصافى = الاستثمار الاجمالى - قيمة الاستهلاك

ونفس الحال بالنسبة للناتج القومى ،فانه يكون اجماليا او صافيا ابتداء من تقدير الاستثمار ،حيث يكون اجماليا عندما لايتم خصم قيمة استهلاك راس المال الثابت او يكون صافيا اذا تم خصم الاستهلاك لراس المال الثابت .

فاذا كان الناتج القومى هو قيمة المنتجات النهائية التى حصل عليها المجتمع نتيجة للنشاط الانتاجى خلال عام فان الانتاج الذى تحقق هذا العام انما يتضمن جزء من الانتاج الذى تم انتاجه فى اعوام سابقةوهو الجزء من راس المال الثابت الذى كان موجودا قبل حلول العام واستخدم فى عملية الانتاج ونقصت قيمته بالانتاج الذى تم فى هذا العام . وبذلك يتضمن انتاج هذا العام جزء من انتاج الاعوام السابقه ،وهو مقدار ما استهلك من راس المال السابق ليدخل فى قيمة انتاج هذا العام. ومن ثم فانه لمعرفة قيمة انتاج هذا العام الصافيه لابد من طرح قيمة الاستهلاك لراس المال الثابت من الناتج القومى الاجمالى لنحصل على قيمة الناتج القومى الصافى ،وعلى ذلك فان :

الناتج القومى الصافى = الناتج القومى الاجمالى ـ مقابل الاستهلاك

وكذلك

الناتج القومى الصافى = الاستهلاك + الاستثمار الصافى

ولعله من المنطقى ان تتم الاحصاءات للناتج القومى على اساس الناتج القومى الصافى ،اذ هى اكثر دقة فى التعرف على حقيقة ما تقدمه المجتمع من اضافه انتاجية خلال العام. الا ان الواقع ان الاحصاءات تتم على اساس الناتج القومى الاجمالى . والسبب فى ذلك ان عملية خصم استهلاك راس المال الثابت تقوم بها الوحدات الانتاجية بطرق مختلفة تراعى فيها كل وحده ظروفها الانتاجية وظروف راس مالها الثابت من جوانب متعددة . وهو مالايمكن التاكد منه بصفة عامة من دقة حساب هذا الاستهلاك على مستوى الاصول الانتاجية كافة فى المجتمع ،ولذلك تفضل الاحصاءات الاخذ بحسابات الناتج القومى

الاجمالى . وان كان هناك بعض المحددات العامة التى يمكن تطبيقها للتعرف على الناتج القومى الصافى ، مثل خصم ١٠ ٪ من قيمة راس المال الثابت بحيث يكون الناتج القومى الصافى مساويا $\frac{٩}{١٠}$ لتسعة أعشار الناتج القومى الاجمالى، ولكنها فى الواقع طريقة اقرب الى العشوائية منها الحقيقة .

.....

الفصل الثالث . الدخل القومى

وينصرف الدخل القومى الى مجموع الدخول التى عـــادت على عوامل الانتاج المختلفة فى الاقتصاد القومى خلال فتــرة معينة (عام) ،نتيجة لمساهمتها فى عملية الانتاج الاجتماعى وتحقيق الناتج القومى الصافى. ويمكن النظر الى الدخل القومى من وجهتى نظر مختلفتين ،من حيث تحقيق الدخل ،ومن حيث مـآل الدخل ،وكل منهما يحقق نفس النتيجة. والنظر الى الدخـــل القومى من حيث تحقيق الدخل تؤدى الى حسابه ابتداء من حساب الناتج القومى ،اما النظر اليه من حيث ما ينتهى اليه الدخل فتؤدى الى حسابه ابتداء من توزيعه على عوامل الانتاج.

حساب الدخل القومى على اساس الناتج القومى

الناتج القومى هو حجم الانتاج النهائى الذى انتجـــه المجتمع من سلع وخدمات خلال عام ،ويتم تقييمه كما سبق الايضاح على اساس ثمن السوق. اما الدخل القومى فهو عبارة عن الناتج القومى بسعر التكلفة ،اذ ان هذه التكلفة ماهى الا اثمـــان عوامل الانتاج المساهمة فى عملية الانتاج.

والفارق بين حساب الناتج القومى بثمن السوق،وحسابه بثمن التكلفة يتمثل فى امرين. الاول هو الضرائب الغيــــر مباشرة ،والثانى هو الاعانات الحكومية.

الضرائب الغير مباشرة . وهى الضريبة التى تفرضهـــا الدولة على السلع والخدمات الاستهلاكية ،ومن ثم يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة. وهذه الضريبة يدفعها المنتج او البائع للسلعة ،ثم يضيفها الى نفقات انتاج السلعة او الخدمـــة، ويرفع بها ثمن السلعة ليدفعها المستهلك .وهذه المدفوعـات

التى يدفعها المستهلك - الضريبة غير المباشرة - لاتوزع على عناصر الانتاج المساهمة فى عملية انتاج السلعة او الخدمة فاذا أردنا ان نعرف قيمة السلعة او الخدمة باثمان التكلفة فانه لابد ان نخصم من ثمنها قيمة الضريبة غير المباشرة. وكذلك بالنسبة للناتج القومى باثمان التكلفة فانه يساوى الناتج القومى بثمن السوق مطروحا منه قيمة الضرائب المباشرة.

الاعانات . وهى تنصرف الى المبالغ التى تتحملها الحكومة لتخفيض ثمن سلعة او خدمة ترغب فى ان يقبل الافراد على استهلاكها ،وذلك بان تدفع للمشروع المنتج اعانه لتخفيض نفقات الانتاج بحيث يستطيع ان يبيع بثمن منخفض ودون أن يؤثر فى معدل ارباحه بالانخفاض . الا ان المنتج يقوم بدفع ثمن عناصر الانتاج ومن ضمن ما يدفعه هذه الاعانه ،ولايحصل من المستهلك مشترى السلعة او الخدمة على ما يقابل الاعانه ،ومن ثم ينخفض الثمن الذى يدفعه المستهلك بقيمة الاعانة.

وعلى ذلك فانه للتعرف على قيمة الدخل القومى - الناتج القومى بثمن التكلفة - فانه يساوى الناتج القومى بثمن السوق مضافا اليه الاعانات الحكومية . وبذلك يكون :

الدخل القومى = الناتج القومى بثمن السوق - الضرائب المباشرة + الاعانات الحكومية.

حساب الدخل القومى على أساس دخول عوامل الانتاج .

فى واقع الامر ان الناتج القومى لم يتحقق فى لحظة واحدة ،او فى آخر العام محل التقدير ،ولكن تم انتاجه عبر العام كاملا وفى كل لحظة كانت تتم عملية انتاج ،ولذلك فان

الناتج القومى فى الواقع قد تحقق من خلال تيار مستمر من الانتاج طوال العام. وفى نفس الوقت فان المدخلات الى الانتاج من عناصر أيضا تدفقت الى عملية الانتاج الاجتماعى فى شكل تيار مستمر ايضا طوال العام. وفى الوقت الذى يتحقق فيه الانتاج يتم توزيع هذا الانتاج على اصحاب عوامل الانتاج الذى شاركوا فى انتاجه، ومن ثم فهناك ايضا تيار من الدخول يذهب الى اصحاب عوامل الانتاج من خلال توزيع الانتاج عليهم.

وهكذا اذا ما استطعنا حصر التوزيعات او انصبة ودخول اصحاب عوامل الانتاج من الانتاج يمكننا معرفة حجم الدخل القومى، وكما هو معلوم فان عناصر الانتاج الاربعة التى تساهم فى عملية الانتاج هى العمل والارض وراس المال والتنظيم ويحصل العمال على الاجور والمرتبات والبدلات وكل مايعادل قوة العمل التى قدمتها القوى العاملة فى الإنتاج، ويحصل ملاك الاراضى على الريع المقابل لخدمة الارض، ويحصل اصحاب راس المال على قدر من الفائدة يعادل خدمة راس المال فى عملية الانتاج، اما الارباح فانها توزع على المساهمين فى المشروع او يتم استبقاؤها كاحتياطى للمشروع. وهذه الدخول هى قيمة الانتاج الذى تحقق خلال العام، ومن ثم فان مجموع هذه الدخول على مستوى الاقتصاد القومى تعادل قيمة الناتج القومى الصافى.

وعلى ذلك فانه يستوى حساب الدخل القومى بطريقة الناتج القومى، او حسابه بتكلفة عوائد عوامل الانتاج، ويجب ان تكون النتيجة واحدة، الا ان حساب الدخل القومى بكل اسلوب يؤدى الى قيمة تختلف عن قيمة الدخل القومى بالاسلوب الاخر. ويرجع ذلك الى عدم دقة الاحصاءات فى حساب الدخول الموزعة على المساهمين فى عملية الانتاج. وفى اغلب الاحوال فان حساب الدخل القومى

يتم على اساس كلا الاسلوبين ويتم التقريب بين النتيجتين بعد معالجة الفرق بالطرق الاحصائية ،فى كل الاحوال فان ما يقصد بالدخل القومى هو الناتج القومى الصافى بثمن التكلفة .

حساب الدخل القومى
على اساس الانفاق القومى

كنتيجة لما سبق من ان الدخل القومى ماهو الا مجموع عوائد عناصر الانتاج التى حصل عليها افراد المجتمع كمالكين لهذه العناصر الانتاجية خلال عام ،فان هؤلاء الافراد بطبيعة الحال سوف يقومون بانفاق هذه الدخول على الاستهلاك لتستمر حياتهم . سواء للحصول على السلع الضرورية مثل الطعام اوالشراب او المسكن او السلع الكمالية بانواعها المختلفة ،والتى لايقع اى من كلاهما تحت حصر .

الا أن كل الدخول المتاحة للافراد لاتنفق فى الغالب على السلع الاستهلاكية ،بل يدخر منها جزء لايقوم الافراد بانفاقه على السلع الاستهلاكية ،وهذا الجزء من الدخل يسمى بالادخار . وعلى ذلك فان الدخل القومى يمكن التعبير عنه كما يلى :

الدخل القومى = الاستهلاك + الادخار

واذا كان الجزء من الدخل الموجه الى الاستهلاك يعتبر انفاقا على السلع الاستهلاكية بانواعها ،فان الادخار غالبا ما يتوجه الى الانفاق على نوع اخر من السلع وهى السلع الاستثمارية . والسلع الاستثمارية هى السلع التى تستخدم فى عملية الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية او السلع الانتاجية ولذلك فاننا اذا ما نظرنا الى الدخول الموزعة على الافراد

فاننا نجد انها موجهة جميعا الى الانفاق سواء على السلع الاستهلاكية ، او السلع الاستثمارية (بافتراض عدم وجود اكتناز) وعلى ذلك فان الدخل القومى يمكن التعبير عنه بواسطة مجموع الانفاق القومى على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار وبذلك يمكن القول أن :

الدخل القومى = الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار

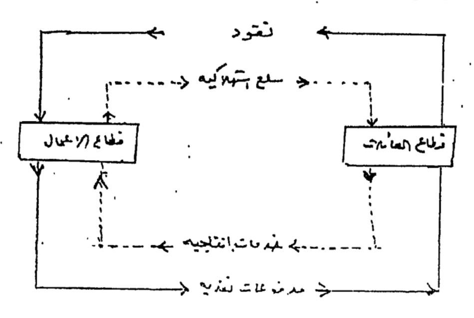
الدخل القومى = الانفاق القومى

......

الفصل الرابع ، دوره الدخل القومى

والتدفق الدائرى للدخل والنفقات يرجع الى مراحل تدفق الدخل القومى والنفقات القومية باستمرار خلال فترة معينة . ومكونات الدخل القومى والنفقات مثل الادخار والاستثمار ،والضرائب ،الانفاق الحكومى ، الصادرات والواردات .....الخ. يمكن رؤيتها فى الرسم التالى الذى يوضح تداول الدخل القومى حيث يتساوى مع الانفاق القومى .

وسوف نبدأ بافتراض أن الاقتصاد القومى تحتوى على قطاعين فقط هما قطاع الاعمال وقطاع العائلات. وقطاع العائلات يملك كل عناصر الانتاج الارض ،رأس المال ،والعمل. وهذا القطاع يقوم افراده ببيع خدمات هذه العناصر لقطاع الاعمال وقطاع الاعمال يتكون من المنتجين الذين ينتجون المنتجات ويقومون ببيعها للمستهلكين فى القطاع العائلى. والافراد فى القطاع العائلى يشترون منتجات قطاع الاعمال .وهذا التدفق للدخل والانفاق يمكن ايضاحه فى الرسم التالى (شكل رقم ٣) حيث نرى تدفق عوامل الانتاج . من قطاع العائلات الى قطاع



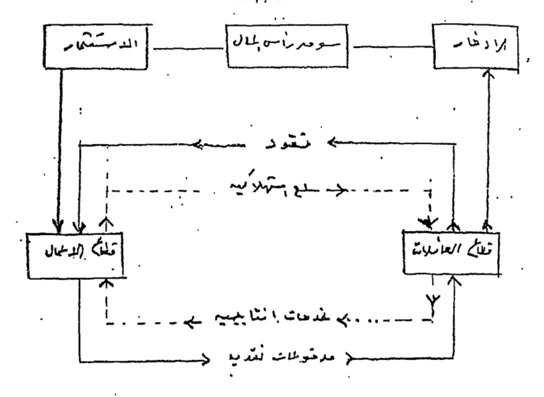
(شكل رقم ٣)

الاعمال ،وتتدفق العوائد النقدية لعوامل الانتاج من قطاع الاعمال الى قطاع العائلات ،وتتدفق النقود من قطاع العائلات الى قطاع الاعمال ،وتتدفق مقابلها السلع الاستهلاكية من قطاع الاعمال لقطاع العائلات .

وهكذا يتم تداول المدفوعات من قطاع الاعمال لقطاع العائلات ،ومن قطاع العائلات الى قطاع الاعمال كما هو واضح فى الرسم السابق. وكذلك يحدث تدفق للسلع والخدمات فى الاتجاه العكسى، فالسلع تتدفق من قطاع الاعمال لقطاع العائلات من خلال سوق السلع ،وتتدفق خدمات عناصر الانتاج من قطاع العائلات الى قطاع الاعمال من خلال سوق عناصر الانتاج. وهذا التدفق المزدوج يوضح ان التدفقات المساوية للناتج القومى الاجمالى تساوى تدفقات الدخل القومى .

الا أن الصورة السابقة للتدفقات ماهى الا محض افتراض بعيد عن الواقع العملى وسوف نقترب اكثر من الواقع لادخال الادخار والاستثمار فى الصورة. فالتداول السابق انما يحدث فيه تسرب ، اذ ليس كل الدخول يتم انفاقها على السلع الاستهلاكية ،وهذا التسرب من دوره النفاق هو تسرب الإدخار بعيدا عن دوره الانفاق ،ولكن يحل محله فى دورة الانفاق الاستثمار الذى يتساوى معه . ففى الرسم التالى (شكل رقم) نجد ان تدفقات الدخل والانفاق تتغير بوجود الادخار والاستثمار فالانفاق اصبح له مساران متميزان ، احدهما من قطاع العائلات الى سوق السلع الاستهلاكية الى قطاع المشروعات ، اما الثانى فمن قطاع العائلات الى سوق راس المال الى الاستثمار فى قطاع الاعمال .

ويوضح الرسم التالى وجود سوق لرأس المال يتوسط بين الادخار والاستثمار فى تدفق الادخار من قطاع العائلات الى قطاع



(شكل رقم ٤)

الاعمال بعد تحوله الى استثمار من خلال هذه السوق. وسوق راس المال عبارة عن مجموعة من المؤسسات مثل البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض، وسوق الاوراق المالية والسندات، وهى التى تتولى التنسيق بين المدخرات التى يعرضها القطاع العائلى وبين الاستثمارات التى تطلبها قطاع الاعمال .

دوره تدفقات الدخل القومى فى اقتصاد يحتوى على ثلاث قطاعات

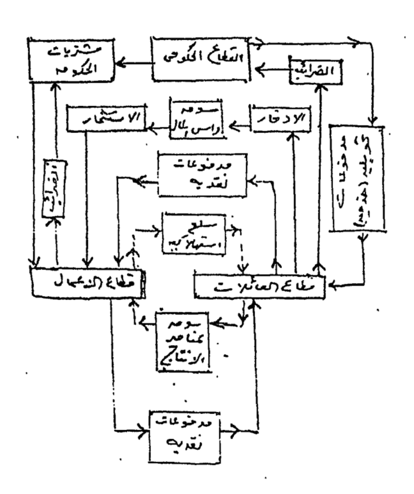
سوف نقترب من الواقع اكثر وذلك بادخال الحكومة كقطاع ثالث للاقتصاد القومى. وسوف نضيف بذلك ما تفرضه الحكومة من ضرائب وما تقوم به من مشتريات (انفاق) .وتعتبر الضريبة نوع من التسرب من التدفقات للدخل ، بينما تعتبر المشتريات الحكومية نوعا من الحقن لتدفقات الدخل فى دورته .

أولا - عندما تأخذ التدفقات بين قطاع العائلات والقطاع الحكومى ،نجد أن الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة على السلع التى يدفعها افراد قطاع العائلات كمستهلكين تعتبر تسربا من تدفقات الدخل. ولكن مشتريات الحكومة لخدمات عناصر الانتاج من القطاع العائلى ،وكذلك نفقاتها التحويلية الى كبار السن ،واعانات البطالة ومعونات المرضى وذوى العاهات...الخ،وكذلك كل انفاقها لمد الافراد بالخدمات التعليمية والصحية والاسكان والمياه ... الخ، يعتبر حقنا لتدفقات الدخل فى دورته .

ثانيا - عندما نأخذ التدفقات بين قطاع الاعمال والقطاع الحكومى ،نجد ان كل الضرائب المدفوعة من قطاع الاعمال الى الحكومة عبارة تسرب من تدفق الدخل .ومن الناحية الاخرى فان مشتريات الحكومة لكل مستلزماتها من السلع من قطاع الاعمال ،وكذلك المعونات التى تدفعها لقطاع الاعمال واية مدفوعات تحويلية للمشروعات لتشجيعها على الانتاج تعتبر حقنا لتدفق الدخل فى دورته .

ولنأخذ قطاعى العائلات ،والقطاع الحكومى معا لنرى تداول التدفقات الخارجية والداخلة . فكما قلنا ان الضرائب عبارة عن تسرب من التدفق، فهى تعمل على تخفيض الاستهلاك وكذلك الادخار فى القطاع العائلى يخفض بدوره المشتريات من المنشآت ويخفض دخلها . ومن ناحية اخرى ، الضرائب على المنشآت تخفض من استثماراتها ومن انتاجها . والحكومة تواجه هذه التسربات بقيامها بالشراء من قطاع الاعمال وشراء خدمات قطاع العائلات بما يساوى قيمة الضرائب . وبذلك تعود المساواة بين المشتريات وحجم انتاج المشروعات، وبهذه الطريقة يظل تداول التدفقات للدخل والاتفاق محتفظا بالمساواة .

والرسم التالى (شكل رقم ٥) يوضح أن تدفق الضرائب من قطاع العائلات وقطاع الاعمال ليذهب الى الحكومة . والان الحكومة تقوم بالاستثمار ولذلك تقوم بشراء السلع من المنشآت وكذلك خدمات عناصر الانتاج من قطاع العائلات. وحينئذ مشتريات الحكومة من السلع والخدمات تعتبر حقن لتداول تدفقات الدخل والضرائب تعتبر تسرب منه .



(شكل رقم ٥)

فاذا زادت مشتريات الحكومة عن صافى الضرائب فان الحكومة تواجه عجزا مساوى للفرق بين الاثنين ، اى عجز يساوى الفرق بين قيمة مشترياتها وقيمة صافى الضرائب والحكومة تمول هذا العجز بالاقتراض من سوق راس المال الذى يحصل على ارصدته من مدخرات القطاع العائلى. ومن ناحية اخرى اذا كان صافى الضرائب اكبر من مشتريات الحكومة ، فان ذلك يعتبر فائض فى ميزانية الدولة ، وفى هذه الحالة فان الدولة تخفض الدين العام بسداد جزءمنه او كله ، فاذا كان هناك فائض اكثر فانها تمد به المشروعات عن طريق سوق راس المال.

دورة تدفقات الدخل القومى فى اقتصاد .
يتكون من أربع قطاعات .

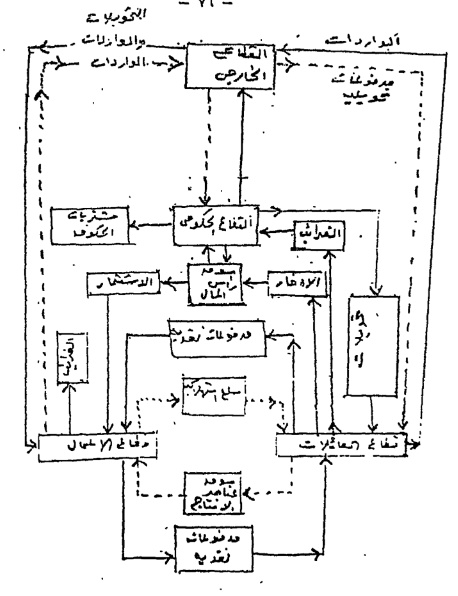
وبمزيد من الاقتراب من الواقع لابد من اضافة قطاع رابع هو قطاع التجاره الخارجية لتظهر علاقات الاقتصاد القومى مع العالم الخارجى ، حيث ان الواقع ان كل مجتمع له علاقات بالعالم الخارجى ويلعب فيه نشاط التجاره الخارجية دورا هاما ، وتعتبر الصادرات حقنا لتدفقات الدخل القومى الى داخل الدولة ، فهى تخلق دخولا للمنشآت الانتاجية الوطنية ، عندما يشترى الاجانب منتجات هذه المنشآت. وعلى الجانب الاخر فان الواردات تعتبر تسربا من الدخل القومى الى العالم الخارجى. فهناك مدفوعات القطاع العائلى لشراء السلع التى تم انتاجها فى العالم الخارجى. وسوف نرى تداول التدفقات الناتجة عن الصادرات والواردات فى الرسم التالى (شكل رقم).

وعندما نأخذ التدفقات الداخله والخارجه من قطاعات الاعمال والعائلى والحكومى للقطاع الخارجى. فالقطاع العائلى يشترى الواردات من الخارج ويدفع فى مقابلها

جزء من دخله الذى يعتبر تسربا من الدخل القومى الى الخارج.
وقطاع العائلات يمكن ان يحصلعلى عوائد خدماته للعالم الخارجى والتى يتم تحويلها من البلدان الاجنبية الى داخل المجتمع المحلى ،وهو حقنا للدخل القومى.

وعلى الجانب الاخر ،قطاع الاعمال يصدر للعالم الخارجى السلع الوطنية ويحصل على ثمنها من البلدان الاجنبية المستهلكة لها وهو يعتبر حقنا للدخل القومى،وبنفس الصورة فان الخدمات التى تقدمها المنشآت الوطنية للعالم الخارجى مثل النقل البحرى او التامين او الخدمة المصرفية ..الخ ويتسلمون عنها مقابل من الخارج. وبنفس الصورة يتسلم الوطنيين فى الداخل ارباح او فوائد استثمارات محلية تمت فى الخارج. وفى المقابل ،فان قطاع الاعمال يقدم مدفوعات للعالم الخارجى مقابل ما قام باستيراده من السلع والالات والمود الاولية والسلع الاستهلاكية والخدمات من الدول الاجنبية. وهذه المدفوعات تعتبر تسربا من الدخل القومى.

وبالمثل فان القطاع الحكومى يصدر ويستورد السلع والخدمات من العالم الخارجى،ويقترض ويقرض الدول الاجنبية وفى مقابل الصادرات الدول تحصل على مدفوعات من العالم الخارجى. وكذلك تحصل من الاجانب على ايرادات يدفعها السياح الاجانب وكذلك المقيمين من الاجانب الذين يحصلون على خدمات داخل الدولة ،مثل خدمات التعليم . وكذلك تحصل على ايرادات من العالم الخارجى اذا ما قدمت خدماتها للاجنبى ،مثل خدمة النقل او التامين او الخدمات المصرفيه ، وتحصل ايضا علي ايرادات من استثماراتها فى العالم الخارجى،وكل هذه تعتبر حقنا للدخل القومى .ويقابله التسرب الذى يحدث نتيجة المدفوعات للعالم الخارجى ثمنا للواردات والخدمات الاجنبية.



(شكل رقم ٦)

والرسم السابق (شكل رقم ٦) يوضح تداول التدفقات بين الاربعة قطاعات للاقتصاد القومي فى اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي. ونرى ان كل من الادخار والضرائب والواردات

يمثلون تسربا من تداول تدفقات الدخل القومى وكذلك فان الاستثمار والانفاق الحكومى على المشتريات والصادرات يمثلون حقنا لتداول تدفقات الدخل القومى. ويلاحظ ان كل المعاملات الخارجية من صادرات وواردات انما تتم من خلال ما يسمى ميزان المدفوعات. فاذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الوارداته فان الاقتصاد القومى يكون لديه فائض فى ميزان المدفوعات والعكس يكون لديه عجز اذا ما تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات. الا انه على المدى الطويل فى اى بلد يتم توازن ميزان المدفوعات وتتعادل الصادرات مع الواردات من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية الخاصة بتوازن ميزان المدفوعات.

وكل ما سبق يمكن عرضه من خلال معادلات مبسطة على النحو التالى :

الدخل القومى = الانفاق القومى (١)

الدخل القومى = الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمار والانفاق الحكومى . (٢)

الدخل القومى = الانفاق الاستهلاكى + الادخار + الضرائب (٣)

ومن المعادلة (٢) ، (٣) يمكن ان نحصل على ما يلى :

س + ث + ف = س + د + ض

حيث س تعبر عن الانفاق الاستهلاكى ، ث تعبر عن الانفاق الاستثمارى ، ف تعبر عن الانفاق الحكومى ، د تعبر عن الادخار و ض تعبر عن الضرائب .

ث + ف = د + ض

وبادخال اثر المعاملات الخارجية ،سوف نقسم الادخار الى استثمار محلى ، (ث م) واستثمار خارجى (ث ج) وبذلك نحصل على :

ث م + ث ج + ف = د + ض .

ولكن ث ج = ص – و . (حيث ص تمثل قيمة الصادرات ، و قيمة الواردات) .

ث م + (ص – و) + ف = د + ض .

ث م + (ص – و) = د + (ض – ف) .

والمعادل الاخير توضح شرط توازن تداول تدفقات الانفاق والدخل .

....

الباب الرابع : نظرية الطلب الفعال
عند كينز

الفصل الاول - الطلب الفعال

نقطة البداية فى التحليل الاقتصاد الكينزى ،وكذلك فى نظريته للتوظف هى الطلب الفعال Effective Demand فلقد انتهى كينز الى ان مستوى التوظف والعماله فى النظام الراسمالى يعتمد على الطلب الفعال ،وان مستوى العمالة والتوظف يعتمد على مستوى الطلب الفعال ،وان البطالة يتسبب فيها انخفاض مستوى الطلب الفعال ،وان رفع مستواه يرفع من مستوى التوظف والعمالة .

تعريف الطلب الفعال

نحن نعرف ان الطلب لايعنى الا رغبة ، الا انه لايصبح طلبا فعالا الا عندما يتحول هذا الطلب الى قوة شرائية ، أى قدره على الانفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية ولقد استخدم كينز الطلب الفعال ليشير الى الطلب الكلى على السلع والخدمات عند مستويات متعددة من التشغيل. والمستويات المختلفة من التشغيل تؤدى الى مستويات مختلفة من الطلب الفعال. ولكن هناك مستوى معين من التشغيل يتساوى عنده الطلب الكلى والعرض الكلى،وعند هذا المستوى يسمى كينز الطلب بالطلب الفعال. وكما يقول كينز " مستوى التشغيل يتحدد بالطلب الفعال ، الذى يتحدد بدوره باثمان الطلب الكلى واثمان العرض الكلى.

ثمن الطلب الكلى

ثمن الطلب الكلى على المنتجات عند اى متوى من العماله والتشغيل سيتوم بانتاجها حجم معين من العمال.وعلى ذلك فان ثمن الطلب الكلى هو كمية المتحصلات النقدية التى

يتوقع رجال الاعمال الحصول عليها من بيع انتاجهم الذى تم بتشغيل حجم معين من العماله . او بكلمات اخرى ، انه يرجع الى العائد المتوقع من بيع حجم انتاج عند مستوى معين من العماله . والاثمان المختلفة للطلب الفعال ترتبط بمستويات مختلفة من العماله فى الاقتصاد القومى .

والصيغة التى توضح مستويات مختلفة من اثمان الطلب الكلى عند مستويات مختلفة من التشغيل هى جدول الطلب الكلى عند مستويات مختلفة من التشغيل ، او دالة الطلب الكلى حسب تعبير كينز ، التى تربط بين اى مستوى من العماله والايرادات المتوقعة من كل مستوى منها . والجدول التالى (جدول رقم ١) يوضح جدول الطلب الكلى.

جدول رقم (١)

جدول الطلب الكلى

مستوى التوظف بالمليون	ثمن الطلب الكلى بالمليون
٢٠	٢٣٠
٢٥	٢٤٠
٣٠	٢٥٠
٣٥	٢٦٠
٤٠	٢٧٠
٤٥	٢٨٠
٥٠	٢٩٠

والجدول السابق يوضح أن ارتفاع مستوى التشغيل يؤدى الى ارتفاع المتحصلات النقدية ، وان انخفاض مستويات

التشغيل تؤدى الى تناقص المتحصلات النقدية المتوقعه .فعندما نصل الى تشغيل ٢٥ مليون عامل تصل المتحصلات النقدية المتوقعة تصل الى ٢٤٠ مليون جنيه ،وعندما يرتفع مستوى التشغيل الى اربعين مليون ترتفع المتحصلات النقديه المتوقعة الى ٢٧٠ مليون جنيه . ومن ذلك يستنتج كينز ان الطلب الكلى دالة مستوى التشغيل ويعبر عنها بأن ط = د (م) حيث ط هى المتحصلات النقدية المتوقعة ،م حجم العماله المشغلة .

ويمكن التعبير عن الطلب الكلى بواسطة منحنى يعبر من الجدول السابق ،يرتفع من ادنى اليسار الى اعلى اليمين وذلك لانه كلما زاد مستوى التشغيل فان ثمن الطلب الكلى يتزايد كما سوف نرى .

ثمن العرض الكلى

من المعروف انه بالنسبة لاى منشأة تقوم بتشغيل عمالة من اجل الانتاج تحتاج الى عناصر اخرى تتضامن مع العمل لكى تتم عملية الانتاج مثل الارض وراس المال والمواد الاولية والطاقة ...الخ ،وسوف تدفع المنشأة مكافات ليس للعمل فقط ولكن لكل اصحاب هذه المستلزمات الانتاجية ،وهذه جميعها بالاضافة الى الربح العادى تتضمن الارباح العادية للمنشأة ونفس الحال بالنسبة للاقتصاد القومى ،فكل مستوى من مستويات التشغيل انما يتطلب مستوى من التكاليف النقدية ،والتى تسمى بثمن العرض ،وهى مجموع التكاليف التى سوف تتحملها المشروعات والمنشات على مستوى الاقتصاد القومى بالاضافه الى الربح العادى ، وهى التى يجب الحصول عليها من بيع الانتاج الذى تم انتاجه عند مستوى معين من التشغيل. وعلى ذلك فان ثمن العرض الكلى هو تلك المتحصلات النقدية التى يجب الحصول عليها من بيع الناتج ،والتى تبرر تشغيل ذلك المستوى من

العمالة الذى قام بتحقيق هذا الانتاج، وهو ما يعنى أن كل مستوى من التشغيل يرتبط بمستوى معين لثمن العرض الكلى وان تغير مستوى التشغيل بالارتفاع او الانخفاض يؤثر فى ثمن العرض الكلى بالارتفاع او الانخفاض.

والصيغة التى توضح أثمان مختلفة للعرض الكلى عند مستويات مختلفة من العماله والتشغيل هى جدول العرض الكلى بحيث يمكن القول ان دالة العرض الكلى تعبر عن جدول العرض الكلى الذى يوضح اقل كمية ممكنه من المتحصلات النقدية المطلوبة لتحقيق كل مستوى من مستويات التشغيل، والجدول التالى (جدول رقم ٢) يوضح جدول العرض الكلى.

(جدول رقم ٢)

جدول العرض الكلى

مستوى التشغيل بالمليون عامل	ثمن العرض الكلى بالمليون جنيه
٢٠	٢١٥
٢٥	٢٣٠
٣٠	٢٤٥
٣٥	٢٦٠
٤٠	٢٧٥
٤٠	٢٩٠
٤٠	٣٠٥

ويوضح الجدول السابق أن ثمن العرض الكلى يرتفع بزيادة مستوى التشغيل والعمالة. فاذا ماقام الرأسماليون بتشغيل ٢٠ مليون عامل فانهم يجب أن يحصلوا على ٢١٥ مليون جنيه على الاقل من مبيعاتهم للانتاج الذين استخدموا فى

تحقيقه . وكذلك فانهم اذا ما توقعوا الحصول على ٢٤٥ مليون جنيه فانهم سوف يقوموا بتشغيل ثلاثين مليون عامل ، اما اذا توقعوا على الاقل الحصول على متحصلات نقدية اقل فانهم سوف يقللوا من العماله المشغله . وكينز يرى ان داله العرض الكلى دالةمتزايده تبعا لزيادة حجم العماله المشغله ويمكن التعبير عنها ض = د ع حيث ض ثمن العرض الكلى ، ع هى حجم العماله المشغله .

ويمكن التعبير عن دالة العرض الكلى بواسطة منحنى يعبر عن جدول العرض الكلى السابق ،وهو يرتفع من ادنى اليسار الى اعلى اليمين ،لان المتحصلات النقدية الواجب الحصول عليها تتزايد بزيادة حجم العماله المشغله . ولكن عندما يصل الاقتصاد القومى الى مستوى التشغيل الكامل يصبح ياخذ المنحنى خط راسى ، اذ ان اى زيادة فى ثمن العرض لن تؤدى الى زيادة فى حجم التشغيل لأن الاقتصاد القومى قد وصل الى التشغيل الكامل .

تحديد الطلب الفعال

بعد ايضاح المحددات للطلب الفعال كل على حده ،فالان سوف نقوم بتحليل اسلوب تحديد مستوى التشغيل فى الاقتصاد القومى. مستوى التشغيل يتحدد بالنقطة التى يتساوى عندها ثمن الطلب الكلى مع ثمن العرض الكلى .او بمفهوم اخر يتحدد مستوى التشغيل عند النقطة التى يتوقع عندها المنظمون أن يحصلوا على ما يجب ان يحصلوا عليه من متحصلات نقدية تجعل أرباحهم اعلى مايمكن. وعند هذه النقطة يسمى الطلب الكلى بالطلب الفعال ،وهى التى تمكن المنظمين من تحقيق ارباحهم العادية . اما عندما يكون ثمن الطلب الكلى اعلى من ثمن العرض الكلى ،فان تشغيل مزيد من العمالة يؤدى الى تحقيق ارباح اكثر

والمتحصلات المتوقعة (العائد) يرتفع بمعدل اكبر من ارتفاع المتحصلات الواجب الحصول عليها (التكلفة) .وسوف يستمر هذا الاتجاه حتى تصل الى المساواة بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى ، اى تصل الى نقطة الطلب الفعال،وهذه النقطة تحدد مستوى التشغيل وكذلك تحدد حجم الانتاج القومى.ونقطة تحديد الطلب الفعال هى النقطة التى تحدد التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى،ولكنها ليست بالضرورة نقطة التشغيل الكامل بل قد يتم ذلك التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى مع سيادة البطالة ،وهو الوضع العادى فى النظام الرأسمالى. فاذا حاول المنظمين ان يقوموا بتشغيل مزيد من العماله بعد الوصول الى هذه النقطة ،فان ثمن العرض الكلى يزيدويتجاوز، ثمن الطلب الكلى ،مشيرا الى ان التكاليف الكلية سوف ترتفع لتتجاوز العائد ،ومن ثم تحدث خسائر للمنظمين،ولذلك فان المنظمين لن يقوموا بتشغيل اى عمال جديدة بعد الوصول الى نقطة الطلب الفعال ،الا فى حالة زيادة وارتفاع ثمن الطلب الكلى ليقابل ثمن العرض الكلى عند نقطة توازن جديدة يزيد فيها حجم التشغيل بزيادة ثمن العرض الكلى والتى قد تكون محققة للتشغيل الكامل. واذا ما وصل الاقتصاد القومى الى التشغيل الكامل ،فان اى زيادة فى ثمن الطلب الكلى سوف تقود الى التضخم ،ولن تقود الى زيادة مستوى التشغيل او زيادة حجم الانتاج الكلى .والجدول التالى يوضح نقطة الطلب الفعال (جدول رقم ٣) .

ويوضح الجدول انه طالما ان ثمن الطلب الكلى اعلى من ثمن العرض الكلى ،فانه من المربح للمنظمين تشغيل مزيد من العماله ،فعندما يتوقع المنظمين الحصول على ٢٣٠ مليون جنيه اى اكثر مما يجب ان يحصلوا عليه ٢١٥ جنيه فانهم يشغلوا مزيدا من العماله ٢٥ مليون بدلا من ٢٠ مليون عامل

(جدول رقم ٣)

جدول ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى

(بالمليون)

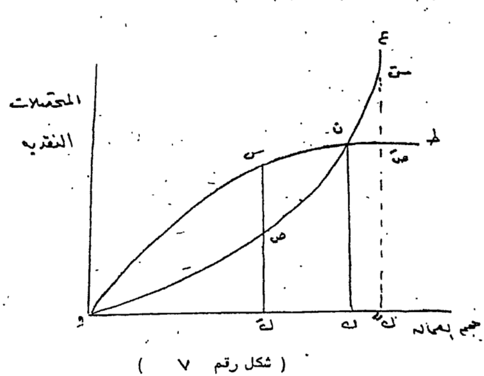
مستوى العمالة بالمليون	ثمن العرض الكلى بالمليون	ثمن الطلب الكلى بالمليون	
		سابق	لاحق
٢٠	٢١٥	٢٣٠	٢٣٥
٢٥	٢٣٠	٢٤٠	٢٤٥
٣٠	٢٤٥	٢٥٠	٢٥٥
٣٥	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٥
٤٠	٢٧٥	٢٧٠	٢٧٥
٤٠	٢٩٠	٢٨٠	٢٨٥
٤٠	٣٠٥	٢٩٠	٢٩٥

وهكذا يستمروا فى زيادة حجم العماله المشغله حتى ٣٥ مليون عامل حيث تتساوى عند هذا المستوى من التشغيل المتحصلات النقدية المتوقعة ٢٦٠ مليون مع المتحصلات النقدية الواجب الحصول عليها ٢٦٠ مليون جنيه ،وعند هذه النقطة يتحدد مستوى الطلب الفعال. ويحدث التوازن الاقتصادى الكلى حيث يتساوى ثمن الطلب الكلى مع ثمن العرض الكلى.

واذا كان حجم العماله فى المجتمع هى ٤٠ مليون ،فان الوضع السابق يعنى ان الاقتصاد القومى متوازن عند مستوى من التشغيل الناقص وانه توجد بطاله قدرها خمسة ملايين عامل.وهذه الحالة هى الحالة العادية للاقتصاد الرأسمالى ان يتوازن عند مستوى التشغيل الناقص ،وان حالة التشغيل الكامل نادرة

الحدوث ،واذا حدثت ووصل المجتمع الى التشغيل الكامل فانـه لابد متراجع الى التشغيل الناقص • ولعلاج هذه الحالة لابـد من رفع مستوى الطلب الفعال ،بحيث يصبح ثمن الطلب الكلـى اعلى مما كان عليه سابقا ،وهو الوضع الذى يظهر فى الجدول السابق فى العمود الاخير منه • وعندما يتم رفع ثمن الطلـب الكلى الى مستوى اعلى ،نجد نقطة التوازن الذى يتساوى عندها ثمن الطلب الكلى الجديد (اللاحق) مع ثمن العرض الكلـى ٢٧٥ مليون جنيه ،وعندها يتم تشغيل كامل العماله (٤٠مليـون عامل) أى تصل الى التشغيل الكامل• اما بعد هذه النقطة فـان اى زيادة فى ثمن الطلب الكلى لن تؤدى الى زيادة حجم التشغيل ولازيادة حجم الانتاج• ويظهر ذلك فى المرحلة التالية ،حيـث يرتفع ثمن الطلب الكلى الى ٢٨٥ مليون جنيه ويظل حجـم العماله المشغله ٤٠ مليون دون اى زيادة•

ويمكن ايضاح الطلب الفعال بالرسم البيانى كما هو فـى الرسم التالى (شكل رقم ٧)•



(شكل رقم ٧)

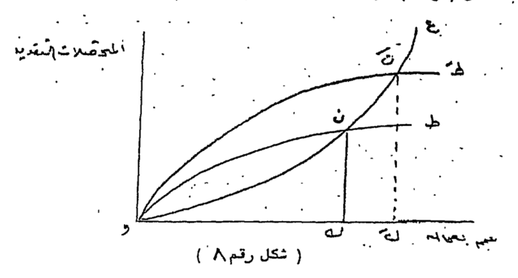
وفى الرسم نجد ان دالة الطلب الكلى يعبر عنها المنحنى ط ، بينما يعبر المنحنى ع عن دالة العرض الكلى ، المحور الافقى يقيس حجم العماله المشغله فى الاقتصاد القومى ، اما المحور الرأسى فيحدد حجم المتحصلات النقدية المتوقعة (العائد) والمتحصلات الواجب الحصول عليها (التكاليف) .وكلا المنحنين يتلاقيا عند النقطة ن التى تحدد الطلب الفعال الذى يحدد حجم من التشغيل هو و ك من العماله .وعند هذه النقطة تتحقق الارباح التى توقعها المنظمين عند اقصى حد . وعند اى نقطة اخرى غير النقطة ن فان المنظمين اما محققين لخسائر ، او لارباح اقل من العادية . فعند تشغيل حجم من العمال (و كَ) فان المتحصلات المتوقعة (كَ صَ كعائد) اكبر من المتحصلات الواجب الحصول عليها (كَسَ كنفقة) .وهذا يدل على أن الارباح التى يحصل عليها المنظمين بتشغيل عماله اقل (و كَ) سوف تتزايد بزيادة حجم العماله الى الحجم (و ك) اذ ترتفع المتحصلات النقدية المتوقعة (عائد) الى (ك ن) .وكذلك ليس من المربح للمنظمين زيادة حجم التشغيل الى (وكً) لان المتحصلات الواجب الحصول عليها (النفقات) سوف تكون اكبر من المتحصلات المتوقع الحصول عليها (كعائد) ،وذلك لان (كً صً < كً سً) ، اذ يحققون خسائر مقدارها (صً سً) .

وعلى ذلك فان النقطة (ن) هى النقطة المحددة للطلب الفعال المحدد للمستوى الحقيقى للعماله فى الاقتصاد القومى والمحققة لاقصى ارباح للمنظمين ،وكذلك المحققة لتوازن الاقتصاد القومى عند مستوى من العماله اقل من مستوى التشغيل الكامل ،ومن ثم تظل البطالة موجودة داخل الاقتصاد القومى.

ويرى كينز ان داله الطلب الكلى تعتبر معطاه ، اى موجودة وثابته فى الفترة القصيرة ، ذلك انها تعتمد على الظروف التكنولوجية للانتاج ،وحجم المواد الاولية المتاح ،وحجم الالات ،

والمعدات... الخ، وهى الظروف التى تعتمد عليها تكوين العرض الكلى ، وهى لا تتغير فى الفترة القصيرة . وبذلك تصبح دالة الطلب هى المتحكم الاول ، والاخير فى حجم التشغيل والعمالة فى الفترة القصيرة . ودالة الطلب الكلى تعتمد على دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار . ويتسبب فى البطالة انخفاض الانفاق الاستهلاكى او الانفاق الاستثمارى او كلاهما . ويمكن رفع مستوى العمال بواسطة زيادة الانفاق الاستهلاكى اوزيادة الانفاق الاستثمارى او زيادة كلاهما . وعلى ذلك فان دالة الطلب الكلى هى العنصر الفعال والتى تحتوى على الطلب الفعال وهى المؤثر فى مستوى التشغيل والعماله .

وعلى ذلك فان الوضع العادى للاقتصاد هو التشغيل الناقص مع وجود البطاله ، وحتى يمكن رفع مستوى التشغيل والعماله الى مستوى التشغيل الكامل ، لان من رفع نقطة الطلب الفعال الى اعلى وذلك بزيادة الطلب الكلى . ويوضح ذلك الرسم التالى (شكل رقم ٨) حيث نجد ان النقطة (ن) هى نقطة توازن الاقتصاد القومى التى تحدد مستوى من التشغيل يساوى و ك ، وهو مستوى من التشغيل الناقص مع وجود البطالة ويلزم لزيادة حجم التشغيل واستيعاب البطالة ان نرفع نقطة الطلب الفعال الى اعلى برفع مستوى الطلب الكلى من (و ط) الى (و ط) ، وبذلك تتزايد العماله الى (و ك) .



(شكل رقم ٨)

ويلاحظ أن تزايـــد دالة الطلب الكلى الى اكثر من ذلك وبما يتجاوز نقطة تحديد الطلب الفعال عند مستواه الجديـــد (ن) ،فان العماله لن تزيد ولكن سوف تنعكس زيادة الطلب الكلى فى التضخم وارتفاع الاسعار وذلك لان كل العماله تـــم تشغيلها تبعا لحجم الطلب الفعال الجديد،ومن ثم فلا يمكــن زيادة الناتج الكلى او زيادة حجم العمالة فى الاجل القصيـــر وبذلك تنعكس الزيادة فى الانفاق (زيادة الطلب الكلى) فـى ارتفاع الاسعار والتضخم .

أهمية فكرة الطلب الفعال

وتعتبر اهم اضافة قدمها كينز للنظرية الاقتصاديـــة الغربية هى فكرة الطلب الفعال ، التى اثرت فى طريقة التحليل الاقتصادى وفى اسلوب الادارة الاقتصادية للمجتمع .فلقد اصبح الطلب الفعال هو المعول الاساسى عليه فى تحديد حجم التشغيـل والعماله ،فزيادته تؤدى الى زيادة التشغيل والعماله ونقصه ينعكس فى انخفاض مستوى التشغيل والعماله . والطلب الفعـــال يساوى حجم الانفاق القومى على الاستهلاك والاستثمار،وعلى ذلك فان :

الطلب الفعال = قيمة الناتج القومى = الدخل القومـى
= الانفاق القومى = (الانفاق على الاستهلاك
+ الانفاق على الاستثمار) .

وفى راى كينز ان الطلب الفعال يتكون من الطلب الاستهلاكى الكلى والطلب الاستثمارى الكلى للقطاع الخاص دون القطـــاع الحكومى اذ يفترض ان الانفاق الحكومى مستقل بذاتـــه ، الا أن الاقتصاديين التاليين لكينز يجعلون الانفاق الحكومى ضمـــن الطلب الفعال وأحد مكوناته . وعلى ذلك فان :

الطلب الفعال = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومى+ الاستثمار الخاص+ الاستثمار الحكومى.

وأهمية فكرة الطلب الفعال انما تكمن اساسا فى تحليل نقص التشغيل والعمالة ،وان زيادة الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى الخاص لايكفيان لرفع مستوى الطلب الفعال الى التشغيل الكامل ،وانه لابد للحكومة ان تتدخل لرفع مستوى الانفاق الاستهلاكى او رفع مستوى الانفاق الاستثمارى للوصول الى التشغيل الكامل ،وهذه الحقيقة التى قدمها كينز هى التى جعلته يسلم بضرورة تدخل الدولة والحكومة فى النشاط الاقتصادى لرفع مستوى الطلب الفعال ،ومن مالم يكن يوافق عليه الاقتصاديين السابقين على كينز الذين كانوا يرفضون التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى .

وازاء هذا التطور الذى احدثته النظرية الكينزية فى التحليل الاقتصادى فلقد تم رفض قانون ساى السابق للمنافذ الذى كان يقرر بأن العرض هو الذى يخلق الطلب ويحدد مستوى التشغيل الكلى ،وكذلك تسليمه بأن التوازن الاقتصادى دائما ما يتضمن التشغيل الكامل كحالة عادية تحدث دائما دون تدخل من الدولة فى النشاط الاقتصادى. والواقع الذى اثبته كينز أن العرض فى الاقتصاد الرأسمالى يخفق فى خلق الطلب المساوى له لان كل الدخول المكتسبة لاتنفق بالكامل على السلع الاستهلاكية والخدمات ،بالاضافه الى ان قرارات الادخار والاستثمار تتم بواسطة افراد مختلفين لايعلم احدهم عن قرارات الاخر شيئا. وكنتيجة لذلك فان لايمكن تحقيق التشغيل الكامل والنقطة المحددة للطلب الفعال تحقق التوازن الاقتصادى ولكن عندمستوى التشغيل الناقص ،ومن ثم تستمر البطالة.

وكذلك اثبتت نظرية الطلب الفعال خطا فكرة. بيجو وبقية الكلاسيك من ان تخفيض مستوى الاجور يؤدى الى زيادة العماله والتشغيل ،ذلك ان تخفيض الأجور النقدية المدفوعة للعمال سوف تخفض مستوى الطلب الفعال وبالتالى تخفض مستوى العماله والتشغيل .

تفسير تناقض وجود الفقر
في وسط الوفرة والغنى .

أوضحت نظرية الطلب الفعال لماذا يوجد الفقر في وسط الغنى والثروة في العالم الراسمالي المتقدم. فالطلب الفعال يتحدد بالطلب الكلي على الاستهلاك والطلب الكلي على الاستثمار الذي يتكون من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري. وهناك مبدأ هام قدمه كينز أيضا انه عند زيادة الدخول يزيد الاستهلاك ولكن بنسبة اقل (وذلك لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك عن واحد صحيح). ويعني ذلك ان هناك فجوة بين الدخل والاستهلاك وان هذه الفجوة لابد ان تغطى ،ويمكن تغطيتها بزيادة حجم الانفاق الاستثماري ،فاذا لم يستطع حجم الاستثمار الاضافي سد هذه الفجوة فان الطلب الفعال سوف يكون اقل من ان يحقق التشغيل الكامل وسوف تظل البطالة موجوده . اما اذا تم سدها وتغطيتها بواسطة مزيد من الاستثمار ،فان الاقتصاد القومي سوف يصل الى التشغيل الكامل. الا ان زيادة الاستثمار تعني زيادة حجم الانتاج وزيادة حجم الدخول الموزعة بما يؤدي الى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة اقل من زيادة الدخل ،وهو ما يعيد وجود الفجوة السابقة مرة اخرى ،لتتسبب في وجود البطالة .

ويمكن أيضا ان نعرف من نظرية الطلب الفعال ومما سبق ان الدول الفقيرة تكون فيها الفجوة بين الدخل والاستهلاك ضيقة (وذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول الفقيرة) ومن ثم يمكن تغطيتها بكمية قليلة من الاستثمار الاضافي بسهولة لتصل الى التشغيل الكامل. اما بالنسبة للدول الغنية ذات الدخول المرتفعة فان هذه الفجوة بين الدخل والاستهلاك تصبح كبيرة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك ،وهو ما يستلزم حجم كبير من الاستثمارات ليمكن تغطية هذه الفجوة لرفع مستوى الطلب الفعال ولتحقيق التشغيل الكامل،وفي الغالب

فان هذه الاستثمارات لا تكون متاحة للدول الغنيه ،ومن ثم تظل هذه الفجوة ويظل مستوى الطلب الفعال أقل من تحقيق التشغيل الكامل بالتالي توجد البطالة بشكل واسع فى البلدان الغنية .

بالاضافه الى ذلك فان الدول الغنية المتقدمة تتوافر فيها الاصول الانتاجية ،وهو ما يقلل الحافز للاستثمار ، اذ الاستثمار الجديد يجد منافسة قوية من المشروعات المشابهة وضعف الحافز على الاستثمار يزداد تبعا لضيق مجالات الاستثمار اذ ان كل مجال استثمار توجد فيه مشروعات وقوى انتاج تقوم بالعمل والانتاج . هذا الجو الاستثمارى الذى يسوده ضعف الحافز على الاستثمار ،يساهم فى تقليل الاستثمارات الجديدة وبالتالى تخفيض مستوى الطلب الفعال ،وهذا الجو الاستثمار ينتقل اثره الى الاستهلاك لينخفض هو الاخر مما يقود الى تخفيض الطلب الفعال ،ومن ثم نقص التشغيل والعماله ،وتزايد البطاله وبالتالى زيادة الفقراء اكثر رغم غنى المجتمع ووفرة موارده.

...

الفصل الثانى : دالة الاستهـــلاك

أحد أهم مكونات الطلب الفعال هو الطلب الاستهلاكـــى وقد قدم كينز دراسة للاستهلاك من خلال عرضه لاهم احد ادواتـــه التحليلية المعروفة بدالة الاستهلاك .

مفهوم دالة الاستهلاك :

دالة الاستهلاك (او الميل للاستهلاك) انما تصور العلاقـة بين الدخل والاستهلاك، فهناك علاقة دالية بين الدخل القومـــى الاجمالى والاستهلاك القومى . هذه العلاقة الدالية تكتب علـــى النحو التالى (ك = د ل). حيث (ك) تعبر عن الاستهـــلاك الكلى ،(ل) تعبر عن الدخل القومى الاجمالى ،(د) انما تعبـر عن العلاقة الدالية بينهما . حيث يكون الاستهلاك المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل ،ومن ثم يمكن تحديد العلاقـــــة بينهما فى ظل ثبات باقى العوامل الاخرى المؤثره على كـــل منهما .

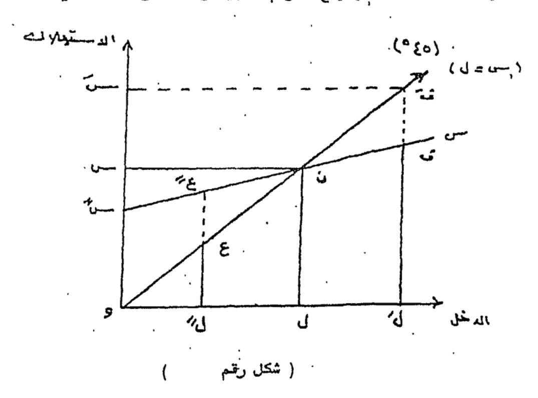
وفى الحقيقة الميل للاستهلاك او دالة الاستهلاك عبارة عـن جدول يعبر عن حجم الانفاق على الاستهلاك من عدة مستويــــات مختلفة للدخل كما فى الجدول التالى (رقم) .

(جدول رقم)

جدول الاستهـــلاك والدخـــــل

الدخـــل	الانفاق على الاستهـــلاك
٠	٢٠
٦٠	٧٠
١٢٠	١٢٠
١٨٠	١٧٠
٢٤٠	٢٢٠
٣٠٠	٢٧٠
٣٦٠	٣٢٠

ويوضح الجدول السابق أن الاستهلاك دالة الزيادة فى الدخل، أى أن زيادة الدخل تؤدى الى زيادة الانفاق على الاستهلاك . فعندما يكون الدخل مساويا صفر خلال فترة للكساد فان الافراد يقومون بالانفاق على الاستهلاك من مدخراتهم السابقة لانهم لايستطيعون وقف الاستهلاك نهائيا عن ضروريات الحياة مثل الطعام والشراب والكساء...الخ . ولذلك فان الاعتماد على المدخرات السابقة يظل حتى يتحقق الدخل الذى يتساوى مع الاستهلاك الضرورى . وبعد ذلك فان الزيادة فى الدخل تؤدى الى زيادة الاستهلاك . ويوضح الرسم البيانى التالى هذه الحقيقة .



(شكل رقم)

وسوف نقيس حجم الدخل على المحور الافقى ،وحجم الاستهلاك على المحور الراسى ،وخط ٤٥° الذى يبعد مسافة متساوية من كل من المحور الافقى والمحور الراسى ،ومنحنى الاستهلاك (س) هو دالة خطية للاستهلاك الذى يتغير بطريقة منتظمة . ويرتفع خط دالة الاستهلاك الى اعلى ناحية اليمين دلاله على زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل ويعبر عن علاقة دالية متزايدة . وعند

النقطة (ن) يتقاطع منحنى الاستهلاك مع خط ٤٥° ويتساوى الاستهلاك مع الدخل . (و ل = و س) ؛ وعندما يتزايد الدخل الى (و لَ) فان الاستهلاك يتزايد الى (و سَ) ولكن الزيادة فى الاستهلاك اقل من الزيادة فى الدخل (س سَ < ل لَ) . وهذا : الجزء من الدخل الذى لم ينفق على الاستهلاك يدخر وتعبر عنه المسافة (ف فَ) بين خط ٤٥° وخط الاستهلاك . وعلى ذلك فان دالة الاستهلاك لا تقيس حجم الدخل الموجه الى الاستهلاك فقط بل كذلك تقيس حجم الدخل الموجه للادخار . فخط ٤٥° هو خط عدم الادخار حيث الادخار يساوى صفر ، اما الخط (س) فانه يشير الى انقسام الدخل بين الاستهلاك والادخار .

الميل للاستهلاك

يرتبط بدالة الاستهلاك الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدى للاستهلاك .

الميل المتوسط للاستهلاك . ويحدد الميل المتوسط للاستهلاك معامل يوضح الاستهلاك منسوبا الى مستوى الدخل . ونحصل عليه بقسمة الجزء المنفق على الاستهلاك على الدخل ، اى ان الميل

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{\text{الانفاق على الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{س}}{\text{ل}} .$$

وبطبيعة الحال فان هناك الميل المتوسط للادخار ، وهو معامل يقيس حجم الادخار منسوبا الى الدخل ، وعلى ذلك فان

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الجزء المدخر من الدخل}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{د}}{\text{ل}}$$

ومن البديهى ان يكون مجموع كل من الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل المتوسط للادخار مساويا لواحد صحيح ، اذ أن كل منهما نسبة من شئ واحد وهو الدخل ، الذى ينقسم بطبيعة الحال الى استهلاك او ادخار .

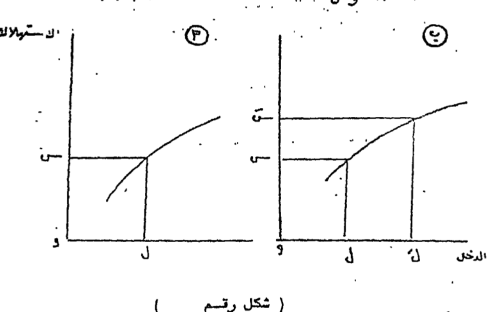
ويلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد مستوى الدخل وارتفع ،وبالتالى نجد ان الميل المتوسط للادخار يتزايد بتزايد الدخل وارتفاع مستواه . ويمكن أن نلاحظ هذه الحقائق من الجدول التالى (جدول رقم) .وفى هذا الجدول نجد الميل المتوسط للاستهلاك فى العمود الثالث يتناقص كلما ارتفع مستوى الدخل اذ ينقص الجزء الموجه للاستهلاك من الدخل كلما ارتفع مستواه ،وعلى العكس نجد الميل المتوسط للادخار يرتفع كلما ارتفع مستوى الدخل ،وذلك لزيادة الجزء الموجه للادخار كلما ارتفع مستوى الدخل.

(جدول رقم)

الدخل	الاستهلاك	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار	الميل الحدى للاستهلاك	الميل الحدى للادخار
١٢٠	١٢٠	١٢٠/١٢٠ = ١ = ١٠٠٪	صفر	—	—
١٨٠	١٧٠	١٧٠/١٨٠ = ٩٢ر٠ = ٩٢٪	٠٨ر٠	٥٠/٦٠ = ٨٣ر٠	١٧ر٠
٢٤٠	٢٢٠	٢٢٠/٢٤٠ = ٩١ر٠ = ٩١٪	٠٩ر٠ = ٩٪	٥٠/٦٠ = ٨٣ر٠	١٧ر٠
٣٠٠	٢٧٠	٢٧٠/٣٠٠ = ٩٠ر = ٩٠٪	١٠ر٠ = ١٠٪	٥٠/٦٠ = ٨٣ر	١٧ر٠
٣٦٠	٣٢٠	٣٢٠/٣٦٠ = ٨٨ر٠ = ٨٨٪	١٢ر٠ = ١٢٪	٥٠/٦٠ = ٨٣ر٠	١٧ر٠

ويمكن ايضاح ما سبق بيانيا (الشكل رقم) ،حيث سوف نقيس الدخل على المحور الافقى وحجم الاستهلاك على المحور الراسى

ويمكن قياس الميل المتوسط للاستهلاك على اى نقطة على المنحنى (س) بقسمة الجزء الموضح لحجم الاستهلاك على الجزء الموضح للدخل كما فى الجزء (أ) من الرسم حيث الميل المتوسط للاستهلاك = $\frac{و س}{و ل}$ ،وكذلك يظهر من الرسم (أ)



(شكل رقم)

تناقص الميل المتوسط للاستهلاك ،والذى يدل عليه انسياب المنحنى (س) من اليسار الى اليمين .

الميل الحدى للاستهلاك

وهو ايضا معامل يقيس التغير فى الاستهلاك منسوبا الى التغير فى الدخل ،ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير فى الاستهلاك على التغير فى الدخل .وكذلك فان الميل الحدى للادخار معامل يقيس التغير فى الادخار منسوبا الى التغير فى الدخل .ومجموع كلاهما لابد ان يساوى ايضا واحد صحيح . اذ ان كل منهما نسبة الى شىء واحد . وهو التغير فى الدخل . وعلى ذلك فان :

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الدخل}} ،$$

$$\text{والميل الحدى للادخار} = \frac{\Delta \text{ الادخار}}{\Delta \text{ الدخل}}$$

ويمكن حساب الميل الحدى للادخار على اساس انه يساوى (١ - الميل الحدى للاستهلاك) ،كما هو موضح فى الجدول السابق

والرسم البيانى السابق (ب) يوضح الميل الحدى للاستهلاك . وهو يساوى $\frac{س - س'}{ل - ل'}$ ، حيث (س - س') تعبر عن التغير فى الاستهلاك ، (ل - ل') تعبر عن التغير فى الدخل .

اهمية الميل الحدى للاستهلاك :

الميل الحدى للاستهلاك يمثل مقدار التغير فى الاستهلاك منسوبا الى التغير فى الدخل. والميل الحدى للاستهلاك يتناقص مع زيادة الدخل مثل الميل المتوسط للاستهلاك ، الا ان هذا التناقص يكون اكبر بالنسبة للميل الحدى للاستهلاك عن تناقص الميل المتوسط للاستهلاك. وعندما يتناقص الدخل فان الميل المتوسط للاستهلاك يرتفع ،وكذلك الميل الحدى للاستهلاك ، الا أن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك يكون أسرع من ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك بنقصان الدخل. وهذه التغيرات تحدث فى دورات تقلب الدخل بالزيادة والنقصان فى الفترة الطويلة اما فى الفترة القصيرة فانه لا تغير فى الميل الحدى للاستهلاك ،ويكون الميل الحدى للاستهلاك اقل من الميل المتوسط للاستهلاك .

ولقد اعطى كينز اهتمامه أساسيا للميل الحدى للاستهلاك اذ ان تحليله يهتم بالفترة القصيرة بينما الميل المتوسط للاستهلاك له أهمية فى التحليل الاقتصادى للفترة الطويلة . الا ان الاقتصاديين التاليين لكينز انتهوا الى ان كلا النوعين من الميل (المتوسط والحدى) له نفس الاهمية فى تحليل الفترة الطويلة ،وفى الغالب تساوى كلاهما ٩ر. تقريبا . ومع ذلك ... كينز اعطى الميل الحدى للاستهلاك اهتماما اكبر ،فالمفروض أن قيمته ايجابية واقل من واحد صحيح ،وهو ما يشير الى أن

الزيادةفى الدخل لاتنفق كلها فى الاستهلاك ،وكذلك على العكس فان الانخفاض فى الانفاق على الاستهلاك ليس بنفس نسبة انخفاض الدخل ولايمكن أن يصل الى الصفر. وافتراض كينز أن الميل الحدى للاستهلاك موجب وأقل واحد صحيح ذات اهمية خاصة فى التحليل الاقتصادى ،فالى جانب انها تدلنا على أن الاستهلاك دالة الزيادة فى الدخل ، اى يتزايد بتزايد الدخل،وان نسبة زيادته أقل من نسبة زيادة الدخل، فانه يساعدنا فى شرح قضايا ومشاكل متعددة ،مثل (١) الاحتمال النظرى لوجود فائض انتاج أو توازن الاقتصاد القومى مع وجود بطالة.(٢) الاستقرار النسبى للاقتصاديات الصناعية المتقدمة، وهذه المجتمعات ذات الدخل الاعلى تكون فيها الفجوة بين الاستهلاك والدخل كبيرة بالشكل الذى يصعب تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستثمارات الاضافية وبالتالى يؤدى عدم تغطيتها الى أن يستمر توازن الاقتصاد القومى مع سيادة البطالة. وتكمن أهمية فكرة الميل الحدى للاستهلاك فى تحديد كيفية تغطية هذه الفجوة.(٣) يوضح الميل الحدى للاستهلاك كيف يمكن استخدام فكرة المضاعف فى تحقيق زيادة الدخل القومى كما سوف نرى لاحقا.

قانون كينز للاستهلاك

ويطلق عليه كينز القانون النفسى للاستهلاك Psychological Law of Consumption. والذى يكون أساس دالة الاستهلاك. والقانون يشير الى انه عندما يزيد الدخل فان الاستهلاك يزيد ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل وايضا عندما ينقص الدخل ،فان الاستهلاك ينقص ولكن بنسبة أقل وهذا القانون له ثلاثة أوجه.

١ ــ عندما يتزايد الدخل يتزايد الانفاق على الاستهلاك ولكن بكمية أقل من زيادة الدخل. والسبب فى ذلك أن هناك اشباع متحقق من الدخل قبل زيادته ،ولذلك فان الزيادة فى الدخل انما ينفق منها فقط على استكمال بعض جوانب الاشباع

فقط وبذلك لاتنفق الزيادة بالكامل ويكون المنفق من الزيادة أقل منها .

٢ - كلما كان الدخل الاصلى كبيرا كلما كان الانفاق من الزيادة فيه أقل. والسبب فى ذلك هو زيادة مستوى الاشباع مع الدخل الاصلى ،بحيث ان الزيادة فى الدخل لاينفق منها الا جزءيسير للغاية ،وهكذايزداد تناقص النسبة الموجهة للاستهلاك من الزيادة فى الدخل كلما استمر الدخل فى الزيادة .

٣ - ان الزيادة فى الدخل تؤدى الى زيادة الاستهلاك وكذلك زيادة الادخار ،وكلما كان الدخل الاصلى مرتفعا كان الجزء الموجه للادخار اكبر من الجزء الموجه للاستهلاك من الزيادة فى الدخل. ويوضح ذلك الجدول التالى (جدول رقم) .

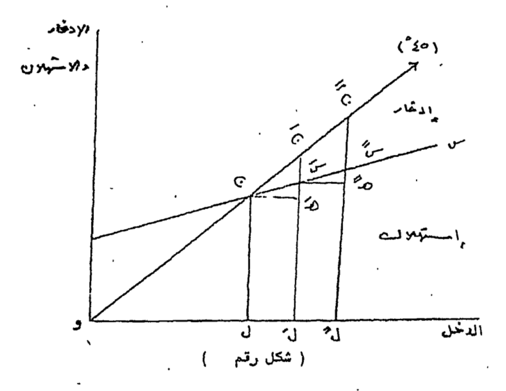
(جدول رقم)

الدخل	الاستهلاك	الادخار
صفر	٢٠	٢٠ -
٦٠	٧٠	١٠ -
١٢٠	١٢٠	صفر
١٨٠	١٧٠	١٠
٢٤٠	٢٢٠	٢٠
٣٠٠	٢٧٠	٣٠
٣٦٠	٣٢٠	٤٠

يظهر من الجدول ان الزيادة فى الدخل ٦٠ وحدة نقدية بينما الزيادة فى الاستهلاك ٥٠ وحدة نقدية ،فهناك زيادة فى الاستهلاك بزيادة الدخل . وكذلك يظهر الزيادة فى الدخل ٦٠ وحدة

انقسمت الى أستهلاك ٥٠ وحدة وادخار ١٠ وحدات، ويتضح ايضـا انه مع زيادة الدخل يتزايد الادخار من ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ علـى التوالى :

ومن الرسم البيانى التالى (شكل رقم) تتضح نفس الحقائـق .



(شكل رقم)

من الواضح ان زيادة الدخل من (و ل) الى (و لَ) ، أدى الى زيادة الاستهلاك من (ن ل) الى (سَ ل) ،ولكـن الزيادة فى الاستهلاك اقل من الزيادة فى الدخل ،فاذا كانـت الزيادة فى الدخل تساوى (هَ ن) ،فان الجزء المخصص من هذه الزيادة للاستهلاك (هَ سَ) اقل من الزيادة فى الدخـل (هَ سَ < هَ ن). وكذلك نفس الحال عندما يزيد الدخل (و لَ) الى (و لً) فان الاستهلاك يزيد بمقدار (هً سً) وهو اقل مـن مقدار الزيادة (هً نً).

وكذلك يتضح مع زيادة الدخل اتساع فجوة الادخار، اى انه كلما زاد الدخل كلما زاد التوجه الىالادخار اكثر واكثر ومن ثم تتناقص النسبة من الزيادة فى الدخل الموجه الى الاستهلاك .

ويعتمد قانون الاستهلاك عند كينز على الافتراضات التالية :

١ - افتراض ثبات الظروف النفسية والمؤسسة التى تؤثر فى الانفاق الاستهلاكى ، مثل توزيع الدخل ، والاذواق، والعادات الاجتماعية ،وتحرك الاسعار ،والنمو السكانى .. الخ .وفى الاجل القصير فان كل هذه المؤثرات تظل ثابته ،ومن ثم يعتمد مستوى الاستهلاك على مستوى الدخل . وثبات هذه العوامل يؤدى الى استقرار دالة الاستهلاك .

٢ - افتراض سيادة الاوضاع والظروف العادية ، اما وجود ظروف طارئة مثل الحرب ، او التضخم الجامح ،فان الافراد سوف ينفقون كل دخولهم على الاستهلاك .

٣ - سيادة الحرية ومبدا دعه يعمل الذى يقوم عليه النظام الراسمالى، وهو يسود فى الاقتصاديات الرأسمالية الغنية حيث لايوجد تدخل حكومى. فالافراد سوف يكونون احرارا فى انفاق الزيادة فى دخلهم، اما فى حالة تنظيم المشروعات الخاصة ، أو تنظيم الانفاق الاستهلاكى بواسطة الدولة فان قانون الاستهلاك لاينطبق . ولذلك فان القانون لاينطبق فى الدول الاشتراكية وفى الدول التى تدير الدولة فيها الاقتصاد.

وفى الواقع ان قانون كينز للاستهلاك ينطبق على السلوك الكلى للمستهلكين فى الفترة القصيرة وفى الظروف العادية .

اهمية تطبيق قانون كينز في الاستهلاك

١ - اثبات خطأ قانون ساى . قانون ساى يسلم بشأن العرض يخلق الطلب المساوى له ،وعلى ذلك فانه لايوجد أزمة افراط انتاج عامة ،وكذلك لاتوجد بطالة عامة .وقانون الاستهلاك لكينز انما يلغى قانون ساى،لانه عندما يزيد الدخل فان الاستهلاك يزيد ولكن بنسبة اقل ،وبكمية اقل . اى ان كل ما ينتج (الدخل) لايذهب بالكامل للسوق(ينفق)عند زيادة الدخل وعلى ذلك فالعرض يكون أقل من أن يخلق الطلب ،بل هو أكثر من الطلب ،ومن ثم يقود الى فائض انتاج والى وفرة السلع فى السوق بلامشترى ،ولذلك يقرر المنتجون تخفيض حجم الانتاج مما يوجد البطالة .

٢ - اثبات ضرورة تدخل الدولة : ففى ظل قانون ساى فان التوازن التلقائى بتحقق بتساوى العرض الكلى والطلب الكلى فى ظل مبدا دعه يعمل ، الا انه فى ظل قانون كينز فان التوازن التلقائى لن يتحقق ، اذ ان الزيادة فى الدخل لن يقابلها زيادة فى الانفاق مساوية ،ومن ثم يكون قصور الطلب الكلى عن العرض الكلى ويظهر فائض الانتاج والبطالة .وليس من حل الا بتدخل الدولة لتعالج كلاهما من خلال السياسة العامة .

٣ - ايضاح الاهمية القاطعة للاستثمار: بعد ان اوضح قانون كينز للاستهلاك عدم انفاق كل الزيادة فى الدخل فى الاستهلاك ،وهو ما يخلق فجوة بين الدخل والاستهلاك ،والتى لابد أن تغطى سواء بزيادة حجم الاستهلاك او زيادة حجم الاستثمار، والا فان المجتمع سوف يعانى من انخفاض الناتج وانخفاض حجم التشغيل .وما دامت دالة الاستهلاك مستقرة وثابتة فى الفترة القصيرة ، اى ان الميل للاستهلاك ثابت فى الفترة القصيرة فان هذه الفجوة بين الدخل والاستهلاك يمكن ان تغطى بواسطة

زيادة الاستثمار ،وهكذا اوضح قانون الاستهلاك الدور الهـــام للاستثمار فى زيادة حجم التشغيل والانتاج.

٤ - اثبات وجود التوازن الاقتصادى مع وجود البطالة :

تعتمد فكرة كينزعلى وجود التوازن الاقتصادى مع وجـود البطالة على قانون الاستهلاك ،فنقطة تحديد الطلب الفعال التى تحدد التوازن الاقتصادى ،لاتصل بالاقتصاد القومى الى مستـوى التشغيل الكامل ،بل تكون عند مستوى التشغيل الناقـص ، لان المستهلكين لم ينفقوا كامل الزيادة فى الدخل على الاستهـلاك وهو ما يجعل هناك نقص فى الطلب الكلى.ومستوى التـــوازن الاقتصادى المحقق للعمالة الكاملة يتحقق اذا ما استطاعـت الدولة ان تزيد الاستثمار لتسد الفجوة بين الدخل والاستهلاك.

٥ - ميل الكفاية الحدية لراس المال الى التناقـص

فقانون الاستهلاك لكينز يشير الى ميل الكفاية الحديـة لراس المال الى التناقص فى الاقتصاد الحر الذى يقوم علـى مبدأ دعه يعمل الرأسمالى - فعندما يتزايد الدخل ولايتزايـد الاستهلاك بنفس الكمية فهناك انخفاض فى الطلب الاستهلاكى عـن السلع الاستهلاكية ، وهذا سوف يسبب فائض السلع فى الســوق. والمنتجين سوف يضطرون الى تخفيض حجم الانتاج،وهو ما يخفـض طلبهم على السلع الراسمالية ،وبالتالى يخفض معدل الاربـاح التوقعية وحجم الاعمال المتوقعة،وهو ما يتضمن انخفاض الكفاية الحديةلراس المال. وليس من الممكن ايقاف هذا الميل لانخفـاض الكفاية الحدية لراس المال الا اذاتم رفع وزيادة الميــل للاستهلاك .

٦ - خطورة دوام مزيد من الادخار او دوام الفجـوة الاستثمارية :

يشير قانون الاستهلاك لكينز الى خطورة زيادة الادخـار او استمرار فجوة نقص الاستثمار التى تظهر فى الدول الرأسمالية

الفنية ،لان الافراد عندما يكونوا اغنياء فان الفجوة بين الدخل و الاستهلاك تتسع . وهذا الميل طويل الاجل لزيادة الادخار وإنخفاض الاستثمار انما هما من الخصائص المميزه للكسادالعام. فعندما يكون الافراد اغنياء،فان ميلهم للاستهلاك ينخفض ويدخرون اكثر. وهذا يتضمن فى نفس الوقت طلباقل على السلع والخدمات يؤدى الى انخفاض الاستثمار. وهذا الاتجاه من اهم مسببات الكساد.

الفصل الثالث ـ محددات دالة الاستهلاك

حدد كينز عاملين هامين يؤثران على دالة الاستهلاك ويحددان وضعها وميلها. وهما العوامل الموضوعية،والعوامل الشخصية.

والعوامل الشخصية تتضمن خصائص الطبيعة الانسانية وسلوكها الاجتماعى ،وكذلك سلوك المؤسسات الاجتماعية. وهذه العوامل وان كانت ليست ثابته ، الا انتغييراتها ضئيلة للغاية فى الزمن القصير ،وفى الظروف العادية. وهى عرضة للتغير فى الظروف غير العاديةمثل الظروف الثورية. وهى تحدد وضع وميل منحنى الاستهلاك الذى هو مستقيم وثابت فى الفترة القصيرة.

أما العوامل الموضوعية فهى التى تستطيع ان تحدث تغيرات فى الاستهلاك ،ومن ثم تتسبب فى نقل دالة الاستهلاك (منحنى الاستهلاك) .

العوامل الشخصية :

وهى العوامل التى تحمل الشخص على تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار وهى :

١ ـ تكوين احتياطى لمواجهة حوادث غير متوقعة.

٢ ـ تكوين احتياطى لمواجهة حوادث متوقعة مثل اعتزال الخدمة او الوصول الى سن المعاش .. الخ.

٣ - زيادة تنمية الاموال عن طريق سعر الفائدة .

٤ - تحسين أحوال المستقبل .

٥ - التمتع بالاستقلال وحرية التصرف بتكوين ثروة تضمن ذلك .

٦ - تكوين راس مال يستخدم فى المضاربة او التجارة او المشروعات الجديدة .

٧ - ترك ثروة للورثة .

٨ - حب البخل عند البخلاء .

وكذلك يقوم الافراد والمنظمات الحكومية والمنشات الخاصة بتقليل الاستهلاك تحت دوافع اخرى تدفعهم للادخار هى :

١ - باعث المشروع ، اى الرغبة فى تكوين احتياطى يمكن استثماره فى المستقبل .

٢ - باعث السيولة ، وذلك لتكوين ثروة لمواجهة الاحتمالات والصعوبات المالية .

٣ - باعث تحسين المشروع ، لزيادة التوسع فى اعمال المشروع .

٤ - باعث الحكمة المالية ، لتكوين احتياطى يغطى سداد ديون المشروع او توقف العملاء عن الدفع للمشروع .

وهذه العوامل الشخصية تختلف من مجتمع لاخر حسب العادات السائدة ودرجة التعليم وانتشار الثقافة ، وكذلك تبعا للمعتقدات السائدة ، وتبعا للآمال المراد تحقيقها ، وتبعا لطريقة توزيع الثروة والدخل . وهذه العوامل الشخصية ليست محلا للتغير على المدى القصير ، ولذلك فان الميل للاستهلاك لايتغير فى الزمن القصير تبعا للعوامل الشخصية ، ولكن يمكن ان يتغير تبعا للعوامل الموضوعية .

العوامل الموضوعية

وهى العوامل المؤثرة فى الميل للاستهلاك فى الفترة نصيرة وهى :

١ - تغير مستوى الاجور والاسعار: فالاجور الحقيقية تتأثر بمستوى الاسعار فانفاق الشخص على سلعة يتأثر بالتغيرات فى الاسعار ، اذ يؤثر المستوى العام للاسعار على الدخول الحقيقية ويؤدى الى تغير القيمة الحقيقية للنقود.

وكينز لم يهتم بتحويل القيم النقدية الى قيم حقيقية وعلى ذلك فان ما يعنينا هو الدخل النقدى بدرجة اكبر من الحقيقى مع افتراض ثبات مستوى الاسعار فى الفترة القصيرة.

٢ - التغير فى أذواق المستهلكين . يؤدى التغير فى أذواق المستهلكين الى تغير الطلب على سلع الاستهلاك ،ولكن هذا التغير لايحدث فى الفترة القصيرة بشكل كبير مؤثر فى الاستهلاك .

٣ - الارباح او الخسائر القدرية : وتنصرف الى التغيرات القدرية فى قيمة الاصول التى يملكها الافراد ،مثل زيادة قيمة الأوراق المالية ،فرغم ان دخول الافراد مالكيها لم ترتفع الا ان زيادة قيمة اصولهم تشعرهم بالاغتناء بما يؤدى الى زيادة اقبالهم على الاستهلاك. وهذه التغيرات لاتؤدى الى التاثير بشكل جوهرى ايضا على الاستهلاك.

٤ - التغيرات فى السياسة المالية. كما لو غيرت الدولة من سياستها الضريبية بأن رفعت معدلات الضريبة وفئاتها بما يؤثر فى دخول الافراد بالنقصان فيقلل ذلك من اقبالهم على الاستهلاك ، او تخفيضها للضرائب بما يزيد من دخول الافراد فيزيد اقبالهم على الاستهلاك. وكذلك فرض الضرائب

التصاعدية على التركات تقلل من ميل الافراد للادخار ليتحولوا الى الاستهلاك - وكذلك سياسة اعادة توزيع الدخل فى صالح الفقراء ومحدودى الدخل سواء من خلال برامج الخدمات العامة او التوزيعات للدخول انما يزيد الميل للاستهلاك على مستوى المجتمع .

٥ - التغير فى احتياطيات الاستهلاك : وهو الجزء الذى يقتطعه المنظمون من ارباح المشروعات لتغطية استهلاك الالات والمعدات والمبانى والانشاءات ،فانها تقلل الارباح الموزعة على المساهمين ،وهو ما يخفض دخولهم ويخفض استهلاكهم . بل ان فترة الابطاء بين تحقيق الارباح وبين دفعها يبطئ من عمل المراحل الاستهلاكية للمضاعف ويؤجل خلق الدخول لبعض الوقت ولذلك فان زيادة ما تدخره المشروعات يقلل من الانفاق الاستهلاكى .

٦ - التغير فى التوقع : عندما يتوقع الافراد ماهو مخالف للظروف الحالية ،ينعكس اثر ذلك على الاستهلاك ،فلو توقع الافراد حدوث حرب مثلا بما يصاحبها من نقص فى السلع الاستهلاكية ،فان الافراد يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية اقبالا شديدا مما يزيد من نسبة المنفق على الاستهلاك من الدخل .

٧ - التغيرات الكبيرة فى سعر الفائدة : تغير سعر الفائدة بشكل كبير يؤدى الى تغيرات كبيرة فى قيم الاسهم والسندات ،ويؤدى الى ظهور الارباح القدرية ،وهو مايؤثر على الاستهلاك. اما التغيرات فى سعر الفائدة فى الفترة القصيرة فان كينز يرى ان اثرها محدودا علم حجم الانفاق.

٨ - التغير فى توزيع الدخل. اذا زادت دخول العمال فان الميل للاستهلاك يرتفع ،اما اذا زادت دخول الملكية والدخول

الريعية على حساب دخول العمل والاجور فان الجزء الاكبر سوف يذخر ولن يذهب الى الاستهلاك. وعلى ذلك فانه باستثناء الظروف غير العادية كالحروب او الثورات او الكوارث الطبيعية فان الميل للاستهلاك يكون مستقرا فى الفترة القصيرة. وعلى ذلك انتهى كينز الى افتراض ثبات الميل للاستهلاك فى الفترة القصيرة ،وكقاعدة عامة يعتمد مقدار الاستهلاك الكلى على حجم الدخول الكلية.

الفصل الرابع. دالة الاستثمار

فى الحديث الدارج ،الاستثمار يعنى شراء الاسهم والسندات والاوراق المالية والعروض الموجودة والمتداولة فى سوق راس المال. ولكن هذا ليس استثمارا حقيقيا ،اذ انها ببساطة نقل للاصول الموجودة من مالك لاخر. وهذه تسمى بالاستثمارات المالية التى لا تؤثر فى الانفاق الكلى. ففى مفهوم كينز الاستثمار يعنى الاستثمار الحقيقى الذى يضيف الى الطاقة الانتاجية او الى راس المال الالى. فهو يقود الى الزيادة فى مستوى الدخل والانتاج بزيادة انتاج وشراء السلع الراسمالية وعلى ذلك الاستثمار يتضمن المشروعات الجديدة ،والالات ، وكذا الانشاءات ،وزيادة راس المال الاجتماعى مثل السدود والطرق والمساكن ...الخ. بالاضافه الى صافى الاستثمار الاجنبى والمخزون السلعى والاسهم فى المشروعات الجديدة. وبكلمات جوان روبنسون " الاستثمار يعنى الاضافه الى راس المال ،مثل بناء مسكن جديد ،ومنشأة جديدة ، أو يعنى الاضافة الى السلع الحاضرة.

وراس المال من ناحية اخرى ،يرجع الى الاصول الحقيقية مثل المشروعات والمصانع ، الالات ،والمخزون من السلع المصنوعة أو نصف المصنوعة. فهو اى مدخل تم انتاجه سابقا ليستخدم فى مراحل الانتاج لينتج سلعا اخرى. وكمية راس المال المتاحة فى

مجتمع هى ارصدة راس المال. وعلى ذلك فان راس المال ياخذ مفهوم الرصيد.

ولكى يكون الامر اكثر تحديدا ، فالاستثمار هو انتاج او تملك الاصول الراسمالية خلال فترة زمنية معينة .ولايضاح ذلك نفترض ان الاصول الانتاجية لمنشأة فى ٣١ مارس عام ١٩٨١ تعادل ١٠٠ مليون وحدة نقدية ،واستثمرت ١٠ ملايين وحدة نقدية خلال العام ٨١ - ١٩٨٢" فى نهاية العام التالى (٣١ مارس عام ١٩٨٢) فان راس مالها سوف يصبح ١١٠ مليون وحدة نقدية .فاذا ارمزنا للاستثمار بالرمز (ث) ،(ر) لراس المال ،(ن) الزمن عام فان :

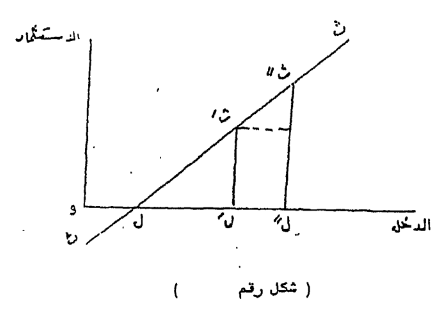
$$ث_ن = ر_ن + ر_{ن-١}$$.

راس المال والاستثمار مرتبطين ببعض عن خلال الاستثمار الصافى والاستثمار الاجمالى وهو الكمية الاجمالية المنفقة على الاصول الراسمالية الجديدة فى العام. ولكن راس المال يبلى كل عام نتيجة الاستهلاك او التقادم .والاستثمار الصافى هو الاستثمار الاجمالى منقوص منه تكاليف الاستهلاك والتقادم (او التكاليف الاستثمارية للاحلال)، وهذه هى الاضافة الصافية لرصيد راس المال الموجود فى الاقتصاد القومى.فاذا كان الاستثمار الاجمالى مساويا للاستهلاك فان الاستثمار الصافى يصبح صفر ولاتوجد اى اضافة الى رصيد راس المال. اما اذا كان الاستثمار الاجمالى اقل الاستهلاك ،فان هناك استثمار سلبى ورصيد راس المال يتناقص وعلى ذلك فمن اجل الزيادة فى رصيد راس المال الحقيقى فى اقتصاد ما ،لابد ان تكون قيمة راس المال الاجمالى اكبر من قيمة الاستهلاك ،بحيث يكون هناك استثمار صافى .

أنواع الاستثمارات

١ - الاستثمار التابع (المولد) .والاستثمار الحقيقى قد يكون تابعا . فالعوامل التى تدفع الاستثمار وتؤثر فيه هى الربح او الدخل. اما العوامل الاخرى مثل الاثمان، الاجـــور وتغيرات سعر الفائدة التى تؤثر فى الارباح ،تؤثرفى الاستثمار التابع ،كما ان الطلب ايضا يؤثر فى الاستثمار. فعندما يتزايد الدخل ،فان الطلب على الاستهلاك يتزايد وحتى يمكن ملاقـــاة ذلك الاستهلاك فان الاستثمار لابد ان يتزايد.وفى التحليل النهائى الاستثمار التابع (المولد) انماهو دالة الدخل ، اى ان :

ث = د (ل)، فهو تابع للدخل ، اى يتزايد بزيادة الدخل وينقص بنقصان الدخل كما فى الرسم التالى (شكل رقم)



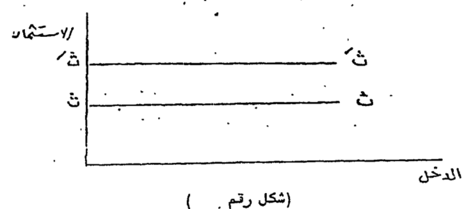
(شكل رقم)

(ثه ث) هو منحنى الاستثمار الذى يوضح الاستثمار التابع عند مستويات مختلفة من الدخل. والاستثمار التابع يســاوى صفر عندما يكون الدخل (و ل) .وعندما يرتفع الدخل الـــى (و ل″) يرتفع الاستثمار التابع الى (ل″ ث″)،وعندمــا ينخفض الدخل الى (و ل′) ينخفض الاستثمار (ل′ ث′).

الميل المتوسط للاستثمار : وهو معامل الاستثمار الى الدخل ، اى ($\frac{ث}{ل}$) فاذا كان الدخل يساوى ٤٠ مليون جنيه والاستثمار ٤ مليون جنيه فان الميل المتوسط للاستثمار سوف يساوى $\frac{٤}{٤٠}$ = ١ر٠٠

الميل الحدى للاستثمار . وهو معامل التغير فى الاستثمار منسوبا الى التغير فى الدخل ، اى $\frac{\Delta ث}{\Delta ل}$. فاذا كان التغير فى الاستثمار يساوى ٢ مليون ، والتغير فى الدخل يساوى ١٠ مليون ، فان الميل الحدى للاستثمار $\frac{٢}{١٠}$ = ٢ر٠

٢ ـ الاستثمار المستقل : وهو الاستثمار الذى لايرتبط بمستوى الدخل ، ولكن يرتبط بعوامل خارجية مثل التجديدات والاختراعات ، ونمو السكان والقوى العاملة ، والبحوث والمؤسسات الإجتماعية والقانونية ، وهو لايتاثر بالتغيرات فى الطلب ولكنه يؤثر فى الطلب . والاستثمار التى تقوم به الحكومة لاهداف اقتصادية او اجتماعية او القطاع الخاص فهو استثمار مستقل ، وكذلك الاستثمارات التى تتضمن الانفاق على المبانى والسدود والطرق والمدارس والمستشفيات . . الخ . وكل هذه المشروعات عموما تعتبر استثمارات عامة . اى تقوم بها الدولة وكل الاستثمارات التى لايدفع اليها زيادة الدخل القومى تعتبر استثمارات مستقلة سواء قام بها القطاع الخاص او العام وبيانيا نرى الاستثمار المستقل عبارة عن خط افقى (ث ث) مواز للمحور الراسى . كما فى الرسم التالى (شكل رقم)



(شكل رقم)

وهو يدل على انه عند كل مستويات الدخل كمية الاستثمار (و ث) تظل ثابته ،وانتقال منحنى الاستثمار الى اعلى (ث ث َ) يدل على زيادة الاستثمار بمعدل ثابت هو (و ث َ) عند كل مستويات الدخل . وعندما نقوم بدراسة توزيع الدخل فان منحنى الاستثمار المستقل دائما ما يوضع فوق منحنى الاستهلاك (س س) الذى يقطع خط ٤٥° .

محددات الاستثمار :

قرار الاستثمار فى اصول راسمالية جديدة يعتمد على ما اذا كان معدل العائد المتوقع على الاستثمار الجديد اكبر او اقل من سعر الفائدة الذى يدفع على الارصدة . التى سوف توجه الى شراء هذه الاصول، وطالما ان المعدل المتوقع للعائد من الاستثمار اكبر من معدل الفائدة فان قرار الاستثمار يتخذ بشراء الاصول الانتاجية .

وفى الحقيقة ،هناك ثلاثة اعتبارات تؤخذ فى الاعتبار عند اتخاذ اى قرار استثمارى. فهناك تكلفة الاصول الانتاجية ،وهناك معدل العائد منها خلال عمرها الانتاجى ،وهناك معدل الفائدة السائد فى السوق . ولقد جمع كينز هذه العوامل الثلاثة فى مفهومه عن الكفاية الحدية لراس المال (ك ح ر) .

الكفاية الحدية لراس المال (ك ح ر) - الكفاية الحدية لراس المال هى اعلى عائد متوقع من اضافة وحدة واحدة من الاصول الراسمالية بعد تغطية تكاليفها . او هى معامل العائد الاضافى المتوقع من اضافة وحدة واحدة من سلع راس المال بالنسبة لثمن عرضها . فاذا كان العائد المتوقع (ت) هومجموع غلة الاصل الصافية طوال فترة عمره الانتاجى، بينما ثمن عرض هذا الاصل (ع) هو تكلفة الحصول عليه ، فان ك ح ر= $\frac{ت}{ع}$ × ١٠٠

واذا كان ثمن عرض الاصل الراسمالي هو ٢٠٠٠٠ جنيه ،والعائد السنوى هو ٢٠٠٠ جنيه ،فان الكفاية الحدية لهذا الاصل تساوى $\frac{٢٠٠٠}{٢٠٠٠٠}$ × ١٠٠ = ١٠ ٪ ،(وبذلك تكون الكفاية الحدية لراس المال هى نسبة الارباح المتوقعة من استثمار معين الى ثمن راس المال) .

كينز يربط بين العائد المتوقع من الاصل الانتاجى وبين ثمن عرض هذا الاصل ليحدد الكفاية الحدية لراس المال ،ويرى ان الكفاية الحدية لراس المال هى المعدل الذى لوخصمت به قيم العوائد المتحققة سنويا من الاصل خلال فترة حياته الانتاجية لكانت هذه القيمة الحالية مساوية لثمن عرض هذا الاصل . ويمكن التعبير عن ذلك كما يلى :

$$ع = \frac{ت_١}{(١ + ر)} + \frac{ت_٢}{(١ + ر)^٢} + \frac{ت}{(١ + ر)^٣} + \cdots + \frac{ت_{٢٠}}{(١ + ر)^ن} \quad (١)$$

حيث ان (ع) هى ثمن العرض او ثمن تكلفة الاصل الرأسمالى ($ت_١$ ،$ت_٢$ ،... $ت_ن$) هى الغلات المتوقعة فى سنوات بقاء الاصل الانتاجى الاولى والثانية .. حتى اخر العمر الانتاجى، (ر) هى معامل الخصم الذى يجعل مجموع غلات الاصل عبر الزمن الانتاجى مساويا حاليا لقيمة الاصل(القيمة الحالية للغلات = ثمن الاصل) وعلى ذلك فان(ر) معدل الكفاية الحدية لراس المال هى معدل الخصم الذى يساوى بين جانبى المعادلة ـ فاذا كان ثمن الاصل الجديد يساوى (١٠٠٠ جنيه)وكان عمره الانتاجى عامان ،ومن المتوقع ان يغل الاصل فى العام الاول(٥٥٠جنيه) وفى العام الثانى (٦٠٥ جنيه) فان معدل الكفاية الحدية لراس المال الذى يساوى بين ثمن الاصل والغلات المتوقعة لهذا الاصل هو (١٠٪)،ذلك ان :

$$١٠٠٠ = \frac{٥٥٠}{(١ ر١)} + \frac{٦٠٥}{(١ ر١)^٢} = ٥٠٠ + ٥٠٠ = ١٠٠٠$$

وفى المعادلة السابقة (١) فان $\frac{ت_1}{(1+ر)}$ تعطى القيمة الحالية للعائد ،والقيمة الحالية للمدفوعات التى سوف يتم استلامها فى المستقبل ،تعتمد على معدل الفائدة التى تخصم به .

فلو توقعنا ان ما تغله آله فى عام هو (١٠٠ جنيه) وان معدل الفائدة هو (٥ ٪) ،فان القيمة الحالية للالة سوف تساوى ($\frac{ت}{1+ر}$)،(وذلك عندما ناخذ فى الاعتبار سعر الفائدة وان الالة سوف تستهلك فى عام) اى تساوى $\frac{١٠٠}{(١٫٠٥)}$ = ٩٥٫٢٤ جنيه

اما اذا افترضنا ان الايراد من الاله سوف يكون (١٠٠ جنيه) وعمرها الانتاجى عامين ،فان القيمة الحالية سوف تساوى $\frac{١٠٠}{(١٫٠٥)}$ = ٩٠٫٧٠ جنيه . وعلى ذلك فان القيمة وعلى ذلك فان القيمة الحاليةلراس المال ترتبط عكسيا بسعر الفائدة . فانخفاض سعر معدل الفائدة يرفع من القيمة الحالية للاصل ،والعكس صحيح . فمثلا اذا كان معدل الفائدة (٥٪) ،فان القيمة الحالية لاصل قيمة (١٠٠جنيه) لعام واحد سوف تكون(٩٥٫٢٤ جنيه) بينما لو ارتفع سعر الفائدة الى (٧ ٪) فان القيمة الحالية سوف تقل الى (٩٣٫٤٥جنيه)،. واذا وصل الى (١٠٪) كانت القيمة الحالية (٩٠٫٩١جنيه).

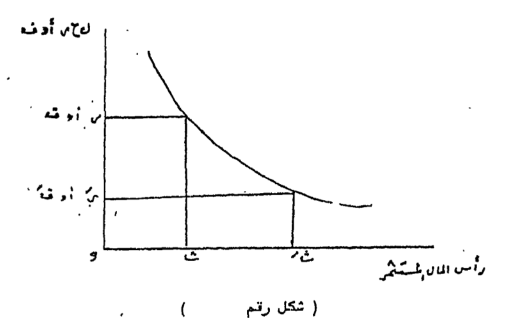
وبطبيعة الحال فان معدل الكفاية الحدية لراس المال هو المعدل المتوقع للعائد بالاضافه الى تكاليف السلعة الراسمالية الجديدة. ومن اجل التعرف على ما اذا كان الأمر يستحق شراء الاصل ،من الضرورى مقارنة القيمة الحالية للاصل بثمن العرض . فاذا كانت القيمة الحالية ستجاوز تكلفة شراء الاصل فان ذلك يدفع على شراؤه ،وعلى العكس اذا ما كانت القيمة الحالية للاصل اقل من تكلفة الحصول على الاصل فانه لايستحق الاستثمار فى الحصول عليه .

ونفس النتيجة نحصل عليها بمقارنة معدل الانتاجية الحدية لرأس المال بمعدل الفائدة فى السوق. فاذا كان معدل الانتاجية الحدية لراس المال اكبر من معدل الفائدة فى السوق للارصدة المقترضة ،فان ذلك يدفع الى شراء الاصل الرأسمالى ،والعكس صحيح. فاذا ما تساوى معدل الفائدة مع معدل الكفاية الحدية لراس المال ،فان المنشأة تكون عند الوضع الامثل لتشغيل راس المال. فاذا ماكان معدل الكفاية الحدية لراس المال اكبر من معدل الفائدة فان هناك ميلا لدى المنشات لكى تقترض لكى تقوم بزيادة الاستثمار فى اصول جديدة . اما اذا كان معدل الكفاية الحدية لراس المال اكبر من معدل الفائدة ،فان المنشات لن تقترض ولن يتم اى استثمار فى اصول جديدة. وهكذا يكون شرط التوازن للمنشاة للوصول الى الوضع الاستثمارى الامثل هو التساوى بين معدل الكفاية الحدية لراس المال ومعدل الفائدة.

وفى حالة اختلال التوازن بين الانتاجية الحدية لراس المال ومعدل الفائدة فيمكن ازالته بتغيير كل من راس المال المستثمر (رصيدراس المال) ، ومن ثم تغيير معدل الكفاية الحدية لراس المال ، او تغيير معدل الفائدة ، او كلاهما . ويجب أن نعلم انه بينما يمكن تغيير رصيد راس المال المستثمر ببطء فان التغيرات فى معدل الفائدة ذو اهمية كبيرة فى استعادة التوازن. وهذه الحقيقة يمكن تطبيقها على المنشاة وكذلك تطبيقها ايضا على الاقتصاد القومى.

منحنى الكفاية الحدية لراس المال.ويوضح الرسم التالى (شكل رقم) منحنى الكفاية الحدية لراس المال فى الاقتصاد القومى. وهو ذو انحدار سالب من اعلى اليسار الى ادنى اليمين ،وهو ما يدل تناقص معدل الكفاية الحدية لراس المال مع زيادة حجم راس المال المستثمر ،والعكس صحيح ،وذلك

لانطباق قانون تناقص الغلة . وهو ما يؤدى الى تناقص الانتاجية الحدية المادية لراس المال وكذلك لتناقص الناتج الحدى بزيادة استخدام وحدات اكثر من راس المال.



(شكل رقم)

. عندما نقيس راس المال المستثمر على المحور الافقى ومعدل الكفاية الحدية لراس المال على المحور الراسى ،فاذا كان راس المال المستثمر (و ش) فان الكفاية الحدية لراس المال تكون (و ر) . فاذا زاد راس المال المستثمر الى (و شَ) فان معدل الكفاية الحدية لراس المال يتناقص الى (و رَ) وزيادة راس المال المستخدم من (ش) الى (شَ) يؤدى الى زيادة حجم الاستثمار الصافى فى الاقتصاد القومى .

بالاضافه الى ذلك ،فانه للوصول الى الحجم الامثل (المرغوب فيه) لراس المال المستخدم فى الاقتصاد القومى فان معدل الكفاية الحدية لراس المال يجب أن يساوى معدل الفائدة . فاذا كان الموجود المستخدم من راس المال هو (و ش)

كما فى الرسم السابق،وكان معدل الكفاية الحدية لراس المال هى (و ر) ،وكان معدل الفائدة (فَ) هو (و رَ) كما فى الرسم السابق ايضا . فان كل فرد فى المجتمع يستطيع أن يقترض ارصدة نقدية تبعا لمعدل الفائدة يقوم باستثمارها فى اصول انتاجية راسمالية . وذلك لان معدل الكفاية الحدية لراس المال (ك ح ر) اكبر من معدل الفائدة (فَ) لان (و ر > فَ) . وسوف يستمر هذا الاتجاه حتى ينخفض معدل الكفاية للحدية لراس المال الى مستوى معدل الفائدة ويتساويا ليصبح كل منهما متساوى (و رَ = و فً) ،وعند هذا التساوى يصل الاقتصاد القومى الى المستوى الامثل لحجم راس المال المستخدم او المستثمر فى عمليات الانتاج الاجتماعى . وانخفاض معدل الكفاية الحدية لراس المال انما يرجع الى زيادة كمية راس المال المستخدم من (و ث الى و ثَ) وهو الحجم من الاستخدام لراس المال المطلوب تشغيلها (الحجم الامثل المرغوب فيه) . وهذه الزيادة فى استخدام اصول انتاجية جديدة (و ث الى و ثَ) تشكل الاستثمارات الصافية التى تمت فى المجتمع . الا انه يجب ملاحظة ان معدل الفائدة هو الذى يحدد الحجم الامثل لراس المال الواجب استخدامه فى الاقتصاد القومى ،ومعدل الكفاية الحدية لراس المال يرجع اليه تحديد الكمية المرغوب فى استخدامها تبعا لسعر الفائدة . اما المنحنى السلبى للكفاية الحدية لراس المال فانه يدل على انه عندما ينخفض سعر الفائدة فان الحجم الامثل لراس المال المستخدم يتزايد .

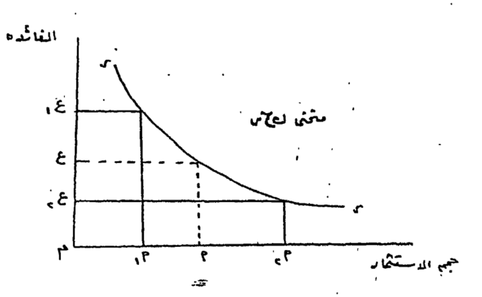
ويجب أن يكون واضحا ان الغلات الصافية ليست متعادلة فى كل سنة وان معدل زيادة الغلة عن التكاليف يتغير اما لتغير الغلة المتوقعة او لتغير التكاليف اوتبعا لهما معا .

واذا كانت الكفاية الحدية لراس المال السابقة هى المتعلقة بالاصل الواحد وتحكم الاستثمار الفردى فاننا لابد أن

نعرف الكفاية الحدية لراس المال على مستوى المجتمع حيث تحكم الاستثمار على مستوى المجتمع • وفى هذا المجال يرى كينز ان الكفاية الحدية لراس المال بصفة عامة فى فترة زمنية معينة ماهى الا أعلى الكفايات الحدية للاصول المختلفة التى يمكن انتاجها • فاذا كانت لدينا عدة اصول أنتاجية هى أ ، ب ، جـ ، د وكانت الكفاية الحدية لراس المال فى هذه الاصول هو ١٠ ٪ ، ٨٪ ، ٦٪ على التوالى فان الكفاية الحدية لراس المال تعتبر ١٠ ٪ ، اذ انها سوف تكون اعلى معدل للغلات المتوقعة زيادة عن التكاليف المتوقعة لانتاج وحدة اضافية او حدية من النوع الاكثر ربحا من الاصول الراسمالية • اذالواضح ان الفرص الاستثمارية التى لم تستخدم سوف تستغل طالما أن المعدل لزيادة الغلة عن التكاليف تزيد عن معدل سعر الفائدة ويستمر الاستثمار الى ان يتعادلا ، اى انها تعكس اعلى عائد يحصل عليه المجتمع اذا اضاف الى الانتاج الحالى وحدة جديدة من الاصول •

وبالطبع فانه من المنطقى بالنسبة للمستثمر الذى يريد اضافة وحدة جديدة من اصل من الاصول ان يقوم بعمل تقديرات شخصية ومن ثم يبحث عن الغلات المتتابعة التى يغلها كل اصل من الاصول المختلفة ثم يختار الاصل الذى تكون معدلاته الانتاجية الحدية لراس المال فيه اكبر مايمكن • الا أن الاقبال على الاصول الانتاجية ذات الكفاية الانتاجية الحدية العالية لراس المال سوف يؤدى الى ان تتجه بهذا المعدل الى التناقص وذلك لان الغلات المتوقعة ستهبط بزيادة العرض من هذا النوع من الاصول ،وكذلك لان زيادة العرض تزيد من التكاليف فى الفترة القصيرة ،وان كان من الممكن ان لا ترتفع فى الفترة الطويلة ويمكن تكوين جدول (او منحنى) يبين مقدار الاستثمارات التى يتعين زيادتها فى فترة معينة لتخفيض الكفاية الحدية لراس المال الى اى معدل ،او بعبارة اخرى جدول الكفاية الحدية

لراس المال ،ويعرض هذا الجدول بيانيا منحنى الكفاية الحدية لراس المال كما يلى :



وفى الرسم السابق (شكل رقم) حيث نجد أن المحور (س) يمثل حجم الاستثمار فى فترة معينة ،والمحور(ص) يمثل سعر الفائدة السائد ،اى المنحنى (ر ر) يمثل الكفاية الحدية لراس المال بصفة عامة ،اى يوضح حجم الاستثمار الذى يقوم به المجتمع فى فترة معينة عند سيادة مستويات معنية من اسعار الفائدة.

فاذا كان سعر الفائدة عند المستوى(ع) فان حجم الاستثمار فى الفترة موضع الاعتبار يصبح (م أ) لكن لو هبط سعر الفائدة الى المستوى (ع ٢) فان حجم الاستثمار يزيد فيصبح معادلا الكمية (م أ٢) ،اما اذا ارتفع سعر الفائدة الى المستوى (ع١) فان حجم الاستثمار يهبط الى الكمية م أ١ وهذه العلاقة بين حجم الاستثمار وسعر الفائدة تتحكم فيها

الكفاية الحدية لراس المال ، اذ ان المنظمين يحاولون دائما الوصول بارباحهم الى اقصى حد ممكن وعلى هذا فانهم يقدمون على الإستثمار فى الاصول الجديدة ويستمرون فى اتجاههم الى الحد الذى يصبح عنده معدل الخصم الذى يساوى صافى الغلات المتوقعة بنفقة الاحلال معادلا لسعر الفائدة. وهو ما يوضح العلاقة بين الاستثمار ومعدل سعر الفائدة ففى ظل منحنى معين للكفاية الحدية لراس المال يجبان ينخفض سعر الفائدة لكى يزداد حجم الإستثمار . او على حد تعبير كينز فان الحافز على الانتاج لكمية معينة من السلع الراسمالية يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال ومدى ارتفاعها نسبيا عن سعر الفائدة .

ومن ثم نجد ان سعر الفائدة يلعب دورا هاما فى تحديد حجم الاستثمار وبالتالى حجم التوظف وكلما كان سعر الفائدة اكثر انخفاضا كلما ادى ذلك الى زيادة حجم الاستثمار والتوظف تبعا لارتفاع الكفاية الحدية لراس المال نسبيا عن سعر الفائدة .

فاذا ما افترضنا ان سعر الفائدة قد انخفض الى الصفر فان تراكم الاصول الراسمالية سوف يؤدى الى انخفاض الغلات المتوقعة الى الحد الذى تتعادل مع التكلفة ، اى ان الاصول الراسمالية لم تعد نادرة وانها تدر غلات صافية تعادل نفقة انتاجها ، ومن ثم تصبح الكفاية الحدية لراس المال معادلة للصفر .

الا ان هناك قوى ديناميكية مستمرة عبر الزمن مثل زيادة حجم السكان والتقدم التكنولوجى والتوسع فى حيازة اقاليم جديدة غير مستغلة بالاضافة الى الحروب تؤدى الى عدم هبوط الغلات المتوقعة اى الكفاية الحدية لراس المال حالة

هبوط سعر الفائدة اى انه بالرغم من هبوط سعر الفائدة فانه يمكن الابقاء على معدل الكفاية الحدية لراس المال مرتفعا عند مستوى يكفى لتجنب حدوث بطاله حادة وهو ما حدث خلال القرن التاسع عشر حيث استطاعت هذه القوى وخاصة الحروب الابقاء على معدل مرتفع للكفاية الحدية لراس المال. اما خلال الثلث الاول من القرن العشرين فان معدل نمو السكان فى تناقص بالاضافة الى توقف الفتوحات الاوربية والغزو الخارجى وانحصر التقدم التكنولوجى فى انتاج الات توفر استخدام راس المال وهو ما يعنى نموا فى نسبة الاصول الراسمالية الى الانتاج. وفى ظل هذه الظروف كان تراكم راس المال فى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٩ فى الولايات المتحدة كافيا لخفض معدل الكفاية الحدية لراس المال ليعادل سعر الفائدة ،ومن ثم ضعف الاستثمار وكانت النتيجة البطالة العامة عام ١٩٢٩ (١).

وطالما ان الاستثمار يعتمد على توقعات المنظمين والمنتجين للغلات المتوقعة مستقبلا ،فان هذه التوقعات انما تعتمد اما على حقائق ومعلومات معروفة لنا ،او احداث مستقبلية يمكن التنبؤ بها مع اختلاف درجة دقة التيقن وصحته.

اما الحقائق التى يمكن معرفتها فهى حجم الموجود من السلع الاستثمارية المختلفة ومدى قوة طلب المستهلكين على السلع التى يتطلب انتاجها كميات كبيرة من راس المال وهى توقعات فى الاجل القصير وتعتمد على معرفة المبيعات الناجمة عن انتاج الاصول الراسمالية الحالية اى فى ظل ثبات حجم المشروع وتغير حجم الانتاج فقط.

---

١) د. جمال الدين سعيد ،مرجع سابق ،ص ٢٠٤.

أما الاحداث المستقبلية فمن بينها التغييرات المستقبلة فى نوع وكمية الاصول الراسمالية او التغير فى الاذواق وقوة الطلب الفعال والتغييرات فى وحدة الاجر بالنسبة للنقود وباختصار فحالة التوقع النفسية يطلق عليها توقعات الاجل الطويل وذلك تمييزا لها عن التوقعات فى الاجل القصير والتى تقوم على تقدير المنتج للثمن الذى يحصل عليه للسلعة حينما ينتهى من انتاجها باستخدام الالات والادوات الإنتاجية الموجودة فعلا. وعلى ذلك فان التوقعات طويلة المدى تعتمد على تقدير المبيعات التى يأمل المنظمون بيعها فى المدة الطويلة نتيجة للتغير فى حجم الانتاج والتغير فى حجم المشروع اوبناء مشروعات جديدة. وتوقعات الاجل القصير اكثر ثباتا اما توقعات الاجل الطويل فهى عرضة لتقلبات عنيفة وشاذة.

وانتهى كينز الى ان حقائق الموقف الحالى تدخل الى حد كبير فى تكوين آراء المنظمين عن التوقعات طويلة الاجل واستنتج ان التوقعات طويلة الاجل يتوقف عليها اصدار قرارات ارباب الاعمال من حيث التنبؤ بالاتجاهات المحتمله ،وكذلك فان هذه القرارات تعتمد الى جانب التنبؤ على مدى الثقة فى هذه التنبؤات. فاذا توقع المنظمون تغييرات كبيرة وكانوا غير متاكدين من اتجاه وشكل هذه التغيرات وتاثيراتها فان درجة الثقة سوف تكون ضعيفة. وبالرغم من ان هذه المسالة يعطيها ارباب الاعمال اهمية زائدة لانها تكون الركيزة الاساسية فى اتخاذ القرارات بالنسبة لهم فان الاقتصاديين السابقين لم يعطوها اهمية كبيرة عند تحليلهم للظواهر الاقتصادية كما لم يوضحوا كذلك ان علاقتها بالمشاكل الاقتصادية انما تنشأ من خلال تاثيرها على منحنى الكفاية الحدية لراس المال وهكذا اكد كينز ان حالة الثقة هى من اهم العوامل المحددة للكفاية الحدية لراس المال.

. وسابقا كانت المعلومات ضئيلة عن العوامل التى تحكم عائد الاستثمار لفترة مستقبلية طويلة بل قد تكون معدومة فى بعض الاحيان اما الان فان السوق متسعة وكذلك ظهر فى النظام الراسمالى فصل الادارة عن الملكية وكذلك ظهر عامل له اهمية بالغة هو البورصات التى جعلت مهمة التوقع أيسر الا انها جعلت الاداة الاقتصادية اكثر تعرضا لعدم الاستقرار. فالتغيرات اليومية فى قيمة الاوراق المالية ولو انها تسهل انتقال الاستثمارات القديمة بين الافراد وبعضهم البعض الا ان لها تاثيرها القاطع على معدل الاستثمار الحالى. فلا معنى لتشييد مصنع جديد بتكلفة اعلى من ثمن الشراء لمصنع قائم مماثل فهناك بعض انواع الاستثمار التى يحكمها متوسط توقعات من يتعاملون فى البورصات كما توضحها اسعار الاوراق المالية بدرجة اكبر من توقعات المنظمين المحترفين. فالاستثمار الذى يعتمد على اصدار اوراق مالية وطرحها فى السوق يتوقف الاكتتاب فيها لاشك على قيمة الاوراق المالية لمشروعات الاستثمار المشابهة اكثر من اعتمادها على الغلات المتوقعة لهذا الاصل (بافتراض ثبات سعر الفائدة) . فاسعار الاوراق المالية الحالية تؤثر فى اسعار الأوراق المالية الجديدة التى تطرح ، فالاسعار العالية للاوراق المالية فى نوع معين من الاصول فى سوق الاوراق المالية انما توحى او تتضمن ارتفاع الكفاية الحدية لهذا النوع من الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ومن ثم يكون الحافز على الاستثمار فيها قويا .

واذا كانت الاسعار منخفضة فمن الافضل شراء الموجود او القائم ولا حاجة الى انشاء جديد فثمن العرض سوف يزيد عن ثمن السوق والكفاية الحدية سوف تكون اقل من سعر الفائدة .

واذا تم توجيه الاستثمارات الجديدة على اساس قيمة الاوراق المالية السائدة فى البورصات وتحددت هذه القيم على

أساس تنبؤات سليمة ودقيقة عن حالة المنشآت وامكانياتها واحتمالات نجاحها لكان ذلك مقبولا، اما وجود البورصات فقد اتاح الفرصة امام عدد كبير من المتعاملين والجاهلين لظروف الاستثمارات المختلفة للتاثير فى الاسعار ونجد ان اى تغيير فجائى فى الراى بين فريق من المتعاملين (وقد يكونوا سيئى النية) قد يخلق موجة عامة من الشعور النفسى ومن ثم يؤثر فى قيم الاوراق المالية ،وهذا لا اثر له على الاطلاق بل ويختلف تماما عما توحى به دراسة الغلات المتوقعة . وعندما تنتهى الحالة النفسية التى استولت على المتعاملين وتتغير ومن ثم تحدث اثارا عكسية ومن ثم تنتاب البورصات موجات من التفاؤل والتشاؤم التى تعطى اثارا سيئة على الحياة الاقتصادية .

وكذلك فان كينزيرى ان المتعاملين فى البورصة من المحترفين ، يهمهم الا تعظيم دخلهم فقط من التعامل فى البورصة ولذلك فانهم لايحاولون اعطاء تقدير سليم للاستثمارات بالتعرف على قيمة الغلات الحقيقية المتوقعه للاصل فى عشر سنوات او اكثر بل يهتمون بعمل تخمينات عن تقدير السوق لهذا الاصل فى الايام القليلة المقبلة وفى احسن الحالات اسابيع مقبلة اذ هو يربح ويعيش على الارباح الراسمالية التى تتحقق له نتيجة التخمينات السليمة .

وبدلا من أن تعمل البورصات كجهاز لاعطاء التقديرات الدقيقة عن الغلات المتتابعة فى المدة الطويلة لانواع الاستثمارات المختلفة يقوم هذا الجهاز باعطاء تقديرات عن كيفية تقدير الراى الجماعى للاستثمارات فى ظرف ايام او اسابيع قلائل،وتغير هذا الراى بين فريقين من المتعاملين يؤدى الى حدوث تغييرات حادة فى التوقعات بالنسبة للمستقبل وقد اثبتت الحوادث أن البورصات تتعرض لموجات من التفاؤل والتشاؤم تؤدى الى تقلبات الاقتصاد القومى.

- وقد دفع ذلك بكينز الى التفكير فى جعل شراء استثمار معين مسألة مثل الزواج الكاثوليكى لايمكن الافتراق عنه الا بالموت او لسبب جسيم حتى يجبر المستثمر على ان يدخل فى اعتباره احتمالات الاجل الطويل . الا ان كينز عاد مرة اخرى الى القول بان هذا العمل سوف يحول الاستثمارات القديمة الى شكل جامد وهو ما يعوق الاستثمار الجديد الى حد كبير وخاصة اذا كان هناك اساليب بديلة امام الافراد للاحتفاظ بالمدخرات كالاكتناز او الاقراض .

ولذلك فان العلاج لازمات الثقة التى تنتاب الحياة الاقتصادية هو الا نترك للافراد حرية الاختيار بين انفاق الدخل وبين استثماره فى احد الاصول الراسمالية وخاصة فى فترات الشك فى نجاح الاستثمار . ومن ثم يجب توجيه الدخول الى زيادة الانفاق على الاستهلاك كبديل للاستثمارات الجديدة اى زيادة الانفاق الاستهلاكى مع نقص حجم الاستثمارات الجديدة ، وهذا يكون اجدى دون شك من عدم توجيه الدخل الى ايهما .

وبصرف النظر عن عدم الاستقرار الذى يسود الحياة الاقتصادية نتيجة المضاربة فهناك عوامل القلق التى ترجع الى طبيعة الانسان نفسه فالكثير من نشاطنا الايجابى يعتمد على التفاؤل اكثر منه على اساس الاحتمالات الرياضية فالكثير من تصرفاتنا قد ترجع الى العفوية اكثر من اعتمادها على القياس العلمى . وهذا يعنى ان الازمات او الكساد الاقتصادى سوف تتزايد حدته وان الرواج الاقتصادى يتوقف الى حد كبير على عوامل سياسية واجتماعية فخوف رجال الاعمال والمنظمين واصحاب المشروعات الفردية من وصول حكومة ذات ميول اشتراكية او تبنى الحكومة لمشروع للانعاش الاقتصادى قد يؤدى الى كساد تجارتهم او صناعتهم ولا يرجع ذلك الى تقدير معقول قدر ما يرجع الى تغير فى حالة التفاؤل النفسية التى تستولى عليهم .

ولا يجب أن نستنتج منهذا ان كل شيء يتوقف على الموجـــات النفسية التي لاضابط لهاولكن نود ان نعطي اهمية للحالـــــة النفسية التي يمكن ان تسود وتؤثر في تصرفات الافراد وتحـدد بدائلهم والتي قد تكون بعيدة عن البدائل الصحيحة .

......

قدم مفهوم المضاعف لأول مرة الاستاذ كاهن R.F.Kahn في مقالا له بعنوان " العلاقة بين الاستثمار المحلى والبطالة عام ١٩٣١ .ومضاعف كاهن كان مضاعفاعن العمالة والتشغيل. ولقد أخذ كينز فكرة المضاعف ليصيغ منها مضاعف الاستثمار.

يعتبر كينز نظريته فى المضاعف جزء مكمل لنظريته فى التشغيل. فالمضاعف تبعا لمفهوم كينز هو اقامة علاقة محكمة بين الدخل الكلى والتشغيل الكلى من ناحية ،ومعدل الاستثمار من ناحية اخرى وتقوم على اساس الميل للاستهلاك .وهى تدلنا على أن الدخل القومى سوف يتزايد بمضاعف معين يتجه للزيادة فى الاستثمار. فاذا زاد الاستثمار بمقدار (ث) فان الدخل القومى(ل) يتزايد بمضاعف (ن) ،ومن ثم تكون الزيادة فى الدخل القومى مساوية لحاصل ضرب حجم الاستثمار فى هذا المضاعف ، اى (∆ ل = ن . ∆ ث). ولذلك فان مضاعف الاستثمار هو المعامل الذى يزيد به الدخل القومى نتيجة زيادة محدده فى الاستثمار. ومن ثم فان (ن = $\frac{\Delta ل}{\Delta ث}$) حيث (ن) تعبر عن المضاعف ،بينما (ث) تعبر عن الاستثمار، (∆)تعبر عن مقدار التغير (زيادة او نقص)،(ن) تعبر عن قيمة المضاعف .

وأهم عنصر فى نظرية المضاعف ،هو ذلك المعامل (ن) الذى يعبر عن القوة التى تستطيع كمية من الاستثمار الاضافى ان تزيد من حجم الدخل القومى ،وقيمة المضاعف تتحدد بالميل الحدى للاستهلاك ،وبينهما علاقة طردية . ففى الوقت الذى يكون فيه الميل الحدى للاستهلاك مرتفعا ،فان قيمة المضاعف تكون ايضا مرتفعة ،وعندما تكون قيمة الميل الحدى للاستهلاك منخفضة تكون قيمة المضاعف منخفضة . والعلاقة بين المضاعف والميل الحدى للاستهلاك يمكن متابعتها رياضيا كما يلى :

Δل = Δس + Δث (حيث س هى حجم الاستهلاك)

Δل = م Δل + Δث (حيث م هى الميل الحدى للاستهلاك)

Δث = Δل − م Δل

$$\frac{\Delta ث}{\Delta ل} = ١ - م \qquad (\div \Delta ل)$$

$$\frac{\Delta ل}{\Delta ث} = \frac{١}{١ - م}$$

$$ن = \frac{١}{١ - م} \qquad (حيث\ ن = \frac{\Delta ل}{ث})$$

$$ن = \frac{١}{د} \qquad (حيث\ د\ هى\ الميل\ الحدى\ للادخار)$$

وطالما ان (م) هى الميل الحدى للاستهلاك ،فـان المضاعف (ن) بحكم التعريف لابد ان يساوى ($١ - \frac{١}{م}$) الميل الحدى للادخار أى يساوى ($\frac{١}{د}$) . ويمكن ايضاح مضاعف الاستثمار فى شكل جدول من القيم المفترضه للميل الحدى للاستهلاك او الميل الحدى للادخار كما هو فى الجدول التالى (جدول رقم) .

(جدول رقم)
اشتقاق مضاعف الاستثمار

الميل الحدى للاستهلاك $\frac{\Delta س}{\Delta ل}$	الميل الحدى للادخار $\frac{\Delta د}{\Delta ل}$	المضاعف الاستثمار ن
صفر	١	١
$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٢}$	٢
$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٣}$	٣
$\frac{٣}{٤}$	$\frac{١}{٤}$	٤
$\frac{٤}{٥}$	$\frac{١}{٥}$	٥
$\frac{٨}{٩}$	$\frac{١}{٩}$	٩
$\frac{٩}{١٠}$	$\frac{١}{١٠}$	١٠
١	صفر	مالانهاية

والجدول يوضح قيمة للمضاعف تختلف تبعا لقيمة الميل الحدى للاستهلاك ،وهويساوى مقلوب الميل الحدى للادخار. وبينما الميل الحدى للاستهلاك اكبر من واحد صحيح فانه اقل من واحد صحيح اى أن (١ > الميل الحدى للاستهلاك > صفر) فان للمضاعف دائما يكون بين واحد صحيح ومالانهاية (∞> مضاعف الاستثمار > ١). فاذا كان مضاعف الاستثمار واحد صحيح فان ذلك يعنى ان كل الزيادة فى الدخل تدخر ،وانه لايوجد ما ينفق على الاستهلاك لان الميل الحدى للاستهلاك صفر.ومن الناحية الاخرى عندما يكون المضاعف مالانهاية ،فان ذلك يعنى ان الميل الحدى للاستهلاك يساوى واحد صحيح ،وان الزيادة فى الدخل تنفق بالكامل فى الاستهلاك ،وهذا سوف يقود الاقتصاد القومى الى التشغيل الكامل ،وكذلك لايجعل هناك اى حدود للتضخم ،بل سوف يدفع ذلك الى التضخم ،وهى حالة نادرة الحدوث . وعلى ذلك فان قيمة مضاعف الاستثمار تتراوح مابين واحد صحيح ومالانهاية.

طريقة عمل مضاعف الاستثمار :

المضاعف يعمل للامام وكذلك يعمل للخلف .

١ - طريقة عمل المضاعف للامام : نظرية المضاعف تشرح الاثر التراكمى للتغيرات فى الدخل نتيجة للتغيرات فى الاستثمار عن طريق اثار الانفاق الاستهلاكى. وسوف نعرض التحليل المتتابع الذى يوضح حركة تولد الدخل. فالزيادة فى الاستثمار تقود الى زيادة الانتاج التى تخلق الدخل الذى تولد الانفاق الاستهلاكى . هذه المراحل المستمره تتضاءل مرحلة بعد اخرى حتى نصل الى مرحلة لا يتحقق فيها اى زيادة فى الدخل او الانفاق .

نفرض ان الميل الحدى للاستهلاك فى مجتمع يساوى ($\frac{1}{2}$) والانفاق الاضافى على الاستثمار (التغير فى الاستثمار) يساوى

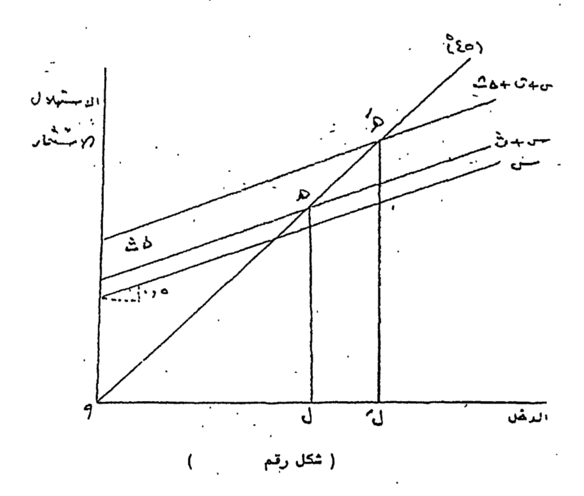
(١٠٠ جنيه) . وحسب الميل الحدى للاستهلاك فان نصف الزيادة في الدخل سوف تنفق على الاستهلاك (٥٠ جنيه)، وهذا الانفاق الاضافى سوف يزيد من الانتاج وكذلك يزيد من الدخول مرة ثانية بنفس القيمة (٥٠ جنيه)، والزيادة فى الدخول الجديدة سوف يتوجه نصفها الى الاستهلاك تبعا للميل الحدى للاستهلاك (٢٥ جنيه) . وهكذا تتجدد الدورة مرة بعد اخرى مع تناقص قيمتها (من ٥٠ جنيه الى ٢٥ جنيه الى ١٢ر٥ ...) حتى تصل القيمة الى الصفر. وهذه الدورات المتجددة والمتناقصة لتولد الدخل تنتهى الى زيادة الدخل بمقدار (٢٠٠ جنيه) . ويمكن الوصول الى ذلك باستخدام الصيغة الرياضية السابقة حيث يمكن التعرف على قيمة المضاعف ابتداء من قيمة الميل الحدى للاستهلاك فاذا كان الميل الحدى للاستهلاك $\frac{1}{2}$ فان المضاعف سوف يساوى (٢) ، وبذلك تكون الزيادة فى الدخل حسب الصيغة (Δ ل = ن × Δ ث ، ٢ × ١٠٠ = ٢٠٠ جنيه) .

(جدول رقم)

تتابع عمل المضاعف

الزيادة فى الاستثمار	الزيادة فى الدخل	التغير فى الاستهلاك	التغير فى الادخار
١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠
	٥٠	٢٥	٢٥
	٢٥	١٢ر٥	١٢ر٥
	٦ر٢٥	٣ر١٢٥	٣ر١٢٥
	٣ر١٢٥	١ر٥٦٢	١ر٥٦٢
	١ر٥٦٢	ر٧٨٦	ر٧٨٦
	...	...	...
١٠٠	٢٠٠ تقريبا	١٠٠ تقريبا	١٠٠ تقريبا

ويمكن ايضاح طريقة عمل المضاعف بيانيا على النحو الوارد فى الرسم التالى (شكل رقم).

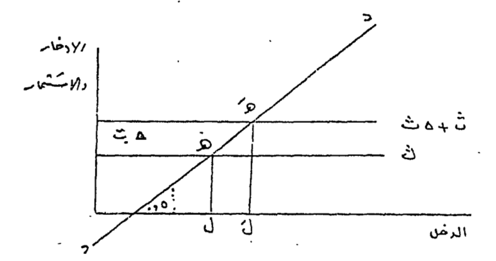


(شكل رقم)

يتبين من الشكل السابق ان ميل منحنى دالة الاستهلاك (س) هو (٥ر٠) وهو يعبر الميل الحدى للاستهلاك. ومنحنى الاستهلاك بالاضافه الى الاستثمار (س + ث) يتقاطع مع خط ٤٥° عند النقطة (هـ) ليشير الى مستوى توازن الاقتصاد القومى عند مستوى من الدخل يساوى (و ل). وبعد الزيادة فى الاستثمار الذى تمثله المسافة بين المنحنيات (س + ث)، (س + ث + Δ ث). فان هذا الخط الجديد يتقاطع مع خط ٤٥° فى نقطة جديدة (هـ/) لتحدد حجم الدخل القومى الجديد والمساوى (و ك/). والزيادة فى الدخل (ل ل/) تساوى ضعف المسافة

الممثلة للزيادة فى الاستثمار (بين المنحنيات س + ث ، س + ث + Δ ث) .

ونفس النتيجة يمكن الحصول عليها من الميل الحدى للادخار اذ أن الدخول عندما تتزايد ،فان الادخار ايضا يتزايد ليتساوى على الاستثمار فى نقطة توازن جديدة عند مستوى اخر من الدخل كما فى الرسم التالى (شكل رقم ..) .



(شكل رقم)

ففى الرسم نرى ان دالة الادخار تنحدر بميل يساوى (٥ر٠) لتوضح ان الميل الحدى للادخار = ٥ر٠،والخط (ث) هو منحنى دالة الاستثمار الذى يقطع منحنى الادخار عند النقطة (هـ) لتحدد نقطة توازن الاقتصاد القومى عند مستوى من الدخل يساوى (و ل) . الا أن زيادة الاستثمار بمقدار (Δ ث)يرفع منحنى الاستثمار الى (ث + Δ ث) الذى يقطع منحنى الادخار عند النقطة (هـَ) ليحدد نقطة توازن جديدة للاقتصاد القومى

عند مستوى من الدخل اكبر هو (و ل/) . ونجد ان زيـــــادة الاستثمار أدت الى زيادة الدخل بكمية مضاعفة هى (ل ل/) .

٢ - طريقة عمل المضاعف الى الخلف . التحليل السابـــق أوضح طريقة عمل المضاعف الى الامام . اما الان اذا تناقـــص الاستثمار بدلا من زيادته ، فان المضاعف يعمل الى الخلف علـى عكس الاسلوب السابق . فتخفيض الاستثمار سوف يؤدى الى تقلـص وتناقص الانتاج وتناقص الدخل وبالتالى تناقص الاستهلاك . وتناقص الاستهلاك سوف يؤدى بدوره الى تناقص الدخل الذى يؤدى الـــى تناقص الاستهلاك فى دورات متناقصة ايضا لننتهى الى نقصـان الدخل الكلى بمقدار اكبر من مقدار تناقص الاستثمار . فـاذا افترضنا ان الاستثمار تناقص بمقدار (١٠٠ جنيه) وكان الميـل الحدى للاستهلاك (٥ر٠) وبالتالى فان المضاعف (٢) ، فـــان التراجع فى الدخل سوف يستمر حتى ينتهى الى التناقص بمقدار (٢٠٠ جنيه) . ويمكن الوصول الى ذلك عن طريق الاسلوب الرياضى (- Δ ل = ن . - ث) اى أن (- ٢٠٠ = ٢ × - ١٠٠) .

ومن المعروف انمقدار تزايدتراجع الدخل تبعا لعمـــل ضاعف الاستثمار انما يعتمد على قيمة الميل الحدى للاستهـلاك وزيادة الميل الحدى للاستهلاك تزيد من قيمة المضاعف وتعمـــق من تراجع الدخل ونقصانه ، والعكس صحيح . فعلى العكس ارتفـاع قيمة الميل الحدى للادخار تخفض من قيمة المضاعف وتخفـــض تراجعات الدخل وتقلل من مدى نقصانه ، والعكس صحيح . وعلـــى ذلك فان المجتمع الذى يرتفع فيه الميل الحدى للاستهـــلاك (ينقص الميل الحدى للادخار) سوف يعانى بشكل كبير عنـــد انخفاض حجم الاستثمار ، اذ ان حجم المضاعف كبير ، وسوف يؤدى، الى زيادة حجم انخفاض الدخل فى المجتمع الذى يكون فيــــه الميل الحدى للاستهلاك صغيرا (الميل الحدى للادخار كبيـــرا) اذ سوف يكون المضاعف اقل ، ومن ثمن انخفاض الدخل اقـــل بانخفاض حجم الاستثمار .

الفروض التى يعتمد عليها المضاعف

نظرية كينز فى المضاعف تعمل فى ظل افتراضات معينة تحد من عمل المضاعف هى :

١- ان التغيرات تحدث فى الاستثمار المستقل ، مع افتراض ثبات الاستثمار المولد .

٢ - الميل الحدى للاستهلاك تظل ثابته خلال فترة التحليل .

٣ - ان الاستهلاك دالة الدخل الجارى .

٤ - ليس هناك اية فترة ابطاء فى مراحل عمل المضاعف فالزيادة (او النقص) فى الاستثمار تقود سريعا وفى الحال الى الزيادة (النقص) فى الدخل .

٥ - المستوى الجديد للاستثمار نصل اليه بمجرد الانتهاء من مراحل عمل المضاعف .

٦ - هناك زيادة صافيه فى الاستثمار .

٧ - السلع الاستهلاكية متاحة للاستجابه للطلب الفعال الذى يحدث .

٨ - هناك فائض فى الطاقة الانتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية لتقابل الزيادة فى الطلب الاستهلاكى بزيادة الدخل نتيجة زيادة الاستثمار .

٩ - الموارد الاخرى للانتاج ايضا متاحة فى الاقتصاد القومى .

١٠ - المجتمع الذى تحدث فيه اثار المضاعف هو مجتمع صناعى .

١١ - الاقتصاد مغلق لايتأثر بالتجارة الدولية .

١٢ - ليس هناك اى تغيرات فى الاثمان .

١٣ - اهمال اثر بعض الاستهلاك على الاستثمار .

١٤ - ان الاقتصاد القومى لم يصل بعد الى مستوى التشغيل الكامل .

كان أول من ناقش العلاقة بين التغيرات فى الاستهلاك وصافى الاستثمار هو الاقتصادى كارفر " T.N. Carver " عام ١٩٠٣. ثم تام افتاليو بالتحليل التفصيلى لعمل المعجل عام ١٩٠٩، ثم قدم مبدا المعجل كلارك عام ١٩١٧، ثم ادخله فى تحليل دوره الاعمال هيكس وسامولسون وهارود بعد ذلك .

مبدأ المعجل

يقوم مبدأ المعجل على حقيقة ان الطلب على السلع الراسمالية مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، حيث أن الاول هو الذى يذفع بالانتاج.

ومبدا المعجل يشرح المراحل التى يتم من خلالها زيادة (او نقص) الاستثمار فى السلع الراسمالية الانتاجية نتيجة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. والمعجل هو المعامل بين الاستثمار المولد والزيادة الاولية فى الانفاق الاستهلاكى. فاذا كانت (م) تدل على قيمة المعجل فان $\left(م = \frac{\Delta ث}{\Delta س}\right)$ أو ($\Delta ث = م \cdot \Delta س$) حيث ان (Δ ث) التغير الصافى فى الاستثمار، (Δس) التغير الصافى فى الانفاق الاستهلاكى فاذا كانت الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى هى (١٠٠٠ جنيه) فانها سوف تؤدى الى زيادة فى الاستثمار قدرها (٣٠٠٠ جنيه)، وهو مايعنى ان المعجل يساوى (٣).

المفهوم السابق للمعجل تم توسيعه بواسطة هكس Hicks كمعامل للاستثمار المولد بالنسبة للناتج. فالمعجل(ع) مساوى للتغير فى الاستثمار بالنسبة للتغير فى الدخل، او معامل انتاجية راس المال. وهو يعتمد على التغير النسبى فى الناتج (Δ ل) والتغيرات فى الاستثمار(Δ ث). ويوضح ان الطلب على السلع الرأسمالية لايشتق فقط من الطلب على السلع الاستهلاكية بل من اى طلب مباشر على الناتج القومى .

ففى اى اقتصاد ، الحجم المطلوب من راس المال يعتمد على التغيرات فى الطلب على الانتاج . واى تغير فى الناتج سوف يقود الى التغير فى حجم راس المال . وهذا التغير فى حجم راس المال يساوى حاصل ضرب المعجل (ع) فى الزيادة فى الناتج او بمعنى آخر مساويا لحجم الزيادة فى الناتج مضاعفا بقيمة المعجل ، اى ان (Δ ث = ع Δ ل) . فاذا كانت قيمة آلة تساوى اربع وحدات نقدية وكان انتاجها يساوى وحدة واحدة نقدية ، فان قيمة المعجل تساوى (٤) ، واى منظم يرغب فى زيادة الناتج بوحدة واحدة سنويا يجب عليه ان يستثمر اربع وحدات نقدية فى هذه الالة . وعلى ذلك فانه فى اى اقتصاد يكون فيه المعجل اكبر من واحد صحيح ، نجد ان انتاج وحدة اضافيه واحدة من الناتج تحتاج الى كمية من الاستثمار الصافى اكبر منها (اى كمية من الاستثمار اكبر من وحدة واحدة) فالاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد سوف يساوى احلال الاستثمارات المستهلكة بالاضافة الى الاستثمار الصافى . فاذا افترضنا ان احلال الاستثمارات (سواء بالنسبة للاستهلاك او للاحلال) ثابت ، فان الاستثمار الاجمالى سوف يختلف تبعا لمستوى الاستثمار المطابق لمستوى الانتاج .

ومبدأ المعجل يمكن التعبير عنه بهذه المعادلة التى تدمها الاستانبرومان Prooman .

$$ث_ن = ع (ل_ن - ل_{ن-1}) + أ$$

حيث أن ($ث_ن$) هى الاستثمار الاجمالى فى الفترة (ن) و (ع) هى المعجل ، (ل ن) هي الناتج القومى فى الفترة (ن) ($ل_{ن-1}$) هى الناتج القومى فى السنوات السابقة (ن - ١) ، (أ) هى احلال الاستثمارات .

وهذه المعادلة تدلنا على ان الاستثمار الاجمالى خلال الفترة (ن) يعتمد على التغيرات فى الدخل (ل) من الفترة

(ن - ١) الى الفترة (ن) ،مضاعفا بقيمة المعجل (ع) بالاضافة الى الاستثمارات المتفقة على الاحلال.

وللوصول الى الاستثمار الصافى ($ث_ص$) فان الاستثمار فى الاحلال يجب ان يطرح من كل من طرفى المعادلة لان الاستثمار الصافى فى الفترة (ن) هو :

$$ث_ص = ع (ل_ن - ل_{ن-١})$$
$$= ع (\Delta ل_ن).$$

وهذه المعادلة الافضل ان تكون (Δ ث = ع Δ ل) حيث ($\Delta ل = ل_ن - ل_{ن-١}$) . وفى الحقيقة ان اختلاف بين هذه المعادلة (Δ ث = ع . Δ ل) التى قدمها الاستاذ هكس ،وتلك التى قدمها سامولسون وهى (Δ ث = ج Δ س)،فالمعجل فى كلاهما (ع) ،(ج)،واحد ،ولكن الاختلاف ان هيكس اخذ بالزيادة فى الناتج الكلى النهائى (Δ ل)بينما سامولسون اخذ بالزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية (Δ س). وعلى ذلك فان صيغة هيكس أخذت بالزيادة فى الناتج الكلى النهائى (Δ ل) بينما سامولسون اخذ بالزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية (Δ س). وعلى ذلك فان صيغة هيكس للمضاعف هى ($ث_ص = ع (ل_ن - ل_{ن-١})$) بينما صيغة سامولسون هى ($ث_ص = ج، ج(س_ن - س_{ن-١})$) . ولكن الصيغة الشائعة بشرح مبدا المعجل هى صيغة هيكس.

فاذا كان ($ل_ن > ل_{ن-١}$) فان الاستثمار الصافى خلال الفترة (ن) ايجابى ،ومن الناحية الاخرى اذا كان ($ل_ن < ل_{ن-١}$) فان الاستثمار الصافى سلبى ، او أن هناك نقص وتراجع فى الاستثمار فى الفترة (ن).

طريقة عمل المعجل

سوف نوضح طريقة عمل المعجلمن خلال مثال افتراضى فـــى الجدول التالى (جدول رقم) ٠

(جدول رقم)
طريقة عمل المعجـــل

عدد السنوات	الناتـج الكلـى	رأس المال المطلـوب	الاستثمار فى الاحلال	الاستثمار الصافـى	الاستثمار الاجمالى
(١)	(٢)	(٣)	(٤) +	(٥)	= (٦)
ن	١٠٠	٤٠٠	٤٠	صفر	٤٠
ن + ١	١٠٠	٤٠٠	٤٠	صفر	٤٠
ن + ٢	١٠٥	٤٢٠	٤٠	٢٠	٦٠
ن + ٣	١١٥	٤٦٠	٤٠	٤٠	٨٠
ن + ٤	١٣٠	٥٢٠	٤٠	٦٠	١٠٠
ن + ٥	١٤٠	٥٦٠	٤٠	٤٠	٨٠
ن + ٦	١٤٥	٥٨٠	٤٠	٢٠	٦٠
ن + ٧	١٤٠	٥٦٠	٤٠	— ٢٠	٢٠
ن + ٨	١٣٠	٥٢٠	٤٠	— ٤٠	صفر
ن + ٩	١٢٥	٦٠٠	٤٠	— ٢٠	٢٠

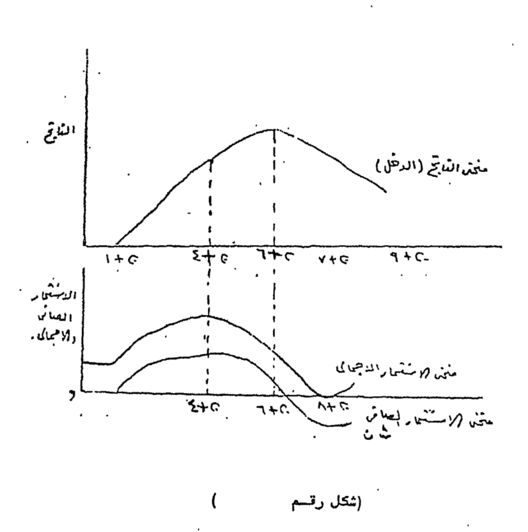
الجدول يتابع التغيرات فى الناتج الكلى ،راس المال، الاستثمار الصافى ،والاستثمار الاجمالى عبر فترة زمنية٠ مع افتراض ان قيمة المعجل (ع = ٤) ،وبذلك فان راس المـــال المطلوب فى كل فترة هو اربعة اضعاف كمية الناتج فى هـــذه الفترة كما هو واضح فىالعمود الثالث ٠ وسوف نفترضأن الاستثمار فى الاحلال مساوى ١٠ ٪ من رصيد راس المال فى الفتـــرة (ن) والذى نجده يساوى (٤٠) طوال الفترة ٠الاستثمار الصافى فـــى العمود (٥) مساوى اربعة أضعاف التغيرات فى الناتج من فترة

الى الفترة السابقة. فمثلا ، الاستثمار الصافى فى الفترة (ن + ٣ = ع (ل ن - ل ن - ١) أو (٤٠ = ٤ (١١٥ - ١٠٥) وهذا يعنى أن الزيادة فى الطلب على الناتج الكلى بمقدار (١٠) يؤدى الى زيادة فى الطلب على سلع راس المال (الالات) يساوى (٤٠) اذا ما كان المعجل يساوى (٤). وتبعا لذلك فان الطلب الكلى على سلع راس المال (الالات) يرتفع الى(٨٠) منه (٤٠) للاحلال ،(٤٠) صافى راس الاستثمار. وعلى ذلك فان الجدول يوضح ان صافى الاستثمار يعتمد على التغير فى الناتج الكلى وقيمة المضاعف.

وهكذا فان الزيادة فى الطلب على السلع النهائية (الناتج) يرفع من قيمة الاستثمارات ليجعلها قيمة موجبه فان انخفاض هذا الطلب يجعل قيمة الاستثمارات سلبية. ففى الجدول السابق الناتج الكلى (العمود ٢) يتزايد بمعدل متزايد من الفترة (ن + ١ حتى الفترة ن + ٤) ومن ثم يتزايد الاستثمار الصافى فى العمود (٥) . وبعد ذلك يتزايد بمعدل متناقص فى الفترة (ن + ٥ حتى الفترة ن +٦) ،ولذلك نجد الاستثمار الصافى يتناقص .أما فى الفترة (ن + ٧ حتى ن + ٩) ،فان الناتج الكلى يتناقص ،ولذلك فان الاستثمار الصافى يصبح سلبيا.

ويمكن ايضاح مبدأ المعجل بيانيا فى الرسم التالى (شكل رقم).

حيث نرى فى الرسم التالى منحنى الناتج الكلى أو الدخل الكلى (ل) يتزايد بمعدل متزايد حتى (ن + ٤) ثم بمعدل متناقص حتى (ن + ٦). ثم بعد ذلك يبدا فى النقصان.والمنحنى (ث ن) فى الرسم السفلى يوضح ان ارتفاع الناتج يؤدى الى زيادة الاستثمار الصافى حتى الفترة (ن + ٤) لان الناتج يتزايد بمعدل متزايد ،ولكن عندما يتزايد الناتج بمعدل



(شكل رقـم)

متناقص بين الفترة (ن + ٤ حتى ن + ٦)،فان الاستثمارالصافى يتناقص • وعندما يبدا الناتج الكلى يتناقص ابتداء من الفترة (ن + ٧) فان الاستثمار الصافى يصبح سلبيا • والمنحنى العلوى فى الجزء السفلى من الرسم يمثل الاستثمار الاجمالى وسلوكه مشابه لسلوك منحنى الاستثمار الصافى• ولكن هنـاك فرق فى ان الاستثمار الاجمالى ليس سلبيا ،ولكنه فى الوقت الذى يصبح فيه مساويا للصفر فى الفترة (ن +٨) فان منحنى الاستثمار الاجمالى يبدا فى الارتفاع• وذلك لانه فى الوقت الذى يكون فيه الاستثمار الصافى سلبيا ،فان استثمارات الاحلال تاخذ وضعها العادى تبعا للمعدل الثابت السابق (٤٠)•

الظروف التى يقوم على مبدأ المعجل

يقوم مبدأ المعجل على الافتراضات التالية :

١ - مبدأ المعجل يفترض ثبات معامل انتاجية راس المال.

٢ - يفترض أن الموارد متاحة دون اى عقبات .

٣ - يفترض مبدا المعجل ان الزيادة فى الطلب دائمة .

٤ - يفترض أيضا أنه لاتوجد زيادة او نقص فى الطاقة الانتاجية للمشروعات .

٥ - يفترض ان هناك مرونة فى عرض راس المال والائتمان.

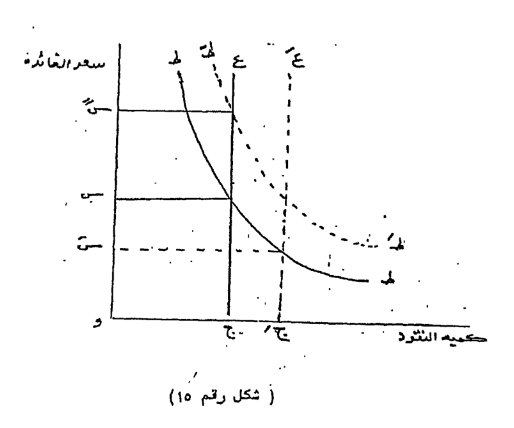
٦ - ويفترض ان اى زيادة فى الناتج تقود حالا الى الارتفاع فى الاستثمار الصافى .

......

الفصل السابع - نظرية الفائدة عند كينز.

سبق أن اوضحنا ان كينز رفض مبدا حياد النقودوأن مستوى الدخل القومى هو الذى يؤثر على الادخاروااعتبرأن سعر الفائدة ليس مكافأة للانتظار وتاجيل الاستهلاك انما هو مكافأة عدم الاكتناز للنقود فى شكل مدخرات نقدية محبوسة عن التداول وأن دور سعر الفائدة ينحصر فى توزيع المبالغ المدخرة بين الشكل السائل والشكل غير السائل (سندات مثلا) وعلى ذلك فان ارتفاع سعر الفائدة يؤدى بالافراد الى التنازل فى السيولة والاحتفاظ بالنقود وتحويلها الى سندات. فالفرد عند كينز يقوم بقرارين الاول هو الادخار وهذا يعتمد على حجم الدخل الذى يحدد حجم الادخار اما القرار الثانى فهو تحويل المدخرات الى استثمار ويخضع لسعر الفائدة.

وسعر الفائدة هو ذلك الثمن الذى يعادل بين كمية النقود التى يحتفظ بها الافراد تبعا لتفضيلهم للسيولة وبين كمية النقود كما تقررها السلطات النقدية وهى تمثل عرض النقود فى المجتمع . اى أن سعر الفائدة يوازن بين الطلب على النقود لذاتها وبين عرض النقود الذى تتحكم فيه السلطات النقدية . ويتوقف منحنى الطلب على تفضيل السيولة اما منحنى العرض النقدى فيتوقف على كمية النقود التى تصدرها السلطات النقدية فى البلاد وبذلك يكون سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحته .ويمكن تمثيل العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود كما يلى :



(شكل رقم ١٥)

- في الشكل السابق نجد ان عرض النقود عديم المرونة وهو ما يعنى ان كمية النقود ثابته فى الفترة القصيرة حيث تقوم بتحديدها السلطات النقدية ويعبر عنها الخط المستقيم ج ع وهو خط عمودى على المحور الافقى دلالة على ان المرونة تساوى صفر ، وتكون الكمية المعروضة من النقود هى (و ج) وتظل ثابتة ما لم يحدث تغيير لحجم النقود • فاذا كان الطلب على النقود يمثل المنحنى (ط ط) فان سعر الفائدة يتحدد عند النقطة (أ) التى تحقق التعادل بين عرض النقود والطلب عليها • فاذا انتقل منحنى عرض النقود الى الامام بعيدا عن نقطة الاصل ليعبر عن زيادة كمية النقود بواسطة السلطات النقدية لتصبح (و جَ) فان سعر الفائدة لابد ان ينخفض من (و س) الى (و سَ) وذلك فى حالة عدم تغير الطلب على النقود (عدم زيادة التفضيل النقدى) •

اما اذا زاد التفضيل النقدى فان منحنى الطلب ينتقل الى الامام بعيدا الى (ط َط َ) مع بقاء كمية النقود اى مع ثبات العرض النقدى (و ج) فان سعر الفائدة لابد ان يرتفع من (و س) الى (و س ") ويمكن تمثيل العلاقة بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة بيانيا كما يلى :



(شكل رقم ١٦)

حيث نجد ان منحنى تفضيل السيولة يتحدد من اعلى اليسار الى ادنى اليمين ليعبر عن العلاقة العكسية بين كمية النقود وسعر الفائدة اذ كلما زادت كمية النقود كلما انخفض سعر الفائدة بافتراض ثبات التفضيل النقدى .

ويرى كينز ان التفضيل النقدى لدى الافراد يتوقف الى حد كبير على الحالة السيكولوجية التى تسود فى المجتمع وهى تتوقف على ثلاثة دوافع هى :

أ — دافع المعاملات .
ب — دافع الاحتياط .
ج — دافع المضاربة .

وهذه الدوافع لاتتعادل فىتأثيرها علىالتفضيل النقدى اذ يمثل الدافع الاخير اهمها على الاطلاق ومع ذلك فانه لايمكن اهمال الدافعين الاولين لانه نظرا لان النقود تعتبر كمية واحدة فان زيادة الطلب النقدى تبعا لدافع المعاملات قد تؤثر بالتخفيض على كمية النقود المخصصة لدافع المضاربات ، بالتالى سوف يؤثر على سعر الفائدة ولذلك سوف نوليه كل الاهتمام .

أ — دافع المعاملات

ويتمثل فى رغبة الافراد فى الاحتفاظ بالنقود لفترة زمنية تغطى مابين الحصول على الدخل وانفاقه . فطالما ان الافراد يحصلون على دخولهم شهريا فانه لابد من الاحتفاظ بكمية من النقود تكفى للانفاق طوال الفترة بين استلام الدخل وانفاقه . فاذا حصل فرد على دخله الشهرى فى اول الشهر مقدار تسعون جنيها وكان ينفق كل يوم ثلاثة جنيهات حتى يصل رصيده النقدى الى الصفر اخر الشهر فان متوسط ماسوف يحتفظ به من النقود هى ١٥٠ جنيه وهذا الرصيد يختلف تبعا لحجم الدخل وتبعا لطول الفترة بين استلام الدخل وانفاقه .

وكذلك بالنسبة للمنظمات الانتاجية فان كل منظمة لابد أن تحتفظ بارصدة نقدية تكفى لتغطية نفقاتها خلال الفترة بين الانفاقات المستمرة اى نفقاتها اليومية على الانتاج وبين حصولها على دخلها من مبيعات انتاجها فى السوق . وهذا الرصيد النقدى المحتفظ به يختلف ايضا تبعا لحجم النشاط التجارى

للمنظمة وكذلك تبعا لطول الفترة بين الانفاق على الانتاج والحصول على المتحصلات النقدية لثمن بيع المنتجات .

ب - دافع الاحتياط :

يقوم الافراد والمنظمات بالاحتفاظ بالنقود بسبب الخوف من المستقبل ومواجهة الطوارئ ودفع الاخطار عن طريق الاحتفاظ بالاموال السائلة اى بالنقود كمستودع للقيم . والطلب على النقود تبعا لهذا الدافع تخضع للعوامل النفسية المحيطة بالفرد ففى فترات الكساد والتشاؤم قد يزداد الطلب على النقود لمواجهة تقلبات المستقبل اما فى حالات الرواج والانتعاش الاقتصادى فقد يقل طلب الافراد للنقود .

ونفس الوضع بالنسبة للمنظمة فهى ايضا تحتاج الى نقود حاضرة لتواجه اى مسئوليات غير متوقعة او عقد صفقات طارئة ولا شك ان مقدارما تحتفظ به لدافع الاحتياط يتغير حسب درجة ثراء الفرد وكذا المؤسسة ومدى امكانية الحصول على القروض وبالتالى تبعا لدرجة نمو الاسواق المالية التى يمكن عن طريقها تحويل الاوراق المالية الى نقود بسرعة وبدون خسارة .

ج - دافع المضاربة

يعتبر هذا الدافع للاحتفاظ بالنقود من نتاج فكر كينز حيث وجد انه يمكن الاحتفاظ بالنقود لاستخدامها فى المضاربة وتحقيق ارباح نتيجة للتغير فى قيمة السندات التى ترتفع قيمتها او تنخفض وفقا لتغييرات سعر الفائدة . فطالما أن الغلة السنوية للسنوات محددة فان تغيير سعر الفائدة سوف يغير من اسعارها فمثلا لو ان سندا حكوميا اصدر حينما كان سعر الفائدة ٤ ٪ فمعنى هذا ان كل مشترى يمكنه ان يحصل على

غلة (أى دخل) قدره أربعة جنيهات كل سنة عند شراؤه لسند قيمته ١٠٠ جنيه ،وسوف تظل هذه الغلة ثابته طوال فترة بقاء السند منهما تغير سعر الفائدة فى السوق . فاذا فرض وانخفض سعر الفائدة الى ٢ ٪ فان سعر السوق للسند سوف يكون هو ٢٠٠ جنيه ،ذلك ان المشترى الجديد سواء لديه الحصول على سند يعطى عائد ٢ جنيه ويدفع ١٠٠ جنيه ثمنا له ويحصل على سند يعطى عائد ٤ جنيه وثمنه ٢٠٠ جنيه وبذلك فان السند الذى يعل ٤ جنيهات لابد ان تكون قيمته ٢٠٠ جنيه فى ظل سعر الفائدة الجديدة . وبالعكس لو ارتفع سعر الفائدة فى السوق من ٤ ٪ الى ٨ ٪ فان قيمة السند سوق تنخفض الى النصص لان ١٠٠ جنيه سوف تغل دخلا قدره ثمانية جنيهات أما السند الذى لدينا فسوف يغل اربعة جنيهات فقط ،فالمشترى لن يدفع فيه اكثر من خمسين جنيها .

وعلى ذلك فان الافراد يمكنهم تحقيق الارباح وذلك بشراء السندات عندما يرتفع سعر الفائدة (وعندما يتوقعون أنها لن ترتفع أكثر من ذلك وانها مقبلة على الانخفاض بعد ذلك) ويقومون ببيعها عندما تنخفض سعر الفائدة قيمة السندات التى قاموا بشرائها . أما عند انخفاض سعر الفائدة فان الافراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة ولا يشترو سندات ،لان سعر الفائدة عندما يرتفع بعد ذلك سوف يخفض فى هذه السندات

وهكذا يزيد التفضيل النقدى مع انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .

وهذه الدوافع الثلاث هى التى تحدد الطلب على النقود وهذه الدوافع هى المحددة لتغييرات فى الطلب على النقود وهى التى تسبب التقلبات فى حجم التوظف ويلاحظ ان الطلب على النقود تبعا لدافع المعاملات او الاحتياط انما يتأثر بمستوى الدخل بينما كمية النقود التى يحتفظ بها الافراد بدافع المضاربات الذى تتوقف على سعر الفائدة .

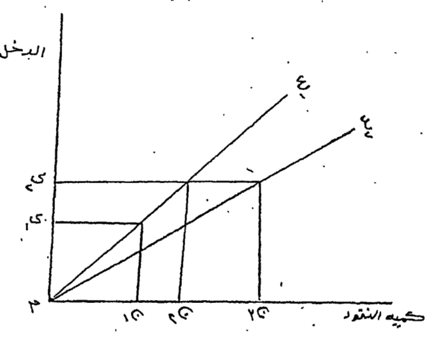
ويمكن تقسيم التفضيل النقدى الى قسمين الاول (ض ١) والثانى (ض ٢) والاول هو التفضيل النقدى الناشىء عن دافع المعاملات ودافع الاحتياط وهو يتوقفعلى مستوى الدخل اما الثانى وهو الجزء الناشىء عن دافع المضاربات فيتوقف على سعر الفائدة . فاذا رمزنا لكمية النقود التى يحتفظ بها المجتمع تحت تاثير القسم الاول (ض ١) بالرمز (ن ١)وبالكمية التى يحتفظ بها تحت تأثير (ض ٢) بالرمز (ن ٢) وكمية النقود كلها اى عرض النقود هى (ن) ،فان (ن ١) تكون دالة للدخل (ى) ، (ن٢) تكون دالة لسعر الفائدة (ع) ويمكن التعبير عنهذه العلاقات رياضيا كما يلى :

ن = ن ١ + ن ٢

$ن_1 = ض_1$ (ى)

$ن_2 = ض_2$ (ع)

ويلاحظ ان النقود التى يخلقها النظام النقدى فى حياة الافراد ،أو بعبارة اخرىالعرض الكلى للنقود(ن) تعادل الكمية الكلية التى يحتفظ بها الافراد . وبالرغم من أن الكمية المطلوبة من النقود فى ظروف معينة تعادل الكمية المعروضة منها الا ان الكمية المطلوبة تختلف وتتغير بتغير الظروف أى انهناك منحنى للطلب على النقود (التفضيل النقدى) يوضح الكميات المطلوبة فى الظروف المختلفة . وحيث ان العوامل التى تؤثر فى الطلب على النقود هى سعر الفائدة ومستوى الدخل فانه يمكننا ان نقوم برسم منحنيات للتفضيل النقدى توضح كمية النقود التى يرغبالمجتمع فى الاحتفاظ بها عند مستويات مختلفة من الدخل وعند اسعار مختلفة الفائدة . ففى الشكل التالى (شكل رقم ١٧)يمكن ايضاح العلاقة بين ثلاث متغيرات هى (ن) كمية النقود ،(ع) سعر الفائدة ، (ى) مستوى الدخل .



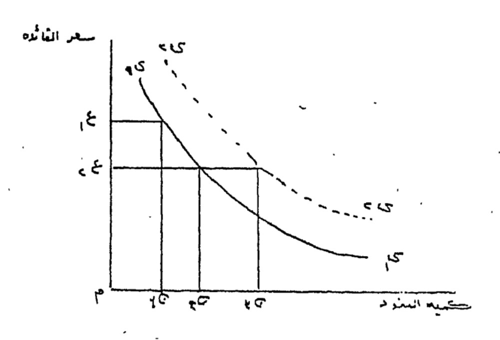
(شكل رقـم ١٧)

وفى الرسم السابق يمكن بدلا من رسم منحنيات تمثـل الطلب على النقود عند مستويات مختلفةمن الدخل فاننا افترضنا سيادة سعر معين للفائدة ومن ثم يمكن تحديد كمية النقـود المطلوبة عند مستويات الدخل المختلفة عند مستوى معين لسعر الفائدة يحدده الخط (ع١) • وبنفس الاسلوب فان المنحنى(ع٢) سوف يمثل كمية النقود المطلوبة عند مستويات مختلفة من الدخل وحينما يكون سعر الفائدة عند مستوى اقل اى عند المستوى (ع٢) وكذلك فقد عبرنا عن منحنيات التفضيل النقدى بخطوط مستقيمة رغم انها يمكن ان تكون فى شكل منحنيات الا ان التعبير بالخطوط المستقيمة انما يتضمن ان كمية النقود المطلوبة انما تزداد او تنقص بنفس النسبة التى يزداد او ينقص بها الدخل •

فعند سيادة سعر فائدة معين يحتفظ المجتمع بكميـة اكبر من النقود طالما ارتفع مستوى الدخل فلو ان سعر الفائدة السائد كان (ع١) والدخل (م ى ١) فان الطلب على النقـود

يصبح معادلا الكمية (م ن١) . واذا ارتفع الدخل الى المستوى (م ى ٢) فان الكمية المطلوبة من النقود تصبح (م ن٢) .وهكذا نجد ان التفضيل النقدى يعتمد الى حد كبير على مستوى الدخل وكذلك فانه عند مستوى معين من الدخل فان المجتمع يحتفظ بكمية اكبر من النقود اذا انخفض سعر الفائدة . فعندما يكون الدخل (م ى ٢) فان كمية النقود التى يحتفظ بها المجتمع (الطلب النقدى) عند سعر الفائدة (ع١) هى (م ن٢) بينما عند سيادة نفس الدخل وانخفاض سعر الفائدة ، الى المستوى (ع٢) فان كمية النقود التى يحتفظ بها المجتمع تصبح (م ن٣) وهى كمية اكبر .

وكذلك يمكن ايضاح التفضيل النقدى عند مستويات الدخل المختلفة وعند مستويات مختلفة من سعر الفائدة كما فى الرسم التالى (شكل رقم ١٨) فيوضح المنحنى (ى١) التفضيل النقدى عندما يكون الدخل عن مستوى معين (ى١) وتبعا لمستويات مختلفة من اسعار الفائدة وكذلك التفضيل النقدى عندما يتغير المنحنى المعبر عن مستوى اخر من الدخل (ليكن اكبر) .



(شكل رقم ١٨)

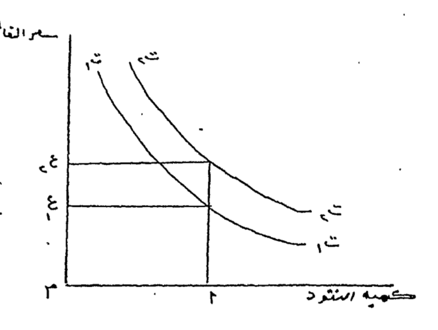
فنجد ان المجتمع يحتفظ بكميات اكبر من النقود من دخله الثابت عندما تسود اسعار للفائدة منخفضه نسبيا منها فى حالة ارتفاع سعر الفائدة . فاذا كان الدخل عند المستوى (ى ١) وسعر الفائدة (م ع١) فان كمية النقود المطلوبة تصبح (م ن ١) اما عندما ينخفض سعر الفائدة الى (م ع٢) فان كمية النقود المحتفظ بها تزداد الى الكمية (م ن ٢) .

وكذلك فانه عند مستوى معين لسعر الفائدة نجد أن المجتمع يحتفظ بكمية اكبر من النقود كلما زاد حجم الدخل . فعند سعر الفائدة (م ع٢) ومستوى من الدخل (ى١) يكون طلب المجتمع على النقود معادلا للكمية (م ن٢) ولكن اذا زاد الدخل الى (ى ٢) وظل سعر الفائدة ثابت عند المستوى (م ع ٢) فان التفضيل النقدى سوف يزيد لتصبح الكمية المطلوبة من النقود هى (م ن ٣) .

التفضيل النقدى وسعر الفائدة :

من المعروف ان ثمن التوازن لاى سلعة انما يحدده طلب وعرض هذه السلعة ، وكذلك فان سعر الفائدة يحدده التفضيل النقدى وكمية المعروض من النقود . وفى الدراسات الاقتصادية السابقة تفترض ثبات عرض السلعة ومن ثم فالكمية المطلوبة منها فى السوق تتوقف على ثمن التوازن اى اننا كنا نفترض توقف الكمية المطلوبة من سلعة على الثمن الذى يسود بالرغم من ان هذا الافتراض يعطى نصف الحقيقة فقط اذ ان الثمن فى حد ذاته ليس متغيرا مستقبلا بل هو متغير تابع . ولمعرفة ان الطلب على النقود وعرض النقود يحددان سعر الفائدة سوف نفترض مؤقتا ولدواعى السهولة ان عرض النقود ثابت ثم نفترض مرة اخرى ان عرض النقود يمكن ان يتغير بينما التفضيل النقدى ثابتا .

فاذا كان المحور (س) يمثل كمية النقود والمحـــور (س) يمثل أسعار الفائدة .



(شكل رقم ١٩)

ففى حالة ثبات كمية النقود (عرض النقود) نجــد أن المنحنى (ت ١) يمثل كمية النقود المطلوبة عند كل سعـــر من أسعار الفائدة فنجد (ع١) تمثل سعر الفائدة حينما تكون كمية النقود ثابته عند المقدار (م أ) فلو ان جميع الافراد رغبوا فى حيازة كمية اكبر من النقود عند كلمعدل للفائـــدة وهو ما ينقل منحنى التفضيل النقدى الى اليمين اى الــــى الوضع (ت ٢) (فى الشكل رقم ١٩) فان نقطة التوازن الجديـدة تقع على المنحنى (ت ٢). وما دام عرض النقود ثابت عنـــد المستوى (م أ) فان سعر الفائدة الوحيد الذى يحتفظ عنـــده الافراد بالكمية (م أ) هو (ع٢) اى أن سعر الفائدةقد ارتفع من (ع ١) الى (ع٢) تبعا لزيادة التفضيل النقدى .

الا أن النموذج السابق مبسط للغاية لانه لن يسمح بشراء او بيع السندات عندما ينتقل منحنى التفصيل النقدى من وضع لاخر ،ففى الحالة السابقة لن يستحوذ الشخص على كمية اكبر من النقود او يستحوذ اخر على عدد اقل من السندات، اوبمعنى اخر يراجع الافراد نظرتهم الى القيمة النسبية للنقودوالسندات فتقل درجة رغبتهم فى الاحتفاظ بالسندات وتزداد رغبتهم فى الاحتفاظ بالنقود وعلى هذا تهبط اسعار السندات لقلة الرغبة فيها بما يؤدى الى ان يحدثارتفاع فى سعر الفائدةوانخفاض اسعار السندات رغم انه قد لايحدث بالضرورة تغير فيما يستحوذ عليه الافراد من نقود او سندات .

ولاشك أن التغيرات المستمرة فى نظر الافراد لاسعار السندات تكمن وراء تغير سعر الفائدة . فاذا توقعت مجموعة من الافراد ان اسعار السندات على وشك الهبوط فانهم سوف يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم فى شكل نقود وعلى هذا فسوف يقدمون على بيع السندات وقد يحدث التوقع عكسيا بارتفاع قيمة السندات بانخفاض سعر الفائدة وبذلك يفضلون شراء السندات عن الاحتفاظ بالنقود سائلة . اما الاتجاه الذى سوف ياخذه سعر السندات فهو يتوقف على ما اذاكان متوقعى الهبوط أسعار السندات يبيعون كمية اكبر او اقل من الكمية من السندات التى يشتريها متوقعوا ارتفاع اسعار السندات فاذا ما زاد مجموع ما بيع من سندات على مجموع ما اشترى من سندات فان اسعار السندات تنخفض وترتفع اسعار الفائدة ولكن لو زاد مجموع المشترى من السندات عن مجموع ما بيع منها لارتفعت أسعار السندات وانخفضت اسعار الفائدة .وهكذا فاذا كانت النتيجة الصافية لتصرفات المتعاملين تعمل على ارتفاع التفضيل النقدى فان سعر الفائدة سوف يرتفع ولوكانت النتيجة الصافية أن .

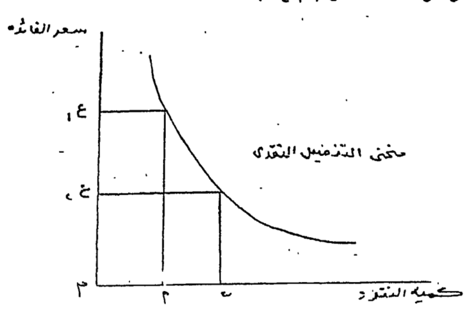
يقل التفضيل النقدى عند كل مستوى من أسعار الفائدة فــان سعر الفائدة سوف ينخفض • .

ولكننا فى عرضنا السابق افترضنا دائما ثبات كميــة النقود فلو افترضنا ان الافراد قد استقر رايهم فى النهايـة على تفضيل النقود على السندات فلن يتسنى لهم ذلك لان كميـة النقود الاضافية المرغوب فيها ليست موجودة فلا يمكن لافــراد المجتمع ان يحتفظوا بكمية اكبر من النقود الا اذا زاد عــرض النقود الكلى ولكن حيث ان عرض النقود ثابت فلابد ان يحــدث رد فعل اخر اى لابد من تغيير اسعار السندات واسعار الفائدة .

أى ان العرض الكلى للنقود يذهب الى المجموعة التــى تفضل الاحتفاظ بها عند المستوى الجديد لسعر الفائدةوالمعروض من السندات يذهب الى المجموعة التى تفضل الاحتفاظ بها عنــد مستوياتاسعارها الجديدة • ومن المحقق ان تزداد حركــــــة المعاملات فىالسندات سواء بالبيع او الشراء كلما كان التغيير حادا فىأسعار السندات وفىاسعار الفائدة . فالتحركات العنيفة الحادة والتحول عن الاحوال العادية السائدة انما يعنىأن فكرة الافراد عن المستقبلغير واضحة وانها قد تغيرت فجاة وانهــم يجهلون ما سوف يأتى به المستقبلالمجهول • وعلى هذا تختلــف وجهات النظر من شخصلاخر اختلافا بينا ،وهذه هى الحالـــــة الواقعية وهى حالةبالغة التعقيد.

سبق أن اشرنا الى ان سعر الفائدة يتوقف على التفضيـل النقدى كما يتوقف على الكمية المعروضة من النقودوالتغيـرات فى كمية النقود لاشك سوف تحدث متغيرا فى سعر الفائدة طالمـا ان التفضيل النقدى لا يتغير بنفس الدرجة • والان نفترض انــه يمكن تغيير العرض الكلى للنقود وان التفضيل النقدى ســـوف

يظل ثابتا ومن المعروف ان الهيئة المسيطرة على العرض النقدى هى البنك المركزى .وان البنك المركزى يمكنه تغيير العرض الكلى عن طريق اشرافه على النظام النقدى ويستخدم لذلك اساليبه الخاصه ولاسيما السوق المفتوحة فحينما يشترى البنك المركزى اوراقا مالية قدرها ١٠٠٠ جنيه فان الائتمان قد يزيد بمقدار ١٠٠٠٠ عشرة الاف جنيه اذا كانت نسبة الاحتياطى ١٠ ٪ والعكس صحيح ولكن سوف نفترض لسهولة العرض انه فى حالة شراء البنك المركزى لاوراق مالية بكمية ١٠٠٠جنيه فان الودائع بالبنك التجارية سوف تزيد الى ١٠٠٠ جنيه فقط ونهمل الزيادة غير المباشرة الاخرى . فاذا قرر البنك المركزى شراء أوراق مالية فان الاثر المباشر هو انه يخلق كمية اضافية من النقود فى شكل ودائع بالبنوك التجارية وعلى هذا يزداد عرض النقود ،وبافتراض ثبات التفضيل النقدى فان معدل الفائدة سوف ينخفض ويمكننا ملاحظة ذلك من الرسم التالى (شكل رقم ٢٠) حيث المنحنى (ت ن) يمثل التفضيل النقدى للمجتمع وكمية النقود الموجودة اصلا فى المجتمع هى (م أ) وسعر الفائدة هو (م ع ١) .



(شكل رقم ٢٠)

فاذا ما اقبل البنك المركزى على شراء السندات من السوق المالية فان عرض النقود سوف يزداد فيصبح معادلا الكمية (م ب) وكنتيجة لذلك ينخفض سعر الفائدة ليصبح معادلا (م ع٢) بدلا من (م ع١) فحينما يقرر البنك المركزى الدخول فى السوق الماليةليشترى السندات ويعطى نقودا للافراد فلابد من انخفاض سعر الفائدة ليحفز افراد المجتمع على تفضيل حيازة النقود الجديدة. فلو ان بعض الافراد كان راغبا فى الاحتفاظ بالسندات فان اسعار السندات ترتفع وفى هذه الحالة فان السلطات النقدية ترفع من اسعار السندات بما يخفض من اسعار الفائدة فيزيد التفضيل النقدى .الا ان هذه الاجراءات ترتبط على مدى تقبل الافراد للتخلص من السندات ودرجة تفضيلهم للنقود على السندات . اما اذاكان حملة السندات غير راغبين فى بيعها بالرغم من رفع السلطات النقدية لاسعارها فمن الواضح ان التفضيل النقدى لن يزداد الابدرجة بسيطة نتيجة انخفاض سعر الفائدة. اى ان الطلب على السيولة ليس كبير المرونة فى استجابته للتغيرات فى سعر الفائدة فان التدخل لشراء الاوراق المالية من جانب البنك المركزى قد يؤدى الى تخفيض كبير فى سعر الفائدة ومن ناحية اخرى لو ان مرونة التفضيل النقدى كبيرة فتستجيب للتغيرات فى سعر الفائدة لكان على البنك المركزى شراء كميات كبيرة من السندات لكى يمكنه خفض سعر الفائدة.

ورغم ما قدمه كينز من خدمة للتحليل الاقتصادى وخاصة اداته الجديدة الكفاية الحدية لراس المال الا انه يمكن توجيه بعض الانتقادات اوالاعتراضات التالية :

١) ان هناك محاولة للتبسيط الزائد اذ قصر كينز البديل للنقود على السندات بينما بدائل النقود متعددة مثل الاصول الاخرى - المختلفة كالارض والمبانى والعقارات.. الخ.

٢) ان سعر الفائدة فى بعض الحالات قد لايكون هو الاساس الذى تقوم عليه شراء الاصول فالبعض قد يشترى الاصول ما دامت تعوض باسعار التقادم وذلك بصرف النظر عن سعر الفائدة السائدة •

٣) لم يذكر كينز الاثار والعلاقات المتشابكة التى تتركها الاصول فى بعضها البعض فزيادة الاقبال على شراء بعض الاصول طويلة المدى قد يكون له اثار طيبة لتشجيع الطلب على اصول اخرى •

٤) لم يتعرض كينز لاحتمال زيادة عرض النقود حينما يزداد التفضيل النقدى •

•••

الفصل الثامن . سعر الفائـــدة والاستثمــار (١)

لقد سبق ان ذكرنا ان التفضيل النقدى يتوقف علــــى الفائدة من ناحية كما يتوقف على مستوى الدخل من ناحيـــة أخرى . فالتغير فى التفضيل النقدى او فى كمية النقود ســوف يؤدى الى تغير فى سعر الفائدة ومن ثم يؤثر فى مستوى الدخل . نتيجة احداث تغير فى حجم الاستثمار وهذا التغير فى الدخـــل سوف يؤثر بدوره فى التفضيل النقدى ولذا يجدر بنا ان نحلـــل الان طبيعة هذا التاثير على التفضيل النقدى فالاثر قد يحدث عن طريق دافع المعاملات او دافع الاحتياط او دافع المضاربـــة اى اننا سوف نحاول معرفة اى جزء من هذه يتاثر بدرجة اكبر من الجزئين الاخرين .

دعنا نفترض ان لدينا منحنى معين معروف للتفضيـــل النقدى ونحاول ان نقتفى الاثار غير المباشرة للانخفاض فى سعر الفائدة الذى ينتج عن الزيادة فى كمية النقود . ان النتيجـــة الطبيعية لانخفاض سعر الفائدة مع ثبات منحنى الكفاية الحديـــة لرأس المال هو زيادة حجم الاستثمار وزيادة الاستثمار تـــؤدى بدورها لزيادة الدخل وتتوقف مدى الزيادة على حجم مضاعــــف الاستثمار ولكن زيادة الدخل تؤدى ايضا الى الزيادة فى كميـــة النقود التى يحتفظ بها الافراد بدافع المعاملات بصفة خاصـة اذ سوف تمتص كمية اكبر من النقود حينما تزداد الدخول اى ان الزيادة فى الطلب على النقود الناتجة عن الانخفاض فى سعــر الفائدة لا ترجع فقط لدافع المضاربة بل قد يكون لدافـــع المعاملات وربما لدافع الاحتياط ايضا اثرهما .

ومن الواضح انه عند دراسة وتحليل التوازن العـــــام لايمكننا ان نهمل رد الفعل غير المباشر فى اية متغير مـــن

---

(١) د. جمال الدين سعيد ، النظرية العامة لكينز ، مرجـــع سابق ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

المتغيرات فالاثار غير المباشرة للتغير فى سعر الفائدة قد يكون لها نفس الاهمية التى للاثار المباشرة . فالاثر النهائى للتغير فى كمية النقود بالزيادة لايقف عند حد انخفاض سعر الفائدة بل يؤدى الى زيادة فى الدخل وحجم التوظف، هذا علما بأن انخفاض سعر الفائدة هو حلقة هامة تماما فى سلسلة الاحداث التى تجعل زيادة عرض النقود تؤدى الى زيادة حجم العمالة اى التوظف، اما مدى كفاية واهمية انخفاض سعر الفائدة فى خلق وزيادة حجم التوظف فيتوقف على مقدار الزيادة التى يحدثها هذا الخفض فى حجم الاستثمار، وهذا يتوقف فى المجتمع الراسمالى كما اوضحنا سابقا على توقعات ارباب الاعمال .

على انه يمكننا ان نتوقع وبدرجة كبيرة من الصحة أن يؤدى انخفاض سعر الفائدة الى زيادة الاستثمار فخفض سعر الفائدة على اية حال يؤدى الى نقص الاستثمار ولو ان هذا نادرا ما يحدث كما هى الحال لو تخوف المنظمون من تدخل الحكومات وتلاعبها فى سعر الفائدة فقد يؤدى خفض سعر الفائدة الى استثمار اقل بدلا من زيادة الاستثمار ولكن هذه الحالة استثنائية وقلما تحدث، فتخوف المنظمون من اتباع الحكومة لسياسة النقد الرخيص قد يؤدى الى هبوط منحنى الكفاية الحدية لراس المال الى درجة تجعل الخفض فى سعر الفائدة قليل الاهمية . ولكن ليس من السهل ان يتاثر منحنى الكفاية الحدية لراس المال ويتغير بهذه الطريقة . فمن غير المحتمل ان يكون الطلب على سلع الاستثمار قليل المرونة بالنسبة للتغير فى سعر الفائدة وبدرجة تؤدى الى هبوط الكفاية الحدية لراس المال بسرعة كلما زاد الاستثمار، على انه اذا حدث هذا فلا شك انه يعتبر نقطة الضعف فى سلسلة الاحداث التى تربط بين انخفاض سعر الفائدة وبين الزيادة فى حجم التوظف .

وهنا بيت القصيد من نظرية كينز عن كيفية زيادة حجم التوظف وعلاج الكساد فالحكومات فى مركز يسمح لها بان تطلب من البنك المركزى ان يقوم بعمليات السوق المفتوحة ويشترى السندات ويخفض سعر الفائدة . وسياسة "النقد الرخيص" تجعل تمويل الاستثمار عملية اقل كلفة فلو ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال كان يميل الى الثبات نسبيا مع انخفاض سعر الفائدة لزاد الاستثمار وزادت الدخول. ولكن لو انتقل منحنى الكفاية الحدية لراس المال نتيجة للتغير فى التوقعات التجارية لاصبح من الضرورى على الحكومات ان تلجا الى طرق اخرى مباشرة تقوى من الاثر الذى يحدثه انخفاض سعر الفائدة اى لو ان ارباب الاعمال احجموا عن زيادة حجم الاستثمار لوجب على الحكومة ان تقوم بنفسها ببرنامج استثمارى وهذا يؤدى الى ز[illegible] الدخول وقد يشجع الاستثمار الخاص وباختص[illegible]ار فالتدخل الحكومى امر مرغوب فيه لو كان منحنى الكفاية الحدية لراس المال لا يستجيب للانخفاض الذى يحدث فى سعر الفائدة .

ويرى كينز ان هناك دوافع قوية قد تحول دون استمرار هبوط سعر الفائدة بعد ان ينخفض الى حد معين. والسبب فى ذلك يرجع الى انه عقب وصول سعر الفائدة الى هذا المستوى وليكن ٢٪ مثلا يعتقد الافراد فى عدم امكان انخفاض سعر الفائدة لادنى من ذلك الحد وانه يحتمل ارتفاعه مرة اخرى وأن البنك المركزى لن يمكنه ان يرفع اسعار السندات باكثر مما حدث حتى ولو اقبل على شراء جميع السندات المطروحة فى السوق . وبعبارة اخرى فان منحنى التفضيل النقدى الذى يتجه الى اليمين والى اسفل يصبح افقيا وموازيا للمحور السينى.

اى ان كل النقود التى يرى البنك المركزى دفعها فى الحياة الاقتصادية سوف يحتفظ بها الافراد ولكن دون ان تغرى

على احداث خفض فى سعر الفائدة والسبب فى ذلك يرجع الى ان اسعار السندات تصبح مرتفعة جدا مما يجعل احتمال استمرار هذه الاسعار فى الارتفاع امراغير متوقع وينذر باحتمال انخفاض اسعارها فكلما كان سعر الفائدة منخفضا كلما كان خطر التعرض لخسارة راسمالية اكبر، وكلما كان احتمال تحقيق ارباح راسمالية نتيجة انخفاض جديد فى سعر الفائدة اقل فالشخص قد يكون مستعدا لتحمل خسارة راسمالية قدرها عشرة جنيهات لو ان السند الذى قيمته ١٠٠ جنيه يدر له ١٠ جنيهات سنويا ولكن درجة الاستعداد تكاد تنمحى لو ان السند يدرعليه غلة قدرها جنيها واحدا مثلا، فسعر الفائدة لن ينخفض الى الصفر اذ ان السندات ليست بديلا كاملا للنقود فهى لا تتمتع بنفس درجة السيولة قطعا ، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح اكبر فى حالة الاوراق التجارية اذ لا يحتمل ان يصل سعر الفائدة لها الى الصفر اطلاقا بل يجب ان يصل الى المستوى الذى يغرى المقرض على مواجهة احتمال عدم السداد .

والخلاصة التى تصل اليها هى ان امكان زيادة الاستثمار عن طريق الاستمرار فى خفض سعر الفائدة الى حدود بعيدة قد يصعب تحقيقه .

....

الدافع المالى للاحتفاظ بالنقود (١)

بالرغم من ان سعر الفائدة ظاهرة نقدية لانه يحسب فى شكل نقود (٢). ويعتمد حقا على طلب وعرض الارصدة النقدية المعدة للاقراض الا ان بعض الاقتصاديين مازال يرى ان سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد وفقا لقرارات الادخار والاستثمار.

ولقد سبق ان اوضحنا فى عدة اماكن ان قرارات الادخار تتوقف على حجم الدخول وليس على معدل الفائدة السائد كما وضح لنا ان اثر تغيرات سعر الفائدة على الادخار ضئيلة وغير واضحة بحيث يمكن اهمالها. ومع ان التغيرات فى سعر الفائدة قد لاتؤثر فى حجم الادخار الا ان التغير فى الادخار قد يؤثر فى معدل الفائدة. فيصرح كينز بان الادخار يجب ان يدخل ضمن قائمة العوامل التى تؤثر فى حالة التفضيل النقدى ولكنه واحد من بين دوافع كثيرة، وفى الحياة العملية هو احد الدوافع القليلة الاهمية جدا

وحيث اننا قد استبعدنا اثر تغيرات الادخار على سعر الفائدة او اعتبرناها عديمة الاهمية بعد مناقشة اثر تغيرات حجم الاستثمار على سعر الفائدة. يستفاد من النظرية العامة للتوظف ان كينز يقطع بان سعر الفائدة انما يتوقف فقط على طلب وعرض النقود وعلى هذا فالتغيرات فى حجم الاستثمار لاتؤثر فى معدل الفائدة ولكنه اضطر الى تعديل هذا الراى نتيجة للهجوم الشديد الذى تعرض له، ففى عام ١٩٣٧ (٣) يذكر كينز أن

---

١) د.جمال الدين سعيد، النظرية العامة لكينز، المرجع السابق، ص ٢٥٨ - ٢٦٣.

٢) فى حالات التضخم الجامح حينما نقرض النقود ينص على ان يكون الدفع على اساس سلعى ولكن هذا الشرط معناه ان النقود لاقيمة لها ومن ثم فهى غير مقبولة وبذلك تفقد بعض وظائفها الهامة. دكتور جمال الدين سعيد، مرجع سابق ص ٢٥٨ - ٢٦٣.

الاستثمار قد يؤثر فى سعر الفائدة ،ولكن بطريق غير مباشر ولكى يتضح لنا كيف يحدث ذلك نفترض ان ارباب الاعمال قد عدلوا فكرتهم عن الكفاية الحدية لبراس المال واقتنعوا باتجاهها نحو الزيادة . ففى ظل تعاليم كينز تمول الزيادة فى برنامج الاستثمار باقتراض النقود ومن ثم يزداد الطلب على النقود. فهل يودى هذا إلى ارتفاع سعر الفائدة .

لايرى كينز مانعا من ان تؤدى الزيادة فى الاستثمار الى احداث تاثيرات ورد فعل فى الحياة الاقتصادية من شانها ان تحدث تغيرا فى سعر الفائدة ولكن هل هذه الاثار غير المباشرة هامة ولها معنويتها . ويصرح كينز بان الاثر الذى يحدثه تغير الاستثمار على سعر الفائدة سوف يكون عن طريق تاثيره على منحنى التفضيل النقدى وان هذا التاثير غير المباشر قد يكون هاما . فلو ان زيادة فى الاستثمار ادت الى ارتفاع منحنى التفضيل النقدى لادى هذا الى ارتفاع سعر الفائدة . أى أن الزيادة فى الاستثمار قد تؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة بطريق غير مباشر لو ان عرض النقود الكلى بقى ثابتا . اى أن الاثر ليس نتيجة مباشرة لزيادة فى الاستثمار وانما كنتيجة غير مباشرة لزيادة الطلب على النقود نتيجة لزيادة مـ التفضيل النقدى .

وفى رأى استاذنا المرحوم الدكتور جمال الدين سعيد أن تعديل كينز لاراثه هو تحليل واقعى وهو لايبسط المسائل كما هى الحال فى التحليل الكلاسيكى وهو لايتعارض اطلاقا مع ما ذهب اليه من راى فى نظريته العامة للتوظف فما زال رايه يختلف كلية مع ما ذهبت اليه النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة والتى كانت ترى ان تغير حجم الاستثمار له تاثيره المباشر الاوتوماتيكى على سعر الفائدة فكينز يرى أن التاثير - إن حدث - غير مباشر ويكون عن طريق حدوث تغير فى منحنى التفضيل النقدى .

ومما لاشك فيه ان هناك فارق كبير بين حدوث التغيـــر مباشرة وفقا لاراء الكلاسيك وبين حدوث التغير بطريق غيرمباشر وفقا لاراء كينز فوفقا لاراء الكلاسيك لو ان المنظمين زادوا من حجم الاستثمار بمقدار ١٦ ٪ مثلا فان هذا يؤدى الى زيـادة في سعر الفائدة الى الدرجة التى يسمح بها منحنى عـــرض المدخرات . ففى حالة ثبات الميل للادخار فان زيادة فـــى الاستثمار بمقدار ١٥ ٪ سوف تؤدى الى زيادة فى سعر الفائـدة اكبر من الزيادة التى تحدثها زيادة فى الاستثمار قدرها ١٠ ٪ فقط اذ فى هذه الحالة يتغير سعر الفائدة مباشر مع التغيـر فى حجم الاستثمار.

اما فى ظل التحليل الكينزى فكل ما يحدث هو ان الاتجاه نحو تمويل الاستثمار يؤدى الى زيادة رغبة المنظمين فـــى الاستحواز على كمية اكبر من النقود من كمية معينة ثابتـه . وهذا سوف يؤدى الى زيادة سعر الفائدة . فكينز لايرى مايمنـع من ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الاستثمار ولكن درجـة الارتفاع لاتحددها مباشرة حجم الزيادة فى الاستثمار.فالتاثير على سعر الفائدة يتوقف على الحالة التى تستولى على التفضيل النقدى للمجتمع . ويرى كينز انه يمكن تمييز نوعين مـــن التاثير .

أ - التاثير على المنظمين المقترضين.
ب - التاثير على كل شخص يشتق دخله من البرامـــج الاستثمارية الجديدة .

لقد اطلق كينز على ذلك الجزء من التفضيل النقدى الذى يعتمد على النشاط الاستثمارى الدافع المالى او الطلب علـــى النقود للتمويل . فتبعا لكينز ينقسم الطلب على النقـــود

بدافع المعاملات الى قسمين : اولا ، الطلب الذى يتسبب عن ضرورة مضى فترة ابطاء بين اتخاذ المنظمين لقراراتهم وبين تنفيذهم لهذه القرارات والقسم الاخر يرجع الى ضرورة مضى فترة ابطاء بين استلام الافراد للدخل وبين التصرف فيه وكذلك بين تسلم المنظمين لقيمة مبيعاتهم وبين دفعهم لاجورعوامل الانتاج. فالقسم الاول هو الذى يكون الطلب على التمويل والقسم الثانى يمثل دوافع الدخل والتجارة للسيولة .

فالمنظم يحتفظ بالنقود فى شكلها السائل فى الفترة ما بين الاقتراض وما بين شرائه للالات الجديدة بدافع التمويل وعلى هذا تزداد درجة تفضيلهم النقدى. ولكن ليس من السيولة بمكان ان نحدد كمية النقود التى يحتفظ بها خصيصا لهذا الجزء من التفضيل فهى لا تخضع لاية علاقة دالية بين حجم الاستثمار وكمية النقود التى يحتفظ بها بدافع التمويل.

وادخال دوافع التمويل ليس الغرض منه انكار ارتفاع سعر الفائدة اذا ما زاد الاستثمار ولكن للدلالة على ان سعر الفائدة يرتفع اذا ما صاحب زيادة الاستثمار زيادة فى الطلب على النقود اذ ان المنظمين يقترضون فى تاريخ معين ولكنهم لاينفقون الا فيما بعد. ومقدار الارتفاع فى سعر الفائدة نتيجة للزيادة فى الاستثمار غير معروف ولايمكن تحديده وهو فى حالة ما يختلف عنه فى حالة اخرى . فلو ان التمويل تم عن طريق اموال سبق ان اقترضت للقيام باستثمار معين ولكنها لم تستخدم فان سعر الفائدة لن يتاثر. ولكن لو ان التمويل الجديد يتطلب البحث عن اموال جديدة فان سعر الفائدة يرتفع مالم تقدم السلطات المصرفية على زيادة الكمية المعروضة من النقود.

ولا يجب ان تقتصر المسالة على دراسة اثر زيادة الاستثمار على طلب المنظمين الذين يقومون بالاستثمار. بل ان

جزءا من مدفوعاتهم سوف يذهب الى منتجى سلع الاستثمار الاخرى وعلى هذا يجب معرفة تاثيرها على تفضيلهم النقدى . لاشك أن زيادة دخولهم سوف تجعلهم يحتفظون بكمية اكبر من النقود تحت دافع المعاملات، كما ان جزءا من النقود سوف يذهب الى العمال فى صناعات الاستثمار وهم بدورهم سيحتفظون بكمية اكبر من النقود تحت دافع المعاملات اذ ان دخولهم ستزيد نتيجة للاستثمار الجديد.

فالنظر الى زيادة الاستثمار كعامل يؤثر مباشرة فى سعر الفائدة انما هو تبسيط اكثر من اللازم للمشكلة . ان التحليل الواقعى هو الذى يقوم على التفضيل النقدى.ومن ثم يمكننا ان نؤكد ان ادخال " الدافع المالى" هو اضافة جديدة تؤكد صحة نظرية كينز عن سعر الفائدة . فالاساس الذى قامت عليه نظرية كينز عن الفائدة قائم دون تغيير. فسعر الفائدة يتوقف على الطلب على النقود وعلى عرض النقود فهو ذلك السعر الذى يحقق التعادل بين كمية النقود الموجودة وبين التفضيل النقدى للمجتمع .

الفصل التاسع • السياسة الاستثمارية عند كينـــز (١)

يرى كينز ازاء جهل المنظمين بالمستقبل وعدم توافــر البيانات فى اقتصاد راسمالى لايقوم على الاخذ بمبدا التوجيه الاقتصادى ويخضع الاستثمار فيه لقرارات مجموعة من المنظميــن لا تنسق جهودهم هيئة مركزيةونتيجة لعدم ثقتهم فى السياسات النقديةومدى تاثيرها فى سعر الفائدة ضرورة قيام الدولـــة بتنظيم الاستثمار لان لدى الدول من الامكانيات ما يمكنها مــن حساب الكفايات الحدية لاستثمار راس المال فى السلع الاستثمارية فالكفاية الحدية للاصول تعتمد على التوقعات الطويلة الاجــل وهذه تجعل الطلب على سلع الاستثمار يسوده عدم الاستقــــرار فالاستثمار حساس للتقلبات فى بورصات الاوراق الماليةوالاخيرة تتقلب فى حدود واسعة نتيجة تتابع دورات التفاؤل اوالتشاؤم وحيث أنه من غير المعقول ان تتطلب من سعر الفائدة أن يعكس اثار هذه التقلبات الحادة فلابد من تنظيم الحكومة للاستثمــار ان الرقابة على الاستثمار لايمكن ان تبقى فى ايدى المشروعــات الخاصة. إن الدولة فى مركز اقوى كثيرا من المشروع الخــاص ويمكنها تقدير الحاجات فى المدى البعيد فى ضوء تحقيق النفــع الأجتماعى العام وهى مطالبة بل ومسئولة عن توجيه الاستثمــار وهو ما اطلق عليه كينز " Socialist Investment " بحيث يجب على الدولة ان تاخذ على عاتقها مهمة رسم سياســة من شانها الرقابة لتعكسآثر الدورة فى الاستثمار الخـــاص ومواجهة الاتجاه العام الهابط للكفاية الحدية لراس المــال ويذكر كينز انه لايعنى باشتراكية الاستثمار ملكية الحكومــة للمشروعات او قيامها بالتنفيذ انما مجرد ضمان الحجم الكافــى منه وتحديد عوائده. ولكن لعلى اتساءل كيف تتحقق اشتراكيــة الاستثمار دون ملكية الدولة ورقابتها ؟ وكيف يكون الاستثمار

---

١) المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢٢٠.

اشتراكيا مع بقاء الملكية والادارة فى يد الافراد؟ لواننى تتبعت تفكير كينز لقلت انه لو قدر لهذا الرجل ان يسترسل فى دفاعة عن اشتراكية الاستثمار لوجد نفسه فى مازق حرج تماما ولوجد نفسه امام ضرورة الاخذ بالتخطيط الشامل وهو مايتعذر فى ظل الملكية الخاصة الكاملة لعوامل الانتاج. ان كينز كان فى اعتقادى اشتراكيا فى قلبه وفكره وان كان يؤمن بالتطور لا الطفرة.

اراء النقاد فى الكفاية الحدية لراس المال

لم يسلم موضوع الكفاية الحدية لراس المال من نقد مرير من جانب الكتاب ويمكن ان نلخص اوجه النقد ورأينا فيها فى الاتى :

١) بينما يمتدح المعجبون بكينز فكرته عن التوقعات ودورها الهام فى تحديد حجم التوظف يرى النقاد انه ليس الوحيد الذى ادرك فكرة التوقع بل يرون انه لم يدرك اهميتها كاملة . فالنقاد يرون ان كينز قد قصر اهمية التوقع على حجم الانتاج وعلى التوظف بل نسى او اهمل دورها فى الاثمان واسعار الفائدة ومعدلات الاجور ،ومن ثم اخفق فى ادراك ان التوقعات تشمل جميع اوجه النشاط الاقتصادى ولاشك اننا نقدر وجهة نظر هؤلاء الكتاب لحد بعيد ولكن مما قد يغفر لكينز تركيزه لاهمية التوقع على حجم الانتاج والتوظف اهتمامه البالغ بابراز فكرة التوازن الكلى العام وعدم اهتمامه فى نظريته بالتوازن الجزئى الذى اهتم به من سبقه من الكتاب وفى اعتقادى لاداعى لان يؤكد كينز ماهو معروف .

٢) يرى فريق من النقاد ومن بينهم الاستاذ فرانك نايت ان كينز باعترافه لم يات بجديد فى الكفاية الحدية فما هى

الا نفس الاداة التى استخدمها الاستاذ فيشر فى التحليل الاقتصادى ومن ثم فليل هناك من تقدم يذكر فى فكرة الكفاية الحديــــة عن فكرة انتاجية راس المال القديمة . والواقع وان كان كينــز قد صرح بذلك الا انه لم يقصد بالكفاية الحدية ما قصده فيشر تماما من زيادة المغدل الذى تغله سلع الاستثمار عن تكاليـــف الانتاج لاسباب سبق ذكرها ولا نرى مانعا من اجمالها فيمايلى:

أ - ابراز كينزلدور التوقع كمحدد للاستثمار فى المدة الطويلة بطريقة لم يسبقه اليها احد من الكتاب .

ب - ادخل كينز فى تعريفه للكفاية الحدية سلسلـــــة متتابعة من الغلات المتوقعة فترة حياة الاصل بينما ركز غيره من الكتاب على الانتاجية الحدية الجارية .

ج - ابرز كينز العنصر النقدى فى تعريفه للكفايـــــة بينما اهتم سابقيه بها فى شكل غلة طبيعية ارطال من الغـزل او ارادب من الارز ..الخ .

د - جعل من الكفاية الخدية لراس المال اداة هامة من ادوات التحليل اذا وضعها فى شكل معدل يقارن بمعدل الفائدة .

هـ - ابراز عنصر المخاطرة عند تحليل الغلات .

و - ازالة اللبس والخلط بين الكفاية الحدية وبيــــن سعر الفائدة . الذى كان يسود الفكر الاقتصادى اذا اوضح بمـا لايدع مجالا للشك انهما شيئان مختلفان وليسا شيئا واحدا .

هذافضلا عن نظريته فى اتجاه معدل الكفاية الحديــــة ـال الى التناقص فى الاجل الطويل وما ينطوى على هذا

من مطالبته بفكرة ثورية جديدة هى اشتراكية الاستثمار، وانى لارى شخصيا فى هذه الفكرة بذور التحول الاشتراكى العميق للقضاء على بعض المتناقضات فى النظام الراسمالى وهو ما سنعود اليه عند الكلام عن الفلسفة الاجتماعية .

٣) ويرى نايت أن معالجة كينز لفكرة التوقعات كانت معقدة ولم تدرك عمومية واهمية عامل المضاربة بالنسبة للانتاج الراسمالى. ففى الحياة الاقتصادية فى ظل النظم الراسمالية قلما بل يندر جدا ان يقوم الانتاج السلعى على اساس طلب المستهلك النهائى المباشر، ومن ثم فان عنصر المضاربة يتغير بتغير طول المدة التى يتوقع ان تستمر فيها السلعة فى حوزة المنتج ، على مدى نمو السوق واتساعه لهذه السلعة وعنصر المضاربة يؤثر فى المنتجين او المشترين للسلع المعدة للاستخدام سواء فى الانتاج ام الاستهلاك، ولكنه لايؤثر فى الغلات المتوقعة .

٤) كما يرى نايت ايضا ان فكرة الكفاية الحدية تسبب مشاكل وخلطا يتضح عند معالجة الدورات والبطالة فالتقلبات فى القيمة انما ترجع الى اشياء تخرج عن محيط الطلب والعرض الحقيقى للسلعة وبعبارة اصح ترجع الى الناحية النقدية .

ويرى الدكتور جمال الدين سعيد ان نقد نايت للموضوع ليس صحيحا فكينز لم يهمل العوامل التى تلعب دورها كمسببات للدورة بل على العكس ان تحليل كينز للدورة يفضل من سبقه من الكتاب جميعا . فكينز وان ابرز اثار تقلبات معدل الكفاية الحدية لراس المال فى احداث الدورة الا انه كان مدركا حق الادراك لاهمية العوامل الاخرى كالميل للاستهلاك والتفضيل النقدى والعوامل النقدية والسياسات المصرفية ... الخ ،بل له فضل كبير فالتحليل الدخلى للنقود الذى ابرزه كينز يفضل

التحليل الكمى الكلاسيكى فى تفسير التقلبات فى حجم النشاط الاقتصادى العام .

٥) ويتابع نايت نقده لكينز فيذكر لنا بان كينز ينادى بضرورة زيادة العائد المتوقع (بمافى ذلك الزيادة الراسمالية التى قد تطرا على الاصول) عن سعر الفائدة الذى يدفع للحصول على راس المال كدعامة اساسية لانتاج الثروات ورؤوس الاموال الجديدة . ويرى نايت الا معنى فى الواقع لاقامة خلاف بين سعر الفائدة الذى يدفع فعلا وذلك الذى قد يمكن الحصول عليه ،هذا فضلا عن ان كينز يفترض سوقا كاملة ومن ثم فلا فرق بين الاثنين .

ولكننا نجد الرد فى استطراد نايت نفسه حيث يستهشد بما ورد فى النظرية العامة فى فصل اخر (الفصل السادس عشر) حيث يذكر كينز انه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لكى نضمن أن يكون سعر الفائدة متمشيا مع معدل الاستثمار الذى يحقق التوظف الكامل . ومعنى هذا ان سعر الفائدة يجب ان يظل فى مستوى منخفض جدا ولو بواسطة الدولة لكى نضمن نمو راس المال ،وبحيث يصبح من السهل أن تصل السلع الراسمالية الم درجة الوفرة بحيث تصبح الكفاية الحدية لراس المال معادلة الصفر . ان لكينز فلسفة اجتماعية معينة وهى القضاء على ندرة راس المال وهو يرى ان احد الوسائل الرئيسية لذلك هى خفض الدولة لاسعار الفائدة عن طريق الرقابة على المصارف ومن ثم فاننا على عكس ما يراه الاستاذ نايت نعتقد فى اهمية التفرقة .

٦) ويرى الاستاذ بنجامين اندرسون ان كينز كان يعنى بالكفاية الحدية لراس المال مدلولات مختلفة متضاربة فبينما هو يعرفها بانها المعدل الذى تخصم به سلسلة الغلات المتوقعة

.... الخ نجد انها تعنى فى اماكن اخرى من الكتاب التوقعات الخاصة بالارباح التجارية والتى قد ترجع الى كفاية المنظم او كفاية العمال او كفاية الالات الراسمالية المستخدمة او الى انحراف بين التكاليف والاثمان... الخ. ويرى بنجامين ان فى اعتبار كينز لدرجة الثقة عاملا هاما من العوامل التى تحكم الكفاية الحدية لراس المال ما يؤيد هذا التضارب فالاهتمام بحالة الثقة يعنى ان المنطق انما كان يوجب على كينز اعتبار الكفاية الحدية هى الأرباح التجارية وليست الغلات الصافية المتوقعة لاصل ما.

ويؤكد بنجامين صحة ما ذهب اليه من زعم بما ذكره كينز ايضا حينما عالج الدورة التجارية ونص صراحة على أن الازمة ليس سببها غالبا وفى كافة الاحوال ارتفاع سعر الفائدة ولكنها تعزى الى تصدع مفاجىء فى الكفاية الحدية لراس المال ومعنى هذا فى نظر بنجامين ان كينز انما يقصد بالكفاية الحدية توقعات الارباح وليست الغلات الصافية للاصل.

كما يفهم من افتراض كينز ان منحنى الكفاية الحدية لراس المال يتجه مستقبلا نحو الهبوط عما كان عليه فى القرن التاسع عشر - ذلك الافتراض الذى يستند الى ان ارباب الاعمال كانا اقوى فى القرن التاسع عشر على منع الاجور النقدية من الارتفاع بدرجة اكبر من ارتفاع كفاية العمال أنفسهم - ان الكفاية الحدية لراس المال انما تتوقف على العلاقة ايضا بين الاجور والكفاية الحدية العمل .

وفى موضع اخر من النظرية العامة نجد ان الكفاية الحدية لراس المال (ولاسيما بالنسبة للاصول التى تمتع بخاصية السيولة) انما تحوى عنصرا مضاربيا هاما خاصا بالارباح النقدية التى يمكن للشخص توقعها من حيازة الاصول فى فترة تضخم جامحة نتيجة توقع انخفاض اكبر فى قيمة النقود.

ويخلص بنجامين اندرسون من هذا الى انه كان ينبغى على صانع النظرية الجديدة ان يستخدم الالفاظ فى معان محددة اذا ما كان جادا فى نظريته . اما ان نضم كل اسباب التغيرات فى توقع الارباح التجارية تحت عبارة واحدة هى الكفاية الحدية لراس المال فان هذا لن يؤدى الى تقدم يذكر فى التحليل ومن ثم يتعذر ابراز السبب والنتيجة .

وانى لاأوافق بنجامين اندرسون فيما ذهب اليه من رأى فلم يكن هناك تضارب فيما يعنيه كينز بعبارة الكفاية الحدية لراس المال. وفى اعتقادى ان تفسير كينز لاسباب التغيرات التى تطرا على التوقعات انما يقوم اساسا على حالة الثقة اما ردها الى عوامل اخرى تسبب تغير تقديراتنا فانما هو من قبيل تعداد الاسباب المختلفة التى تؤدى الى تغير حالة الثقة .

٧) يرى البعض ان اعتبار كينز الكفاية الحدية ضمن المتغيرات الثلاثة المستقلة فى النظام الاقتصادى (الاستهلاك - الكفاية الحدية - سعر الفائدة) هو الاخر عرضة للطعن. فيذكر كينز فى نظريته ان منحنى الكفاية الحدية لراس المال تطابق تماما منحنى الطلب على الاستثمار، ولكنه فى موضع اخر اوضح ان ضعف الميل للاستهلاك لابد وان يؤثر على الطلب على الاستثمار. وبعبارة اخرى فمنحنى الكفاية الحدية لراس المال يتوقف لحد ما على الميل للاستهلاك. والواقع ان هذا النقد هو الاخر ضعيف اذ ان كينز يرى ان هذه المتغيرات تؤثر كلها فى النظام وان هذه المتغيرات ان كان لها صفة الاستقلال الا انها تتداخل وتؤثر فى بعضها البعض .

والواقع ان علاج كينز للحافز على الاستثمار والذى استغرق ثمانية فصول باكملها اى حوالى ثلث النظرية العامة

انما يواجهنا باهم ما اتى به كينز من افكار مهما قيل من انه يثير التضارب واللبس احيانا . ورغم ان كينز قد اختار " الحافز على الاستثمار" عنوانا لهذا الجزء مما لايتمشى - كما يرى البعض - مع الطبيعة الثورية التى يوردها فى تعاريفه الجديدة للاستثمار والادخار اذ لاينظر الى الاستثمار فى المعنى العادى - اى انه استخدام النقود للحصول على الخدمات الانتاجية لخلق تيار السلع الراسمالية - الا انه فى الفصلين الحادى عشر والثانى عشر بعيد تنظيم خطته ليحول فكرة الانتاجية الحدية لراس المال الى فكرة الكفاية الحدية كاداة هامة من ادوات التحليل الاقتصادى .

....

الباب الخامس

عملية الاستثمار على مستوى الاقتصاد التونسي

الفصل الأول : الاصول المنهجيـــــية للاستثمار على المستـوى القومـــى

نماذج تجدد الانتاج البسيط

تهدف دراسة نماذج تجدد الانتاج الى بيان كيفيـــــة معالجة مشكلة الاستثمار فى تخطيط التطور الاقتصادى والنمـــو وسوف نقتصر على دراسة هذه النماذج فى حد ذاتها باعتبـــار انها تمثل الخطوة الاولى من سلسلة الخطوات التى تبين الكيفية التى يمكن ان تحل بها مشكلات الاستثمارية عند تحضير خطـــة تطور الاقتصاد القومى فى ظل ظروف اجتماعية واقتصاديـــة محددة .

وترتكز نماذج تجدد انتاج راس المال الاجتماعى علـــى نظرة لعملية تداول راس المال كواسطة لعملية تجدد الانتـــاج ولبيان شروط تجدد الانتاج وعلاقات التناسب اللازم توافرهـــا لكى تتطور عملية الانتاج الاجتماعى تطورا متوازنا ومثاليـــا ، وهو ما عرضه ماركس فى نماذج تجدد الانتاج .

وفى تحليله لهذه النماذج يبدا من حالة افتراضيـــة هى الحالة الساكنة ،ثم بعد ذلك فى حالة اقل تجريدا وهـــى حالة ديناميكية .

ولابد ان ندرس قبل البدأ فى دراسة نماذج تجدد الانتاج

- تداول راس المال الاجتماعى .
- اظهار الهدف من بناء نماذج تجدد الانتاج ومستـــوى التجريد العلمى .
- دراسة نموذج تجدد الانتاج البسيط .

- دراسة نموذج تجدد الانتاج الموسع .

١ - تداول راس المال الاجتماعي .

وتتم الحركة الدائرية لراس المال من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة : الاولى :

يظهر الراسمالى فى السوق كمشترى لسلع وسائل الانتاج (ادوات الانتاج + مواد اولية) وقدرة على العمل، والنقود تتحول الى سلع وهذه هى مرحلة تحول راس المال النقدى الى راس مال منتج . .

المرحلة الثانية :

هى مرحلة الاستهلاك المنتج للسلعة المشتراه بواسطة الراسمالى حيث راس المال يمر بالمرحلة المنتجة ،مرحلة تحول راس المال المنتج الى راس مال سلعى .

المرحلة الثالثة

هى مرحلة عودة الراسمالى الى السوق بوصفه بائعا يحاول تحقيق فائض القيمة الذى خلق اثناء المرحلة الثانية وذلك عن طريق بيع الناتج اى المادة المنتجة ،وهذه مرحلة تحول راس المال السلعى الى راس مال نقدى .

فى هذه الدورة يظهر راس المال كقيمة تمر بسلسلة من التحولات العضوية يعتبر كل منها شرط للاخر ، اثنتان من هذه المرحلة والاولى والثالثة تنتميان الى دائرة التداول،والثانية الى دائرة الانتاج ،فى اثناء كل مرحلة من هذه المراحل تاخذ القيمة الممثلة لراس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة اخرى، فى المرحلة الاولى وظيفة راس المال النقدى هو تحقيق الشروط اللازمة لعملية الانتاج الاجتماعى

قوة عاملة + أدوات عملومواد اولية ليتم تحويلها الى سلع فى المرحلة الثانية ، اما وظيفة راس المال فى صورة راس المال المتغير هى خلق قيمة اضافية تزيد عن قيم السلع المشتراه عن طريق استخدام هذه السلع استخداما منتجا . فى المرحلة الثالثة ياخذ راس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط او النهائى التى لو تحقق بيعها مكنت صاحب راس المال من الحصول على فائض القيمة الذى خلق فى المرحلة الثانية .وفى اثناء دورة راس المال هذه لايتم فقط الحفاظ على القيمة التى بدات بها الدورة وانما تزداد وهذه الزيادة تطرأ فى اثناء مرحلة الانتاج التى تقطع عملية التداول اذ ان ، رأس المال ياخذ شكلا عينيا لا يستطيع فى ظله الاستمرار فى دورته دون ان يدخل فى دور الاستهلاك المنتج(اى استخدام السلع التى اشتريت فى خلق قيم جديدة) . وفى المرحلة النهائية تعود القيمة الممثلة لراس المال - بعد ان ازداد مقدارها الان- الى نفس الشكل الذى كانت تتخذه فى بداية الدورة الى راس المال النقدى . هذه العملية اذن عملية حركة دائرية . والان لنبحث عملية تداول راس المال الاجتماعى التى يتكون من مجموعها شكل عملية تجدد الانتاج (مع بعض الاختلاف عن التمثيل الماركسى) .

جوهر هذه العملية هو تحول راس المال المتغير(٧)الذى ياخذ شكل نقدى الى قدرة على العمل ومن ثم احتواء القوة العاملة فى عملية الانتاج حيث يخلق فائض القيمة ،ولكى يتم تحقيق فائض القيمة هذا - الذى ياخذ شكل سلعى - يجب تقوم علاقات تبادلية بين الطبقات والفئات الاجتماعية (فى صورة نقدية) وكذلك بين فروع النظام الاقتصادى (فيما يتعلق بالشكل المادى للسلع) . راس المال السلعى يتحول الى راس مال نقدى .. الان هذا الاخير يكون فى وضع استعداد لبدء دورة جديدة والعملية الدائرية لراس المال الاجتماعى تسير على النحو التالى :

حيث (M) رأس المال النقدى .

(C) رأس المال فى شكل سلع وتتحلل الى :

$$M \rightarrow [\, C \rightrightarrows {}^{MP}_{L} \longrightarrow C' \,] \rightarrow M'$$

(L) قوى عاملة .

(MP) راس المال المنتج .

(C') السلع المنتجة او راس المال السلعى .

(M') راس المال النقدى - الناتج بعد دورة راس المال

ويلاحظ أن

$$C' = C + \Delta C$$

$$M' = M + \Delta M$$

وبذلك فان عملية تداول راس المال هى شكل عملية انتاج وتجدد انتاج ،والناتج الاجتماعى فى صورته القيمية راس المال الاجتماعى الذى يتم انتاجه فى فترة معينة ويساوى :

$$C + V + S$$

حيث أن :

(C) قيمة وسائل الانتاج المستهلكة (راس المال الثابت)

(V) قيمة راس المال المتغير .

(S) الشكل المادى للقيمة (فائض القيمة) .

وشكل الناتج الاجتماعى يتمثل فى قدر هائل من السلع المختلفة التى تتمتع بخصائص عينية مختلفة - سلع استهلاكية . وهذا التقسيم يجعلنا نقسم الاقتصاد القومى الى قسمين كبيرين احدهما (I) وينتج وسائل الانتاج (ادوات انتاج+ مواد اولية) والاخر (II) وينتج مواد استهلاكية .

كل قسم من هذه الاقسام يمكن تقسيمه داخليا فمثلا القسم (I) يمكن ان يكون بداخله فرع ينتج ادوات العمل

والاخر منتج لموضوع العمل والفرع الاول يمكن تقسيمه لفرع ينتج ادوات عمل لانتاج ادوات العمل واخر ينتج ادوات عمل لانتاج المواد الاستهلاكية . وعلى ذلك النحو يمكن تصور النظام الاقتصادى مقسما الى عدة فروع ينتج كل منها ناتجا معينا او مجموعة من المنتجات .

والاعتماد المتبادل بين هذه الفروع ،يتبلور فى انتقال المنتجات بين هذه الفروع وهذا الاعتماد المتبادل يعكس المظهر الفنى لعملية الانتاج.

٢ - الهدف من بناء النماذج ومستوى التجريد الذى يتم عنده التحليل.

لبناء نماذج تجدد الانتاج هدف مزدوج هو :

بيان شروط التناسب اللازم توافرها فى اثناء عملية التبادل لكى يتمتع الاقتصاد القومى بتطور لاتلحقه النكسات او بمعنى اخر بيان الى اى مدى تسمح ظروف الانتاج الرأسمالى لعملية الانتاج بتطور متوازن عبر الزمان والمكان .

اما مستوى التجريد

١ - تقسيم الاقتصاد القومى الى قسمين صناعيين قسم(١) ينتج سلع انتاجية وقسم (I) ينتج سلعا استهلاكية (II) .

٢ - تقسيم المجتمع الى طبقتين ،الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية ،والاولى هى التى تختص بفائض القيمة عن طريق تقديم راس مال النقدى (استهلاك شخصى او استهلاك منتج) وهى الطبقة التى تلعب الدور الرئيسى فى المبادلة . ثم طبقة

العمال التى تقدم قوة العمل وهى سلعة ،وهذه الطبقة تستهلك كل دخلها الاجور على السلع الاستهلاكية .

٣ - يتم التجريد من الطبقات الاجتماعية الاخرى وهذا يتعلق بهذف تحليلى من اجل تسهيل دراسة نماذج تجدد الانتاج رغم ان التحليل الماركسى فى الجزء الثالث من راس المال ادخل طبقة الملاك العقاريين لمزيد من تحليل فائض القيمة .

٤ - افتراض ان الاقتصاد مغلق لايتاثر بالاقتصاد الخارجى اى الغاء العلاقات الاقتصادية الدولية واثارها بالنسبة للمجتمع محل الدراسة .

٥ - العمل والانتاج يتم فى ظروف المنافسة الكاملة .

٦ - التجريد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية والمبادلات .

٧ - يفترض ماركس فى نموذج تجدد الانتاج ان البعد الزمنى لدورة راس المال اى الفترة التى يستغرقها فى المراحل الثلاثة (فترة التشغيل والتداول) هو سنة . ولكن هذه السنة ليست منفصلة عن عملية الانتاج وتجدد الانتاج الاجتماعى .

٨ - يتم التحليل الخاص بنماذج تجدد الانتاج فى صورة قيمية اى ان ماركس يفترض ان السلع تتبادل وفق قيمتها الامر الذى يعنى التجريد من كل انحراف للاثمان عن القيمة وقيمة اى سلعة تساوى كمية العمل المبذول لانتاجها .

٩ - ثبات انتاجية العمل وثبات الفن الانتاجى وهذا يعنى ثبات العلاقة بين راس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير (التركيب العضوى لراس المال) .

١٠ - ليس هناك صعوبات فى الحصول على القوة العاملة .

١١ - النقود تسهل عملية التداول وتوجد فى يد الطبقة الرأسمالية .

٣ - نموذج تجدد الانتاج البسيط

فى بداية دراسة نماذج تجدد الانتاج يضع ماركس لنفسه السؤال التالى : كيف يستبدل راس المال المستهلك فى عملية الانتاج ؟ كيف تتداخل عملية استبدال ما استهلك من راس المال مع استهلاك الطبقة الراسمالية لفائض القيمة ومع استهلاك الطبقة العاملة لدخلها المتمثل فى الاجور .

وفى هذا السؤال تكمن مقومات تجدد الانتاج البسيط فالامر يتعلق بتجدد انتاج نفس الكمية من القيمة ، اى نفس المستوى من الناتج الاجتماعى ، فى صورة قيمة (الامر يتعلق بانتاج نفس قيمة الناتج الاجتماعى اذ ان الشكل العينى لهذا الناتج اى مكوناته العادية يمكن ان تتغير) ولتجديد نفس الكمية من القيمة يتعين التعويض عما استهلك من راس المال اثناء فترة العملية الانتاجية دون زيادة او نقص (نفترض ان راس المال يستهلك كلية خلال العملية الانتاجية) الطبقة العاملة تخصص فائض القيمة للاستهلاك غير المنتج فلا تراكم ، والطبقة العاملة تنفق كل دخلها الاجور فى الاستهلاك المتمثل فى شراء السلع الضرورية . على ذلك فان تجدد الانتاج البسيط يدور حول عملية الاستهلاك النهائى .

يمكن ان نحلل قيمة الناتج الاجتماعى الى ثلاثة :

١ - قيمة راس المال المنتج ، (ادوات + مواد موضوع العمل) التى استهلك اثناء الفترة الانتاجية ، (٢) اى قيمة راس المال ذى القيمة الثابتة للمستهلك .

٢ ـ قيمة القدرة على العمل المستخدمة فى الانتاج (V) قيمة راس المال المتغير.

٣ ـ وقيمة الناتج الفائض اى فائض القيمة (S).

نعرف كذلك ان المجتمع مقسم الى طبقتين ، الرأسماليين والعمال والاقتصاد القومى قسمين I ، II الاول ينتج سلع انتاجية والثانى سلعا استهلاكية (ضرورية وكمالية).

.·. قيمة الناتج الاجتماعى تقسم بين القسمين كما يلى :

القسم الاول $C_1 + V_1 + S_1$

القسم الثانى $C_2 + V_2 + S_2$

فاذا ما ترجمت الى ارقام فان :

٦٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٤٠٠٠ (١)

٣٠٠٠ = ٥٠٠ + ٥٠٠ + ٢٠٠٠ (٢)

وتفصيل ذلك ان الراسماليون يبدأون فى القسم الاول بعنصر راس المال المنتج اى (وسائل انتاج + قدرة على العمل) قيمتها = ٥٠٠٠.

وفى نهاية المرحلة يحصلون على ٦٠٠٠ من هذا الناتج الكلى ، ٢٠٠٠ تمثل دخل الطبقتين (العمالية والراسماليه) فى القسم الاول . ويكون الناتج فى شكل سلع انتاجية.

كذلك بالنسبة للقسم الثانى يبدا الانتاج بكمية من راس المال الذى قيمته ٢٥٠٠ ،وفى نهاية المرحلة الانتاجية يكون الناتج الكلى فى شكل سلع استهلاكية قيمتها ٣٠٠٠، ١٠٠٠ تمثل دخل الطبقة العاملة والراسمالية.ولكى يتم تجدد الانتاج فى الفترة التالية لابد ان يتم مايلى :

التعويض عن راس المال ذى القيمة الثابته الذى استهلك فى قسم (II) مع انتقال قدر السلع الاستهلاكية ويتم تحقيق ذلك فى شكل انتقالات للسلع بين القسم (II) والقسم (I) مع احترام علاقات تناسب معينة لكى يتم تجدد الانتاج دون هزات .

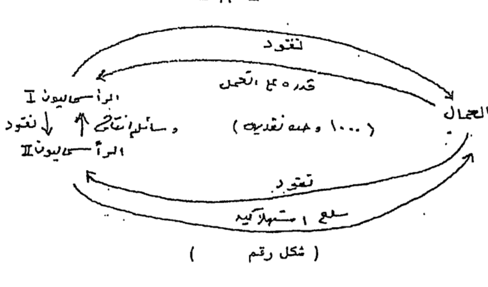
وتتحقق من خلال هذا التبادل شروط اعادة الانتاج خلال دورة راس المال .

١ - يشترى الراسماليون فى القسم الاول (I) بجزء من رأسمالهم ($\frac{1}{5}$) قدرة علي العمل من الطبقة العاملة التى تعمل فى القسم (I) .

٢ - يحصل العمال على الاجور ثم ينفقونها (١٠٠٠) فى شراء سلع ضرورية من رأسمالى القسم (II) الثانى وبذلك تنتقل السلع من القسم (II) الى القسم (I) والنقود تنتقل من العمال الى رأسمالى القسم (II) وبذلك يكونوا قد باعوا جزء من انتاجهم وحققوا جزء من راسمالهم .

٣ - يستطيع رأسمالوا القسم الثانى (II) شراء قدر من وسائل الانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) من رأسمالى القسم (I) محققين بذلك الشراء جزء من رأسمالهم ذى القيمة الثابتة من وجهة نظر رأسمالى القسم (II) وتنتقل السلع الانتاجية من القسم (I) الى القسم (II) والنقود من (II) الى (I) .

ويحقيق رأسماليو القسم (I) جزء من انتاجهم الكلى .

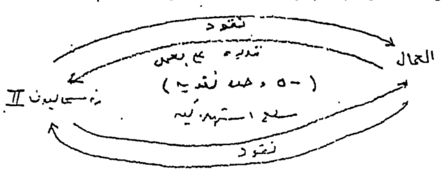


(شكل رقم)

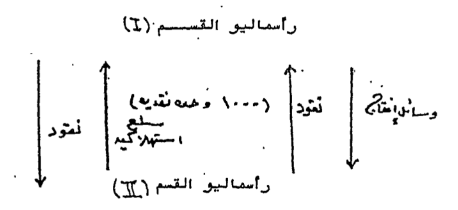
- يلاحظ المعاملات السابقة لهما نفس القيمة وأن المبادلات تتم بين طبقات اجتماعية.

- جزء من راس المال النقدى للرأسمالى (I) مساوى لرأس المال المتغير (V) فى هذا القسم قد أتم دورته وعاد راس المال الذى انفقه راسماليو القسم I على القوى العاملة اليهم مرة اخرى وهذا سوف يمكنهم من الحصول على قوة العمل فى الفترة القادمة.

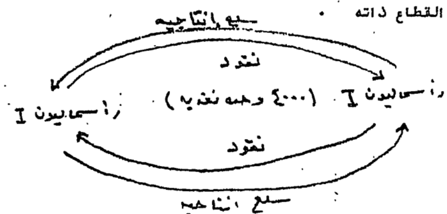
٤ - يقوم رأسماليو القسم (II) بجزء $\frac{1}{5}$ رأس المال الكلى بشراء قدرة على العمل ٥٠٠ تمثل دخل الطبقة العاملة، ينفق العمال هذا الجزء على شراء سلع استهلاكية من رأسماليو القسم (II) ،وبذلك باع الرأسماليون فى القسم (II) من انتاجهم ٥٠٠ وحدة تساوى (V) راس المال المتغير فى القسم الثانى.



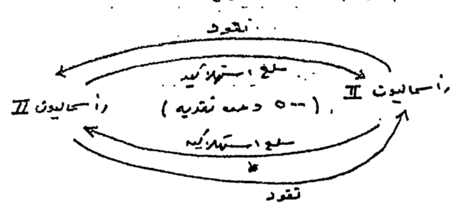
٥ - يقوم رأسماليو القسم (I) باستبدال الجزء المتمثل عندهم بفائض القيمة سلعا استهلاكية من رأسماليو القسم (II) . ١٠٠٠ ويقوم رأسماليو القسم (II) بشراء الالات انتاجية من رأسماليو القسم (I) وبذلك يجددون الجزء الباقى من راس مالهم ويحقق رأسماليو القسم (I) فائض القيمة الذى خلق فى القسم (I) .



٢ - يستبقى رأسماليو القسم (I) جزء من انتاجهم الكلى يأخذ الشكل العينى لوسائل الانتاج وتكون قيمته المادية مساوية لقيمة راس المال الثابت المستهلك اى ٤٠٠٠ وحدة وعلى هذا النحو يتم استبدال ما استهلك من راس مال ذى قيمة ثابتة وتتم المبادلة عن طريق المبادلة بين راسماليو القطاع داخل القطاع ذاته .



٧ - لايبقى فى القسم (II) الا جزء ياخذ الشكل العينى لسلع استهلاكية وقيمته مساوية لقيمة فائض القيمة (S) فى القسم الثانى (II) ٥٠٠ ،وهذا الجزء يمثل فائض القيمة فى هذا القسم تخصيص لاستهلاك الطبقة الرأسمالية من نفس القطاع حيث لا يتم تراكم فى هذا النموذج.



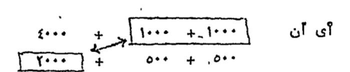
وعلى هذا النحو من المبادلات التى تتم بين الطبقات عن طريق النقود يتشكل راس المال ليطلقه الراسماليون فى التداول ليتم تجدد الانتاج.

وتستنتج ان الشروط الحيوية لتجدد الانتاج هو انه يتعين على القسم (II) ان يتخلى عن كمية من السلع الاستهلاكية يكون قيمتها مساويا لقيمة ما استهلك من راس المال الثابت فى داخل القسم (II) اثناء الفترة الانتاجية محل الاعتبار وان يبادل بهذه الكمية كمية اخرى من السلع الانتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية).

أى ان طلب القسم (I) الذى يساوى V+S على منتجات القسم (II) يكون مساويا لطلب القسم (I) على منتجات القسم (II) اى انه لابد ان تكون :

$$C_2 = V_1 + S_1$$

أى أن



وهذا هو شرط التوازن فيما يتعلق بعلاقة الاعتماد المتبادل بين قسمى النظام الاقتصادى وهذا الشرط ليس الانتيجة لشروط اكثر عمومية للتوازن يتضمنها نموذج تجدد الانتاج البسيط الذى يمدنا باطار عام لدراسة الطلب والعرض فالعرض الكلى يتكون من مجموع انتاج القسم (I) + (II) اى سلع انتاجية + سلع استهلاكية ضرورية + سلع استهلاكية كمالية .

العرض الكلى (فى شكل قيمى) = ٩٠٠٠ اى يساوى .

$$C_1 + V_1 + S_1 + C_2 + V_2 + S_2 = ٩٠٠٠$$

اما الطلب الكلى فيتحلل الى طلب على السلع الانتاجية ويقتصر فى حالة تجدد الانتاج البسيط على طلب القسم (II) على السلع الانتاجية لاستبدال ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته ،وكذا فى القسم (I) ، (وقيمته = $C_1 + C_2$) . والطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية ،وهو فى هذه الحالة مساوى لمجموع الاجور ودخل الطبقة الرأسمالية فى القسمين . اما مجموع الدخل القومى (الكلى بالنسبة لماركس فى صورة قيمية) فهو الطلب على السلع الاستهلاكية الذى يساوى ($V_1 + S_1 + V_2 + S_2$) والطلب على السلع الانتاجية ($C_1 + C_2$) ، السلع الاستهلاكية والانتاجية = ٩٠٠٠ = $C_1 + C_2 + V_1 + V_2 + S_1 + S_2$

ومن الواضح انه عند التوازن يتعين ان يكون الطلب الكلى على السلع مساويا للعرض الكلى . ولكن ماليس بنفس الوضوح هو العلاقة الداخلية بين مختلف عناصر هاتين الكميتين الكليتين اللازمة لتحقيق هذا التوازن والقاء الضوء على هذه العلاقة الداخلية يمثل احد اهم وظائف نموذج تجدد الانتاج .

يتميز كل عنصر بطبيعة مزدوجة ويمثل هو فى نفس الوقت عنصرا فى الطلب وعنصرا فى العرض . ولنأخذ v_1 مثلا . فهى تمثل قيمة من انتاج السلع الانتاجية ،وهى تمثل فى نفس الوقت نصيب العمال فى القسم الاول فى الدخل القومى وانفاقه يخلق جزء من الطلب على سلع الاستهلاك الضرورية عندما يمثل عنصر معين جزء من عرض المنتجات فى احد القسمين القسم (I) ويمثل فى نفس الوقت جزء من الطلب على منتجات نفس القسم فان الامر يتعلق بمبادلة داخلية فى القسم محل الاعتبار . على العكس من ذلك ، المبادلة بين القسم (II) تعنى ان الطبيعة المزدوجة للعنصر موزعة بين القسم (II) والقسم (I) فانه لابد أن يخلق العرض فى قسم ويخلق الطلب فى الاخرى فى هذه الحالة يعكس التبادل الضرورة الفنية للاعتماد المتبادل بين قسمى الاقتصاد القومى والتى تقوم على التقسيم الاجتماعى للعمل وهى ضرورة تستدعى استخدام الناتج فى قسم معين للانتاج والاستهلاك فى قسم اخر .

بطبيعة الحال ،هذا التوازن العام يتضمن انه قد تحقق لكل قسم التوازن بين الطلب على منتجاته وعرضه من هذه المنتجات . فاذا اخذنا القسم (I) فان ذلك يعنى ان $c_1 + c_2 = c_1 + v_1 + s_1$ من هذه المعادلة نحصل على شرط التوازن فيما يتعلق بالعلاقة مع القسم II اى $c_2 = v_1 + s_1$. وكذلك توازن الطلب والعرض بالنسبة للقطاع (II) حيث أن :

$$c_1 + v_2 + s_1 + s_2 = c_1 + v_1 + s_1$$

وعدم توافر هذه الشروط هى المسئولة عن عدم تحقيق التوازن فى واقع الاقتصاد الراسماليى وحتى فى غياب هذه العوامل فالنظام ليس محضنا ضد اختلال التوازن ، اذ انه عند مستوى التجريد الذى يتم عنده التحليل الخاص بنموذج اعادة الانتاج البسيط يجب ان تراعى مايلى :

- يتعين ان تتحقق الشروط اللازمة لاعادة الانتاج ،وخاصة تلك المتعلقة باستبدال ما استهلك من وسائل الانتاج الثابتة على نحو منتظم ،على نحو يحترم علاقات التناسب التى يتضمنها صراحة او ضمنها نموذج تجدد الانتاج.

وقد افترض فى هذا النموذج ان وسائل الانتاج الثابتة - تستهلك كلية فى خلال الفترة الانتاجية وهو فرض بعيد عن الواقع اذ يجرد من آثراستهلاك وسائل الانتاج الثابته على دفعات زمنية متتالية . فعادة ما يكون عمر وسائل الانتاج الثابت اكثر من دورة راس المال. واذا ما تم الاستهلاك المالى اى فى صورة نقدية سنويا وبصفة منتظمة فان الاستبدال العينى لادوات الانتاج لاياخذ مكانه الا فى نهايته (ممارسة تزيد المشكلة تعقيدا عندما يتم الاستهلاك المالى عن طريق تجنب جزء من النقود بقصد استبدال الالة استبدالا عينيا فى نهاية عمرها) يكون الطلب الكلى عند مستوى اقل من مستوى التوازن ،ومن ثم يختل هذا الاخير ،وعلى العكس عند قيام موجة من الاستبدال العينى - بالاضافة الى المعدل العادى للاستهلاك يعجز العرض عن مواجهة الطلب ويختل التوازن ومع ذلك فانه من المبرر البدء بتحليل تجدد الانتاج البسيط :

- اولا : من وجهة نظر كمية القيمة.

- ثانيا - لان تحليل تجدد الانتاج يمثل خطوة منهجية ضرورية للتحليل الذى يدخل فيها تراكم راس المال لعنصر من عناصر الواقع الراسمالى . ادخال هذا العنصر يجعل الصورة اقل تجريدا ويقودنا الى نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع .

...

الفصل الثانى • نموذج تجدد الانتاج
على نطاق متسع •

اذا قام الرأسماليون ،بدلا من اتفاق كل فائض القيمة على الاستهلاك غير المنتج ،باستخدام جزء من فائض القيمة الذى تم تحقيقه والذى ياخذ شكلا نقديا فى التوسع فى راس المال، اى فى شراء عناصر اضافية من راس المال المنتج اى استهلاكه استهلاكا منتجا فى الفترة الانتاجية القادمة فان راس المال المتزايد يسمح بان يكون مستوى الانتاج اعلى فى الفترة القادمة، (تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع)•

على هذا النحو نرى انه لكى يتم التوسع فى راس المال الاجتماعى يتعين على الراسماليين ان يدخروا من ايرادهم (النقدى) (اى جزء من فائض القيمة) بقصد استخدامه كراس مال نقدى اجمالى :

الاكتناز (بالمعنى الذى يستخدم فيه ماركس هذا الاصطلاح) ليس له مكان فى التحليل لانه لن يؤدى على الاطلاق الى زيادة الانتاج فى الفترة القادمة • ولكى تتم زيادة الانتاج فى الفترة القادمة يتعين ان تكون فى استطاعة راس المال النقدى الاجتماعى (الذى يؤدى فى الفترة القادمة الى التوسع فى الطاقة الانتاجية) ان يجد فى السوق - عند تحويله - العناصر الطبيعية للانتاج كراس المال المنتج اى ادوات انتاج ومواد موضوع عمل اضافية وقدرا اضافى من القدرة على العمل ،ولكى يتوافر قدر اضافى من العناصر الطبيعية لراس المال المنتج فى نهاية الفترة الحالية فانه يتعين ان تكون الطاقة الانتاجية على نحو يمكن من ان يكون الناتج الكلى زائدا على ما يلزم لاستبدال ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته وماهو لازم لاستهلاك الطبقة العاملة المستخدمة حاليا

وكذلك ماهو لازم لاستهلاك الطبقة الراسمالية . هذا القدرالزائد الذى يأخذ الشكل العينى للسلع الانتاجية لانتاج السلع الانتاجية وانتاج السلع الاستهلاكية) التى تستخدم فى الفترة التالية ،كسلع استهلاكية تسمح باستخدام جزء اضافى من القوى العاملة ،كما يسمح كذلك بزيادة الاستهلاك غيرالمنتج للطبقة الرأسمالية (أى أن تراكم راس المال لايستبعد الزيادة فى استهلاك الطبقة الراسمالية . اذ زيادة الاثنين تتم فى نفس الوقت .. كرد على من يقولون ان مصدر راس المال هو الادخار وان هذا الادخار هوحرمان من استهلاك حال). ومن ثم فان سعر الفائدة هو مكافاة الامتناع عن الاستهلاك بل اثر لامكانية تجدد الانتاج على نطاق متسع فى انتاج عناصر اضافية من رأس المال المنتج فى خلال الفترة السابقة ، اى عناصر تزيد على حاجة . الانتاج البسيط (زيادة الانتاج تتم عن طريق التوسع فى الوحدات الانتاجية الموجودة حاليا او عن طريق بناء وحدات جديدة اوبالطريقتين فى نفس الوقت) . على عكس الحال فى حالة تجدد الانتاج البسيط الناتج الكلى للقسم الاول ، ولنفرض انه IP يتعين ان تكون قيمته اكبر من قيمة وسائل الانتاج اللازمة لاستبدال ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته فى القسم الاول بالاضافة الى القسم الثانى ولذلك فأن :

$IP > C_1 + C_2$ وهذه تمثل اول الشروط اللازمة لوجود تجدد الانتاج على نطاق واسع ،من ناحية اخرى ،بما أن فائض القيمة فى القسم الاول سيخصص الان للتوسع فى راس المال ذى القيمة الثابته فى هذا القسم الاول (ومن ثم يتعين أن ياخذ الشكل العينى لوسائل الانتاج لانتاج وسائل الانتاج) ،لم يعد من الممكن استبدال هذا الجزء مع جزء من السلع الاستهلاكية التى ينتجها القسم الثانى (وهذا على خلاف تجدد الانتاج البسيط حيث فائض القيمة فى القسم الاول يخصص كلية للاستهلاك

يتطلع الرأسماليون الى فائض قيمة اكبر فى الفترة القادمة يقوم هوءلاء بتركيم جزء من فائض القيمة فى صورته النقدية لشراء وسائل انتاج اضافية وقدرة على العمل اضافية فى الفترة القادمة هذا التراكم النقدى ينتج عن بيع دون شراء. اما فيما يتعلق بالشكل العينى لفائض القيمة نلاحظ ان فائض القيمة (2K)ياخذ فى حالة تجدد الانتاج البسيط ، الشكل العينى للسلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية . اما فى حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع فان جزء من فائض القيمة قسم(S1) يتعبين ان ياخذ الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية . اما فى القسم الثانى فيحدث تغيير فى الشكل العينى لفائض القيمة لمصلحة السلع الاستهلاكية الضرورية (سلع الاجور) على حساب السلع الكمالية .

ويمكن التعبير عن ذلك اختصار بالقول بان الفرق بين نموذج تجدد الانتاج البسيط ونموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع يتمثل فى كيفية الاستخدام (فى انتاج تشكيلة من السلع) فى كل حالة .

هذا ويتعين ملاحظة ان المهم هو هذا الفرق الكيفى بين النموذجين فغالبا ما يعرف تجدد الانتاج على نطاق متسع بانتاج كمية اكبر من الناتج الاجتماعى وهو تعريف غير دقيق اذ يغفل اذ يغفل الفرق الكيفى بين النوعين من تجدد الانتاج . ولم يبق قبل العرض لميكانزم تجدد الانتاج على نطاق متسع الا التفرقة بين الطريقتين لاتمام هذا النوع من تجدد الانتاج . ففى الاول تنتج الزيادة فى الانتاج - على فرض ثبات التكوين العضوى لراس المال - من استخدام قوة اضافيه من العمل وكمية اضافيه من وسائل الانتاج ، تتم زيادة الانتاج عن طريق التغير فى التكوين العضوى لراس المال على نحو ينتج معه زيادة فى الناتج الكلى دون استخدام قوة عاملة جديدة . ففى الواقع

الزيادة تتم بتطور الانتاج عن طريق هذان النوعان من تجـــدد الانتاج على نطـاق متسع ٠

ميكانزم تجدد الانتاج على نطاق متسع :

من وجهة النظر الكمية نقطة البدء فى تجدد الانتاج على نطاق متسع هى تجدد الانتاج البسيط ،ومن ثم نبـــدأ بنمـــوذج تجدد الانتاج البسيط ٠

٩٠٠٠	١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٤٠٠٠ القسم الاول
	٥٠٠ + ٥٠٠ + ٢٠٠٠ القسم الثانى

لكى تتحقق امكانيةتجدد الانتاج على نطاق متسع يجـــب ان يكون هذا التغيير كيفى ويتمثل فى تجميع وظيفى مختلـــف لعناصره على أن يتضمن هذا التجميع الجديد الذى تحدثنا عنه سابقا الترتيب الجديد للعناصر كما يلى :

$$I P > C_1 + C_2$$
$$II P < V_1 + S_1 + V_2 + S_2$$

هذا الشرط يتحقق اذاتم ترتيب عناصر النموذج علـــى النحو التالى ،وهو الترتيب الذى يمثل النموذج الاول للتراكم٠

١٠٠٠ + ٤٠٠٠ القسم الاول ٠
٧٥٠ + ١٥٠٠ القسم الثانى ٠

وعلى ذلك يكون الناتج الاجتماعى المتحقـق على النحـو التالى :

٩٠٠٠	٦٠٠٠ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٤٠٠٠ القسم الاول ٠
	٧٠٠٠ = ٧٥٠ + ٧٥٠ + ١٥٠٠ القسم الثانى ٠

التكوين العضوى لراس المال يختلف فى القسم الثانى عن القسم الاول فهو ١ : ٤ فى القسم الثانى ، ١ : ٢ فى القسم الأول. فاذا افترضنا ان معدل التراكم فى القسم الاول بمعدل ٥٠ ٪ من فائض القيمة وان راس المال المتراكم يوزع بين راس المال ذى القيمة الثابته وراس المال المتغير بنسبة ٤ + ١ (وهذه النسبة تمثل التكوين العضوى لراس المال فى هذا القسم) يكون التراكم فى هذا القسم هو ٥٠٠ وحدة (من فائض قيمة=١٠٠٠وحدة) يتم توزيعها على النحو التالى : ٤٠٠ راس المال ذى قيمة ثابته ، ١٠٠ فى راس المال المتغير ،ولكى يزيد رأس المال القسم الاول فى بداية الفترة القادمة يتعين بان ياخذ فائض القيمة فى هذا القسم الاول الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية فى حدود ٤٠٠ وحدة ولسلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية فى حدود ١٠٠ وحدة ،ولكى يتمكن القسم الاول من الانتاج على نطاق متسع فى الفترة القادمة يتعين عليه :

أولا - ان يستبدل ما استهلك من راسمال ذى القيمة الثابته عن طريق الابقاء على قيمته ٤٠٠٠ من انتاجه هو (وهى سلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية).

ثانيا - ان ينتقل الى القسم الثانى سلعا انتاجية (لانتاج سلع استهلاكية) قيمتها ١٠٠٠ مبادلة بسلع استهلاكية ضرورية (لضمان استهلاك العمال المستخدمين فعلا فى القسم القسم الاول (يتم ذلك عن طريق شراء عمال القسم الاول لسلع استهلاكية ضرورية من راسمالى القسم الثانى ثم شراء هؤلاء السلع الانتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) من راس مالى القسم الاول).

ثالثا - ان تنتقل الى القسم الثانى كمية من السلع الانتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ٥٠٠ (الجزء من المخصص لاستهلاك راسمالى القسم الاول فى مقابل سلع استهلاكية).

هذه المبادلات الثلاث تمثل جزء من تجدد الانتاج البسيط مع فارق فى قيمة هذه المبادلات هى ٢٠٠٠ فى حالة تجدد الانتاج البسيط، اما فى حالة تجدد الإنتاج على نطاق متسع فقيمتها ١٥٠٠. هذا راجع الى انه فى الحالة الاخيرة نصف فائض القيمة فى القسم الاول يخصص للتراكم ومن ثم يكون ($ح_٢$) أقل مما هو عليه فى حالة تجدد الانتاج البسيط).

رابعا - ان يستبقى من انتاجه الكلى سلعا انتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ٤٠٠ وحدة. وهو ما يمثل الزيادة الاحتمالية فى راس المال ذى القيمة الثابته فى القسم الاول .

خامسا - ان ينقل الى القسم الثانى سلعا انتاجية (لانتاج السلع الاستهلاكية) قيمتها ١٠٠ وحدة فى مقابل سلع استهلاكية ضرورية، لاستهلاك الجزء الاضافى من القوة العاملة الذى يتم استخدامه فى خلال الفترة القادمة فى القسم الاول نتيجة لتراكم راس المال فقيمتها تساوى قيمة الجزء الاضافى راس المال المتغير فى القسم الاول فى اثناء الفترة القادمة) لنرى الان ما يحدث فى القسم الثانى .

أ - عن طريق المبادلات التى تكلمنا فى اولا ، وثانيا وثالثا يتلقى القسم الثانى من القسم الاول وسائل الانتاج اللازمة لاستبدال ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته اى ما قيمته ١٥٠٠ وحدة.

ب - عن طريق المبادلة التى تكلمنا عنها فى " خامسا " يتلقى القسم الثانى من القسم الاول وسائل الانتاج (لانتاج (لانتاج السلع الاستهلاكية) التى ستمثل اضافة الى راس المال ذى القيمة الثابته ١٠٠ وحدة فى الفترة القادمة.

- استهلاك الطبقة الراسمالية فى القسم الثانى (S) ٦٠٠ ويزيد راس المال الثابت فى القسم الثانى (ΔC_2) ١٠٠ (راس المال الإضافى) . وبذلك سوف يتم التبادل بين القسم الاول بمقدار (V) ١٠٠٠ قيمة راس المال المتغير فى القسم الاول يتبادل مع رأسمالو القطاع الاول فى شكل سلع استهلاكية لعمال القطاع الاولفى شكل سلع استهلاكية لعمال القطاع الاول، ثم تبادل بين القسم الاول بمقدار ($\Delta V S$) ١٠٠ تنتقل الى رأسماليو القسم الثانى فى مقابل سلع استهلاكية للعمال الاضافيين فى القسم الاول . ثم يقوم رأسماليو القطاع الثانى باستبدال ١٦٠٠ وحدة لرأسماليو القسم الاول للحصول على سلع انتاجية من القسم الاول.

وبذلك يتبين ان تجدد الانتاج على نطاق متسع يستلزم شرط الاعتماد المتبادل بين القطاع الاول والثانى ويتضمن انتقال سلع قيمتها ١٦٠٠ وحدة بين القسم الاول والقسم الثانى اى أن :

$$V_1 + S_1 + S_1 \Delta V = C_2 + S_2 \Delta C$$

طلب القسم الاول على منتجات القسم الثانى يتعين أن تساوى طلب القسم الثانى على منتجات القسم الاول فى حدود تجديد راس ماله الثابت الاصلى والاضافى ،وذلك هو الشرط الذى لا يتحقق التوازن بدونه .

- على هذا النحو تتوافر الشروط اللازمة لتجدد الانتاج فى الفترة القادمة فى بداية هذه الفترة يبدا نظام الانتاج براس مال اجتماعى مقسم على النحو التالى :

القسم الاول ٤٤٠٠ + ١١٠٠ (C_1 ، V_1) = ٢٧٩٠٠

القسم الثانى ١٦٠٠ + ٨٠٠ (C_2 ، V_2)

اذا لم يتغير فائض القيمة فان المرحلة المنتجة لراس المال تنتهى بانتاج كلى قيمته ٩٨٠٠ هذا الناتج الكلى يقسم بين القسمين على النحو التالى :

٦٦٠٠ = ١١٠٠ + ١١٠٠ + ٤٤٠٠ القسم الاول .

= ٩٨٠٠

٣٢٠٠ = ٨٠٠ + ٨٠٠ + ١٦٠٠ القسم الثانى

وفقا لهذا نجد ثانية أن

$$I P > C_1 + C_2$$

$$II P < V_1 + S_1 + V_2 + S_2$$

وهو اختلال مقصود من اجل المرحلة القادمه وحيث يستمر التراكم ،فان القسم الاول يشهد تركيم ٥٠ ٪ من فائض القيمة اى ما قيمته ٥٥٠ وحدة بينما يخصص النصف الاخر لاستهلاك الطبقة الراسمالية فى نفس القسم والجزء من فائض القيمة المحول الى راس المال المتغير فى القسم الاول فى الفترة التالية يكون بنسبة ٤ : ١ ويؤثر ذلك على القسم الثانى والمبادلات التى يتعين ان تاخذ مكانا لكى يتم تجدد الانتاج التاليةويمكن تصويرها على النحو التالى :

مبادلات خارجية مبادلات داخلية مبادلات خارجية م. داخلية

$\underset{c_1}{٤٤٠٠}$ + $\underset{v_1}{١١٠٠}$ + $\underset{s_1}{٥٥٠}$ + $\underset{s\Delta c}{٤٤٠}$ + $\underset{s\Delta v}{١١٠}$

$\underset{c_2}{١٦٠٠}$ + $\underset{v_2}{٨٠٠}$ $\underset{s}{٥٦٠}$. $\underset{s\Delta c}{٥٠}$ $\underset{s\Delta c}{١١٠}$ + $\underset{s\Delta v}{٥٥}$ $\underset{s\Delta v}{٢٥}$

مبادلات داخلية مبادلات خارجية مبادلات داخليه مبادلات خارجية

وفقا لهذا يتعين على راسمالى القسم الثانى تركيم كمية من القيمة مساويا لـ ١١٠ + ٥٠ + ٥٥ + ٢٥،منهـا ١٦٠

لراس المال ذى القيمة الثابته الاضافى ٨٠، لراس المال المتغير الاضافى (للاحتفاظ بالتكوين العضوى لراس المال كما هو ٢ : ١ حيث التراكم يتم بواقع ٣٠ ٪) • ولكى تتوافر العناصر العينية لتجدد الانتاج فى الفترة القادمة يلزم ان تكون المبادلات بين الطبقات الاجتماعية ومكوناتها على النحو الذى يخلق تيارا مع السلع بين القسم الثانى والقسم الاول مشابها للتيار الذى ينعكس على الشكل عاليا • وكنتيجة لذلك تبدا عملية الانتاج فى الفترة القادمة براس مال اجتماعى قيمته ٨٦٩٠ موزعة بين القسم الثانى والاول وبين راس المال ذى القيمة الثابته (راس المال الثابت والمتغير على النحو التالى) :

١٢١٠ + ٤٨٤٠ القسم الاول

= ٨٦٩٠

٨٨٠ + ١٧٦٠ القسم الثانى

فى نهاية المرحلة الانتاجية لراس المال يكون الناتج الكلى كالاتى :

٧٢٦٠ = ١٢١٠ + ١٢١٠ + ٤٨٤٠ القسم الاول

١٠٧٦٠

٣٥٠٠ = ٨٨٠ + ٨٨٠ + ١٧٦٠ القسم الثانى

ومقارنة النماذج الممثلة للفترات المتعاقبة تبين آن استهلاك الطبقة الراسمالية يزيد مع تراكم راس المال) ثم يتبع ذلك موجة جديدة من التراكم ليزيد حجم (قيم) راس المال المنتج ،فيكون الانتاج الاجتماعى اكب •• وعلى هذا النحو يكون تراكم راس المال هو الذى يلعب الدور الرئيسى فى تجدد الانتاج على نطاق متسع • وادخال هذا العامل يزيد الصورة

تعقيدا فيما يتعلق بشروط التوازن وعلاقات الاعتماد المتبادل التى تتضمنها ومن ثم يلزم بلورة الفروق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع فيما يخص شروط التناسب اللازم توافرها بين اجزاء النظام الاقتصادى :

اولا - مع ادخال تراكم راس المال تتحدد مكونات الطلب الكلى على نحو مغاير ، فالطلب على وسائل الانتاج مثلا لم يعد يتحدد فقط بمعدل استبدال راس المال ذى القيمة الثابته فى القسم الثانى وانما كذلك بمعدل التراكم ، وبالنسبة التى ينقسم وفقا لها الجزء المتراكم بين راس المال ذى القيمة الثابته وراس المال المتغير (اى النسبة فى القسم الثانى الممثلة للتكوين العضوى لراس المال فى القسم الثانى) .

ثانيا - لكى تتحقق امكانية التراكم لم يعد النصيب النسبى لكل من المكونات العينية للعرض الكلى كما كانت عليه رغم ان قيمة العرض الكلى قد لا تتغير . ففى القسم الاول تجد ان التغير قد يكون فى مصلحة وسائل الانتاج لانتاج وسائل الانتاج (فى علاقتها بوسائل الانتاج لانتاج السلع الاستهلاكية) .

ثالثا - فى حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع يتضمن التوازن العام بالطبيعة - شرطا اضافيا مؤداه ان الجزء المتراكم من فائض القيمة يتعين توزيعه بين القسم الاول والثانى وبين فروعها وفقا للنسب التى تحقق التناسب بين اجزاء النظام الاقتصادى ، وهى نسب تتداخل على نحو مركب كما رأينا فى التصويرات المختلفة للعلاقة بين عناصر تجدد الانتاج .

رابعا - فى حالة تجدد الانتاج البسيط ، شروط التوازن تحتوى على بعد زمنى واحد اعتبرناه ممثلا للفترة التى تستغرقها دورة راس المال الاجتماعى . الوضع يختلف فى حالة

تجدد الانتاج على نطاق متسع فالتوازن الذى يختل فى الفترة الاولى مثلا نتيجة لادخال تراكم راس المال (واختلال التوازن ينعكس فى اختلال التوازن الذى تحدثنا عنه) يتحقق ثانية فى اثناء الفترة التالية ،والفترة التالية (ت ٢) الناتج الكلى فى الفترة ١ = ٦٠٠٠ ، هكذا الناتج الكلى لايستخدم كلية (لايطلب) الا فى اثناء الفترة ت ٢ حين يستخدم على النحو التالى :

٤٤٠٠ (القسم الاول) ٠

١٦٠٠ (القسم الثانى) ٠

فيكون المجموع ٦٠٠٠٠ والامر كذلك بالنسبة للقسم الثانى فانتاجه الكلى فى الفترة ت ١ = ٣٠٠٠٠ هذا الناتج يستخدم فى الفترة ت ٢ على النحوالتالى :

٣٠٠٠ = ٥٠ + ٦٠٠ + ٧٥٠ + ١٠٠ + ٥٠٠ + ١٠٠٠

يترتب على ذلك انه بالنسبة للنظام باكمله ،الناتج الكلى للفترة (ت ١)هو =

٦٠٠٠ + ٣٠٠٠ = ٩٠٠٠ لايستخدم كلية الا فى خلال الفترة التالية ت ٢ :

٩٠٠٠ = ٦٠٠ + ٥٠٠ + ٨٠٠ + ١١٠٠ + ١٦٠٠ + ٤٤٠٠

على هذا النحو التوازن العام لكل فترة يتحقق فقط فى الفترة القادمة ولكى يتحقق التوازن اذن من فترة لاخرى يتعين ان تتوافر شروط معينة للتناسب ولاقامة علاقات الاعتماد

المتبادل بين القسم الاول والثانى فى كل فترة . فيما يتعلق بهذه العلاقات والنسبة التى يتعين أن ينقل وفقا لها تيار المنتجات بين الاقسام نلاحظ ما يلى :

أولا - التشابه الهيكلى لهذه العلاقات فى كلا النموذجين نموذج تجدد الانتاج المبسط ونموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع .

ثانيا - ان شروط الاعتماد المتبادل والتناسب فى حالة تجدد الانتاج على نطاق متسع تتضمن تلك الخاصة بتجدد الانتاج البسيط .

ثالثا :توافر شروط التوازن هذه تضمن للنظام الاقتصادى تجدد الانتاج بشكل متوازن على نطاق متسع من فترة انتاجية لاخرى.

فى اثناء تطور النظام يجب احترام النسب التى يتعين ان تتم وفقا لها المبادلات بين اجزاء الاقتصاد القومى توفر له تطورا دون نكسات اى تطورا متوازنا لا تشويه الهزات الاقتصادية . فالى اى حد يوفر واقع الاقتصاد الراسمالى للعملية الانتاجية هذا التطور المتوازن الذى توصلنا الى شروطه من خلال دراستنا لنماذج تجدد الانتاج .

ومن دراسة بنماذج تجدد الانتاج يبين :

- ان عملية الانتاج هى فى ذات الوقت عملية لتجدد الانتاج.
- شروط تجدد الانتاج ،تخلق فى الانتاج وتتحقق من خلال التبادل .
- انه لكى يتم تجدد الانتاج لابد ان يتم التبادل على نحو يتضمن :

- شروط التوازن العام .
- شروط التوازن العام بالنسبة لكل قسم من اقسام الاقتصاد القومى .
- شروط التناسب بالنسبة للاعتماد المتبادل بين الاقسام .
- انه كى يتم تجدد الانتاج على نطاق متسع لابد من التراكم .
- ان التراكم يفترض التحيز لنصيب القسم الاول من الموارد الانتاجية (وجود شروط التطور) وامكانية ذلك .
- ان التراكم مشروط بالفائض الذى ينتج فى القسم الاول .
- ان التراكم يمثل اختلالا للتوازن فى فترة القيام بالاستثمار (الحدث) ثم يتم استعادة التوازن فى الفترة اللاحقة .

ان التراكم يجد مصدره فى الفائض الذى انتج فى الفترة السابقة .

التطور لايحدد فقط بمعدل التراكم وانما كذلك بكيفية توزيعه بين القطاعات ، اى انه لن يكون التطور متوازنا الا بمراعاة شروط تناسب معينة فى توزيع الموارد بين الفروع .

....

الباب السادس تحديد مستوى العمالة والتضخم والانكماش

الفصل الأول ، مستوى العمالة.

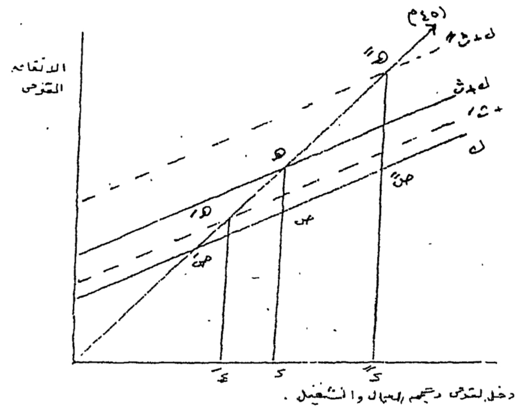
سبق أن انتهى التقليديين الى أنه مادام الطلب الكلى على المنتجات يساوى العرض الكلى لها وان كل عرض لابد أن يوجد الطلب المساوى له فانه تبعا لسيادة حالة المنافسة الكاملة لابد ان يتجه الانتاج نحو التشغيل الكامل الذى يكفل العمالة الكاملة للاقتصاد القومى .

ولكن هذا التحليل وهذا البناء النظرى الذى اقامه التقليديين اعترض عليه كينز بشدة حيث اثبت انه يمكن للاقتصاد القومى فى ظل النظام الراسمالى ان يتوازن عند وضع يكون فيه الناتج القومى غير كاف لتوفير فرص العمالة الكافية لتشغيل كافة الافراد الراغبين فى العمل والقادرين عليه ،وان هذا الوضع قد يستمر لفترة طويلة دون ان يحدث ان يتجه النظام الاقتصادى او تتحرك فيه بعض القوى الاقتصادية للقضاء على هذه البطالة الموجودة . اى انه لاتوجد تلك التلقائية التى تدفع النظام الاقتصادى دائما الى مستوى التشغيل الكامل ،بل انه من الممكن ان يتوازن النظام الاقتصادى عند مستوى التشغيل الناقص وان يحتوى على قدر معين من البطالة وبالتالى فانه من الممكن ان يتعرض للكساد لفترة طويلة .

ويذهب كينز فى كتابه النظرية العامة الى ان حالة التشغيل الكامل ماهى الا حالة نادرة واحدة يمر بها الاقتصاد القومى وأن هناك حالات متعددة للاقتصاد القومى قد يتوازن فيها عند مستوى من التشغيل الكامل او التشغيل الناقص او عند مستوى اكبر من مستوى التشغيل الكامل ولكن ليس يعنى ذلك انه لايمكن تحقيق حالة التشغيل بل انه من الممكن الوصول الى هذه الحالة والمحافظة عليها ولكن ليس عن طريق تلقائية النظام الاقتصادى الراسمالى ولكن عن طريق تدخل الدولة لتحقيق هذه الحالة عن طريق السياسات المالية والنقدية ، اى عن طريق التدخل من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية .

ويمكن الاستعانة مرة اخرى بما سبق ان درسناه عن توازن الدخل القومى حيث ان توازن الدخل القومى ومن ثم مستوى العماله والتشغيل يتوقف على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار" الاستثمارات الجديدة" اى يتوقف على دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ،مع ملاحظة انه لايوجد فى اى وقت الا مستوى واحد للتوازن للدخل القومى والتشغيل ويمكن الاستعانه بالرسم التالى (شكل رقم ٧) من اجل تحديد مستوى التوازن للتشغيل القومى وتحديد حجم العماله حيث يظهر المحور الافقى حجم الدخل القومى وحجم العماله المشتغلة اما على المحور الرأسى فيظهر حجم الانفاق القومى .

وطالما ان الدخل القومى وحجم العماله يتحدد تبعا لدالتى الاستثمار والاستهلاك فانه عندما يكون مستوى الاستهلاك يمثله خط الانفاق الاستهلاكى ك ومستوى الاستهلاك بالاضافه الى الاستثمار هو ك + ث يمثله ك + ث الذى يمثل زيادة حجم



(شكل رقم ٧).

الانفاق الكلى فان النقطة هـ تمثل نقطة التوازن للدخل القومى والعمالة والتشغيل ويكون حجم العماله والتشغيل فى المجتمع يساوى أ د ،وسوف يظل هذا الحجم من العماله والتشغيل كما هو بدون تغيير طالما انه ليست هناك اى قوة تدفع الى تغيير هذا الوضع المتوازن . فاذا ما ظلت دالتى الاستهلاك والاستثمار فى حالة ثبات دون تغيير فلن يوجد ما يستدعى تغيير هذا الوضع المتوازن سواء بزيادة حجم العماله او انقاص حجم العمالة.

وهذا الوضع الذى تتحقق فيه العماله الكاملة هو وضع واحد من عدة اوضاع يتخذها الاقتصاد القومى ،وهذا الوضع يتسم بانه لايوجد معه اى دافع لدى المنتجين لتغيير الناتج او العماله سواء بالزيادة او النقصان. وعند هذا المستوى من الناتج والعماله يكون ثمن الطلب الكلى مساويا لثمن العرض الكلى. وهذا الوضع قد يكون الوضع الذى تتحقق فيه العماله الكاملة والتشغيل الكامل او قد يكون وضعا يتوازن فيه الاقتصاد القومى دون ان يصل الى مرحلة التشغيل الكامل أى يتوازن توازنا عند مستوى من التشغيل الناقص تظهر فيه البطالة بوضوح. وقد يكون هذا الوضع التوازنى للاقتصاد القومى عند مستوى اكبر من مستوى العمالة الكاملة.

وفى الواقع فان مستوى توازن الاقتصاد القومى عند مستوى العمالة الكاملة والتشغيل الكامل لايمكن أن يتحقق الا فى حالة واحدة هى حالة تساوى الانفاق على الاستثمار القومى مع الفرق بين حجم الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق الاستهلاكى الذى يتناسب مع هذا المستوى نفسه ، اى يتساوى الانفاق الاستثمارى مع حجم الادخار الكلى عند مستوى العمالة الكاملة ،:واذا لم يتحقق هذا التساوى فان مستوى العمالة والتشغيل سوف يكون عند مستوى اقل من مستوى العماله الكاملة.

وعلى ذلك فانه لكي يتم توازن الاقتصاد القومي عند مستوى العماله الكامله لابد ان يكون حجم الانفاق على الاستثمارات والذى يقاس بالمسافة الراسية بين خط الاستهلاك ك وخط الانفاق ك + ث والذى يساوى ص هـ يساوى حجم الادخار وهو الجزء من الدخل القومي الذى لم ينفق على الاستهلاك وهو يساوى د هـ - د ص (حيث أن د هـ = أ د يساوى الدخل القومي ،وما دام حجم الاستهلاك من الدخل القومي يساوى د ص فيكون الحجم من الدخل القومي الذى لم ينفق على الاستهلاك " المدخر " يساوى د هـ - د ص = ص هـ) وبذلك فان شرط تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى العماله الكاملة سببه هو تحقيق الشرط السابق وهو تساوى حجم الانفاق الاستثماري الجديد ومقدار الفرق بين حجم الدخل القومي عند مستوى العماله الكاملة وحجم الانفاق الاستهلاكي الذى يتناسب معه , وسوف يظل التوازن عند مستوى التشغيل الكامل موجودا طالما هذا الشرط متحققا .

أما حالة التشغيل الناقص فان السبب الاساسي في حدوثها هو تقلب مستوى الاستثمار ،حيث ان الاستهلاك يتسم بالثبات النسبي اى أن دالة الاستهلاك سوف تظل باقية كما هى ، اما الاستثمار فانه يخضع لاعتبارات نفسية ومؤثرات خارجية تؤثر على توقعات المنتجين والمشروعات عن ناتج الاستثمار في ظل الظروف المتوقعة لحجم الانفاق على مايقومون بانتاجه . فاذا ما توقع المستثمرون انفاقا اقل اوكانوا متشائمين من نتائج الاستثمار فان هذا سوف يؤدى الى انخفاض حجم الاستثمار وستنتقل دالة الاستثمار من موقعها الى موقع منخفض وتؤثر على خط الانفاق الكلي فينخفض الى مستوى اقل حيث يصبح ك + ثَ ويتحدد اسفل مستوى التوازن للدخل القومي الجديد يصبح ك + ث ويتحدد اسفل مستوى التوازن للدخل القومي الجديد بتلاقى خط الانفاق الكلي مع خط ٤٥° عند النقطة هـ ويصبح حجم العماله والتشغيل ا دَ بدلا من أد وهو حجم من

العماله اقل من الحجم السابق بمقدار د دَ . ولقد افترضنا ثبات دالة الاستهلاك وعدم تأثرها، اما اذا ما انخفضت هى الاخرى فان خط الانفاق الكلى سوف ينخفض اكثر مما سبق وسوف يكون حجم العماله والتشغيل اقل مما سبق .

وهذا المستوى من التوازن الجديد سوف يظل سائدا طالما انه لم تتغير دالتى الاستهلاك والاستثمار، ولن يعود الاقتصاد القومى الى ماكان عليه من مستوى للعماله والتشغيل الكامل الا بزيادة دالة الاستثمار الى المستوى الذى تعوض حجم الادخار القومى ، الا ان تزايد دالة الاستهلاك ، يؤدى ايضا الى نقصان دالة الادخار . اى انه فى كافة الحالات لابد أن ترتفع دالة الانفاق الكلى سواء عن طريق زيادة الاستثمار او زيادة الاستهلاك بحيث تعوض هذه الزيادة النقص فى الانفاق الناتج عن الادخار .

أما اذا توقع المنتجين واصحاب المشروعات ان المستقبل افضل وسوف يزداد الانفاق على منتجات الاستثمار فانهم يقومون بزيادة حجم الاستثمار وبذلك تنتقل دالة الاستثمار الى اعلى عن موقعها الاصلى ويصبح خط الانفاق القومى الجديد هو ك ثَ حيث ازداد الانفاق على الاستثمار واصبح ص هَ وهو اكبر من حجم الانفاق الاستثمارى السابق . ويتم توازن الدخل القومى عند النقطة هَ نقطة التقاء خط الانفاق القومى مع خط ٤٥ْ ، ويتحدد حجم الدخل القومى بالمقدار أ دَ و دَ = هَ ، وسوف يزيد حجم العمالة بمقدار د دَ ايضا وهو حجم من العمالة أكبر من الحجم السابق .

هذا بالطبع بافتراض ان دالة الاستهلاك لم تتغير اما اذا تغيرت دالة الاستهلاك بالزيادة فان خط الانفاق القومى سوف يتزايد اكثرمما سبق وسوف يؤدى الى زيادة حجم العمالة والتشغيل التى يتم عندها توازن الدخل القومى . وهذا الوضع

الذى تتحقق فيه كمية من العماله أ د= سوف يظل كما هو دون تغيير طالما ان دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار كما هما بدون تغير . ويلاحظ ان زيادة الانفاق القومى بعد وصول الاقتصاد القومى الى مستوى العماله الكاملة سوف تنعكس فى ارتفاع مستوى الاسعار. وبذلك اثبت كينز ان حالة العماله الكاملة ليست الا حالة واحدة يواجهها او يمر بها الاقتصاد القومى سواء بالصدفة او عن طريق التدخل الحكومى لكى يظل الاستثمار الجارى مساويا لحجم الفرق بين الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل وحجم الانفاق على الاستهلاك ." أى الادخار القومى ".

••••••

الفصل الثانى — التضخـــــــم

ينصرف التضخم كظاهرة نقدية فى معناها العام الـــــى الزيادة فى كمية النقود التى تؤدى الى ارتفاع الاسعار سواء كانت هذه الزيادة فىالنقود ترجع الى زيادة حجم الاصـــدار النقدى او التوسع فى حجم الائتمان• وعلى ذلك فاننا عندمـــا نواجه اتجاها مستمرا نحو ارتفاع الاسعار فان هذه الحالـــة توصف اقتصاديا بالتضخم ،وعلى العكس عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر للاسعار فاننا نكون بصدد حالة توصف اقتصاديـــا بالانكماش •

وفى الواقع فان حالة التضخم تشير الى ان المشتريـــن ينفقون او يحاولون الانفاق على شراء السلع والخدمات كميـات من النقود متزايدة بنسبة اكبر من نسبة التزايد فى حجـــم المنتج من السلع والخدمات • اما فى حالة الانكماش فـــان الانفاق يكون بنسبة اكبر من نسبة انخفاض حجم السلع والخدمـات المنتجة •

الا انه يوجد فارق جوهرى بين حالة التضخم والانكمـــاش ذلك ان حالـــة التضخم وارتفاع الاسعار لايصاحبها اى زيادة فـى العمالة او الناتج القومى بينما فى حالة الانكماش ينخفـــض مستوى العمالة والناتج القومى او الدخل القومى• فزيـــادة الانفاق النقدى على مستوى المجتمع تؤدى فى حالة عدم وصـــول الاقتصاد القومى الى مرحلة التشغيل الكامل الى زيادةمتناسبة فى حجم العمالة والتشغيل حتى يصل الاقتصاد القومى الــــى التشغيل الكامل ،اما بعد ذلك فان اى زيادة فى الانفـــــاق النقدى بعد ذلك يؤدى الى الارتفاع فى مستوى الاسعار• وفـــى ذلك يقول كينز ان الارتفاع فى مستوى الاسعار بعد وصـــــول المجتمع الى مرحلة التشغيل الكامل هى الحالة التى يمكـــن

تسميتها بالتضخم الحقيقى حيث تبلغ مرونة عرض المنتجات بالنسبة لما يحدث من تغير فى الطلب الفعال صفرا ، اما ارتفاع الاسعار قبل الوصول الى مستوى التشغيل الكامل فانه يعتبر تضخما بل هو زيادة فى الاسعار فقط ، ويمكن تسميته بشبه التضخم اذ انه يعتبر الثمن الذى يدفعه المجتمع لمزيد من العماله والانتاج والتشغيل يصاحبه زيادة فى العمالة والانتاج ، اما فى حالة التضخم الحقيقى فانه لن يصاحب التضخم اى ارتفاع فى العمالة او التشغيل والانتاج.

اسباب التضخم

مما سبق يتضح ان سبب التضخم قد يكون نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعرف بجذب الطلب او قد يكون السبب فى التضخم هو الارتفاع فى نفقات الانتاج وهو ما يسمى بدفع النفقة.

أ) جذب الطلب

سبق أن درسنا فى تحليل العماله والتشغيل ان العامل المؤثر فى توازن الدخل القومى والمحدد لحجم العمالة والتشغيل هو الاستثمار وانه فى حالة ارتفاع حجم الاستثمار عن الادخار فان ذلك سوف يؤدى الى ازدياد الدخل القومى الا ان هذه الزيادة قد تكون زيادة حقيقية فى الدخل القومى عن طريق ارتفاع حجم الناتج المادى من السلع والخدمات او قد تؤدى الى زيادة غير حقيقية وتتطور فى شكل زيادة الدخل القومى النقدى عن طريق ارتفاع مستوى الاسعار دون زيادة الناتج المادى من السلع والخدمات والامر يتوقف فى كلا الحالتين على حالة العرض الكلى ، وإذا ما كانت الزيادة فى الاستثمار قد تمت فى الوقت الذى فيه منحنى العرض الكلى افقيا تماما وهو ما يعنى ان مرونة عرض المنتجات بالنسبة للزيادة فى الطلب الفعال مرونة كاملة ومن ثم فان الزياده

فى الطلب الفعال " الانفاق القومى " سوف تنعكس فى زيادة الناتج المادى وهو ما يعنى زيادة حجم الدخل القومى زيادة حقيقية . اما اذا حدثت الزيادة فى الاستثمار فى حالة يكون فيها منحنى العرض الكلى قريبا من الشكل الراسى وهو ما يعنى انخفاض مرونة العرض الكلى انخفاضا كبيرا وهو ما يؤدى الى أن تكون الزيادة التى يمكن ان نحصل عليها من الناتج المادى ذات تكاليف مرتفعة للغاية . وهكذا فان الزيادة فى الطلب الفعال فى هذه الحاله سوف تنعكس فى ارتفاع أسعار المنتجات بنسبة اكبر من الزيادة فى كمية هذه المنتجات وسوف يشهد الاقتصاد القومى زيادة فى الدخل النقدى بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية . اما اذا كان منحنى العرض الكلى فى شكل راسى تماما فان هذا يعنى انعدام مرونة العرض ، ومن ثم فان اى زيادة فى الطلب الفعال سوف تنعكس فى زيادة الدخل القومى النقدى دون اى زيادة فى الدخل القومى الحقيقى فى شكل سلع وخدمات مادية .

وفى الواقع ان الزيادة فى الطلب الفعال قد تظهر فى احد القطاعات الاقتصادية ويمتد اثره الى بقية القطاعات الاخرى ، او قد يظهر فى كافة القطاعات الاقتصادية مرة واحدة .

ومن المتصور ان يكون السبب فى زيادة الطلب الفعال هو زيادة الانفاق الاستثمارى لارتفاع الكفاية الحدية لراس المال " نسبة ربحية الاستثمار " ، او لسهولة الحصول على الائتمان او رخص تكلفته ، او قد يحدث زيادة مفاجئة فى الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك نظرا لسيادة نمط من الاستهلاك الترفى للمجتمع او تخفيض الضرائب او زيادة المدفوعات التحويلية ، او بمعنى اشمل اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الميل الاكبر للاستهلاك .

ب) دفع النفقات

قد يحدث ارتفاع فى مستوى الاسعار دون ان يكون هناك زيادة فى الطلب الفعال تستلزم هذا الارتفاع فى مستوى الاسعار وهذا النوع من الارتفاع فى مستوى الاسعار يمكن ان يطلق عليه التضخم التلقائى (١) ، والذى يتسبب فى دفع النفقات اما اسباب ارتفاع النفقات فيرجع الى ارتفاع أسعار المواد الاولية والنصف مصنوعة او مستلزمات الانتاج عموما والمستخدمة فى عملية الانتاج وخاصة اذا كانت هذه المستلزمات تستورد من الخارج ومن بلد يسوده التضخم فان هذا التضخم بالطبع سوف ينتقل من البلد الاجنبى الى داخل المجتمع عن طريق استيراد مستلزمات الانتاج التى ترتفع اسعارها فى بلدها الاصلى بفعل التضخم ، ويسمى بالتضخم المنقول .

وارتفاع أسعار المواد الغذائية عادة فى أى مجتمع تؤدى الى مطالبة العمال برفع مستوى اجورهم ، وهو ما يؤدى الى ارتفاع أهم بنود تكاليف الانتاج وهى الاجور ومن ثم يؤدى ذلك الى ارتفاع أسعار المنتجات مما يساهم فى دفع النفقات للاسعار وظهور التضخم . وكذلك فانه عندما يشوب السوق عناصر احتكارية فان هذه المشروعات الاحتكارية تعمل دائما على ارتفاع هامش الربح الذى يحصل عليه المحتكرون والذى تتضمنه أثمان المنتجات ومن ثم نجد اسعار هذه المنتجات ترتفع باستمرار تبعا لعامل واحد هو رفع نسبة الارباح للمنتجين الاحتكاريين او المستوردين الاحتكاريين مما يترجم بارتفاع مستمر فى مستوى الاسعار .

أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة للتضخم ابتداء من التضخم الصريح الى التضم المكبوت الى التضخم الجامح ، وهى لاتختلف الا فى

---

١) دكتور احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٣٩٠ .

درجة السيطرة على ارتفاع الاسعار او فى النسبة التى ترتفع بها هذه الاسعار.

أ) التضخم الصريح والتضخم المكبوت

التضخم الصريح هو الارتفاع فى مستوى الاسعار المستمر والذى لا تتدخل السلطات الحكومية فى اخفائه او معالجته لمنع الاسعار من مواصلة ارتفاعها. اما التضخم المكبوت فهو ذلك الارتفاع فى الاسعار الذى تخفيه الدولة بواسطة اصدار قوانين تسعير المنتجات باقل من الاسعار التى سوف ترتفع اليها لو لم تكن هناك قوانين للاسعار. وقد قامت الدول الاوربية خاصة انجلترا باصدار القوانين المنظمة للاسعار أو توزيع السلع بالبطاقات لمنع ارتفاع الاسعار ،ويعيب هذه الطريقة فى معالجة التضخم بتوزيع السلع او التسعير ظهور السوق السوداء التى ترتفع فيها اسعار السلع فى الخفاء باكبر مما تحدده الدولة.

ويعيب تدخل الدولة لكبح جماح التضخم بواسطة الاسعار القانونية نقص عرض المنتجات باختفاء هذه المنتجات من الاسواق وتسربها الى السوق السوداء حيث تباع بالاسعار التى تحددها قوى العرض والطلب وبذلك فان تدخل الدولة لتسعير المنتجات يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية حيث تنصرف الموارد الاقتصادية الى انتاج السلع التى لا تخضع للتسعير وهى عادة السلع الكمالية وعدم توجيه هذه الموارد لانتاج السلع الضرورية او السلع الاجرية. فضلا على ان عدم توافر السلع عموما نتيجة التسعير الحكومى ،يفقد الافراد الحافز على العمل حالة وجود كميات من النقود لديهم بدون وجود السلع التى يحتاجون اليها فيفضلون الامتناع عن العمل حتى تنتهى كمية النقود التى يحوزونها.

ب) التضخم الجامح

وهو الارتفاع المستمر للاسعار حيث ترتفع الاسعار بسرعة من اسبوع الى اسبوع بل من يوم الى يوم وترى ارتفاع الاسعار تبعا لارتفاع النفقات وارتفاع النفقات تبعا لارتفاع الاسعار يدخل الاقتصاد القومى فى حلقة مفرغة من ارتفاع الاسعار وتفطر الافراد الى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلافى ارتفاع اسعارها فى المستقبل القريب والقريب جدا. وبالطبع فان قيمة النقود سوف تزداد تدهورا باستمرار ارتفاع الاسعار والتضخم. واذا كان هذا هو سلوك المستهلك فان المنتجين ازاء توقعهم لارتفاع الاسعار فى المستقبل يقومون بالانتاج من اجل التخزين للبيع فى المستقبل عندما ترتفع الاسعار اكثر فاكثر وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة اقبال المنتجين على التخزين.

ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث فى المانيا عام ١٩٢٣ حيث وصلت الاسعار الى اقصى ارتفاع حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الالمانية وثمن علبة الكبريت مليار مارك ،ولاشك أن السبب فى ذلك هو طبع كميات هائلة من النقد بالاضافة الى زيادة سرعة تداول النقود نتيجة اقبال الافراد على استبدال النقود بالسلع . وفى هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل وتفقد وظيفتها كمخزن للقيم .

.....

محتويات الكتـــــــاب

.... ٦

٢ - الباب الثانى: النظرية الكلاسيكية ١٥

الفصل الاول : الاصول المنهجية والمسلمـــات

الفكرية للنظرية الكلاسيكية ٢٤

الفصل الثانى : نظرية الطلب الكلى ٢٤

الفصل الثالث : نظرية العمالة ٣٠

الفصل الرابع : تقييم النظرية الكلاسيكية ٣٧

٣ - الباب الثالث : نظرية الدخل القومى ٤٧

الفصل الاول - الانتاج القومى ٥١

الفصل الثانى : الناتج القومى ٥٤

الفصل الثالث : الدخل القومى ٦٤

الفصل الرابع : دورة الدخل القومى ٦٩

٤ - الباب الرابع : نظرية الطلب الفعال عند كينز.. ٧٩

الفصل الاول : الطلب الفعال ٨١

الفصل الثانى : دالة الاستهلاك ٩٥

الفصل الثالث : محددات دالة الاستهلاك ١٠٧

الفصل الرابع : دالة الاستثمار ١١١

الفصل الخامس : مضاعف الاستثمار.............. ١٣٠

الفصل السادس : المعجل ١٣٨

الفصل السابع : نظرية الفائدة عند كينز ١٤٥

الفصل الثامن سعر الفائدة والاستثمار....... ١٦١

الفصل التاسع : السياسة الاستثمارية عند كينز. ١٧٠

٥ - الباب الخامس : عملية الاستثمار على مستـــوى

الاقتصاد القومى ١٧٩

الفصل الاول : الاصول المنهجية للاستثمار علـــى

المستوى القومى ١٨١

الفصل الثانى : نموذج تجدد الانتاج على نطاق متسع ١٩٦

الباب السادس : تحديد مستوى العماله والتضخم والانكماش. ٢١١

الفصل الاول: مستوى العمالة.............. ٢١٣

الفصل الثانى : التضخم ٢١٩

رقم الايـــــداع ٣٢٨٣
الترقيم الدولـــــى I. S.B. N
977-00 - 3119 -4


Bibliotheca Alexandrina
0515848